

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء معايير بازل الدولية  
للرقابة على المصارف العاملة في فلسطين

أسيد عبد الرحيم محمد عيسه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ - 2020م

إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء معايير بازل الدولية  
للرقابة على المصارف العاملة في فلسطين

إعداد :

أسيد عبد الرحيم محمد عيسه

بكالوريوس محاسبة من جامعة القدس / فلسطين

المشرف الرئيس : د. عروبة البرغوثي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص إدارة  
الاعمال من كلية إدارة الاعمال - كلية الدراسات العليا - جامعة القدس

1441 هـ / 2020 م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
برنامج إدارة اعمال

### إجازة الرسالة

( إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء معايير بازل الدولية للرقابة على  
المصارف العاملة في فلسطين )

اسم الطالب : اسيد عبد الرحيم محمد عيسه  
الرقم الجامعي : 21720235

المشرف: د. عروبة البرغوثي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (2020/8/19) من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتوافقهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د.عروبة برغوثي التوقيع.....  
2- ممتحناً داخلياً : د.محمد بدر التوقيع.....  
3- ممتحناً خارجياً : د.رياض أبو شحادة التوقيع.....

القدس - فلسطين

2020 / 1441 هـ

## الإهداء

إلى ربِّ ألهمني الصوابَ وسدد لي خطواتي

إلى أبِ بذلِ المجهودِ دهرًا لأحقق طموحاتي

إلى أمِ ذرّفتْ دمعاً غالياً يُدْفئُ إنجازاتي

إلى أخٍ تناغمتْ دمعاً موسيقاهُ تحاكي إبداعاتي

إلى أختٍ غرستْ بصبرها بذرةً مهاراتي

إلى معلمٍ منحنِي العلمَ منارةً لظلماتي

إلى صديقٍ وصديقةٍ أشعلوا قلوبهم على الخدِ ابتساماتي

إلى حبِ باتٍ خيالاً يُورِّقُ حكاياتي

إلى ارواحكم الطاهرة ...

أهدي أرقَ تحياتي .....

الباحث

أسيد عبد الرحيم محمد عيسه

## إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

التوقيع:.....

الاسم : أسيد عبد الرحيم محمد عيسه

التاريخ: 2020/ 8 / 19

## شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، أحمدُ الله الذي أعانني على إتمام هذا الرسالة وإكمال هذه المرحلة العلمية .

دائماً سطور الشكر تكون في غاية الصعوبة عند الصياغة ربما لأنها دائماً تُشعرنا بقصورها وعدم ايفائها حق من نهديه هذه السطور واليوم تقابلني هذه الصعوبة ذاتها وأنا أحاول صياغة كلمات شكر وتقدير .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة القدس، وإلى كافة أساتذتها الذين لم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة، وأخص بالذكر أساتذة معهد الإدارة والاقتصاد، وكلاً من: د.عروبة البرغوثي و د. نضال درويش و د. سلوى البرغوثي و د. عفيف حمد و د. محمد شريعة فأنتم خير نبراس اضاء لنا الطريق للوصول الى نهاية الدرب بنجاح .

لكم مني كل الاحترام والتقدير

الباحث

أسيد عبد الرحيم محمد عيسه

## الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل ومقارنة حجم ومدى ممارسات ادارة المخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية من خلال تعريف المخاطر وإدارتها، وبيان انواعها وأنشطة التحكم فيها، ولفهم كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال المبني على المخاطر، وللتأكد من أن البنوك تطبق معايير بازل في فلسطين. للإجابة على السؤال، كيف يمكن تطبيق معايير بازل على البنوك الإسلامية في فلسطين؟ كما تهدف الدراسة التعرف على تقنيات قياس وأدوات تخفيف المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين. وتقييم أثر إدارة المخاطر، وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية في فلسطين.

استخدمت الدراسة منهج البحث الكمي في جمع البيانات وتحليلها من خلال مصدرين للبيانات الأولية والثانوية كأدوات للدراسة. يتم جمع البيانات الثانوية من خلال التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية لفترة زمنية مدتها ست سنوات من 2013 إلى 2019 وإجراء تحليل المحتوى باستخدام تحليل الترددات وتسجيل المؤشر غير المرجح. اما البيانات الأولية من خلال الاستبانة المُحكمة من ذوي الاختصاص وتطبيقها على موظفي ومديري المخاطر ومنسقي علاقات العملاء لدى البنوك الإسلامية والتقليدية. وتمثلت عينة الدراسة الموظفين العاملين في البنوك التقليدية (البنك العربي، بنك فلسطين، بنك القدس، بنك الأردن، والبنك الوطني) والإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي) حيث بلغ عددهم 150 مستجيباً، وتم تحليل الإستبانات المكتملة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وتحليل الانحدار، واختبار مان-ويتني يو.

توصلت الدراسة الى أن البنوك الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً عن نظيراتها التقليدية في تحديد المخاطر وممارسات إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر. علاوة على ذلك، فإن المتغيرات (تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان) هي الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. كما أن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية هي أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية والإسلامية.

# **Risk Management, Islamic and Conventional Banks in Light of the Basel International Standards for Supervising Banks Operating in Palestine**

**Prepared by: Osaid Abd Alraheem Mohamad Ayasa**

**Supervisor: Dr.Orobah AL-Barghothi**

## **Abstract**

This study aims to analyze and compare the size and extent of risk management practices for Islamic and conventional banks by defining and managing risks, indicating their types and controlling activities, and to understand how to calculate the risk-based capital adequacy ratio, and to ensure that banks apply Basel Standards in Palestine. To answer the question, How can Basel Standards be applied to Islamic banks in Palestine? The study also aims to identify the measurement techniques and risk mitigation tools used by Islamic and conventional banks operating in Palestine. And assess the impact of risk management, and analysis of liquidity risk on the risk management practices of Islamic and conventional banks in Palestine.

The study used the quantitative research approach in collecting and analyzing data through two sources of primary and secondary data as tools of the study. Secondary data is collected through the annual reports of Islamic and conventional banks for a period of six years from 2013 to 2019 and a content analysis is performed using frequency analysis and recording the unlikely indicator. As for the initial data, through a tight questionnaire from specialists, and its application to employees, risk managers, and customer relations coordinators at Islamic and conventional banks. The study sample represented employees working in traditional banks (Arab Bank, Bank of Palestine, Alquds Bank, Bank of Jordan, and The National Bank; and Islamic Banks (Palestinian Islamic Bank, Arab Islamic Bank), as the number reached 150 respondents. Primary data was collected using the questionnaire attached in the appendix, and completed questionnaires were analyzed using Statistical Packages for Social Sciences (SPSS), regression analysis and the Mann-Whitney U test.

The study found that Islamic banks differ significantly from their traditional counterparts in risk identification, risk management practices, liquidity risk analysis and risk management. Moreover, the variables (risk identification, risk assessment and analysis, credit risk analysis) are the most influential in the risk management practices of banks. Also, credit, liquidity, market and operational risks are the most important risks that conventional and Islamic banks face.



## مختصرات الدراسة

هيئة: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)

المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS): لجنة بازل للرقابة المصرفية.

Chief Risk Officer (CRO): رئيس دائرة المخاطر.

Chief Executive Officer (CEO): الرئيس التنفيذي.

Chief Financial Officer (CFO): المدير المالي.

Credit risk analysis (CRA): تحليل مخاطر الائتمان.

Foundation Internal Rating Based (FIRB): التقييم الداخلي للمؤسسة.

Project Management Professional (PMP): سلطة النقد التنفيذية .

Palestine Capital Market Authority (PCMA): هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

International Organisation Of Security Commissions (IOSCO): المنظمة الدولية

لهيئات الأوراق المالية.

Islamic Financial Services Board (IFSB): مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

International Financial Reporting Standards (IFRS): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Risk Management Professional (RMP): مهني مختص في ادارة المخاطر.

Liquidity Risk Analysis (LRA): تحليل مخاطر السيولة.

Present Value of a Basis Point (PVBP): القيمة الحالية.

Risk Assessment and Analysis (RAA): تقييم وتحليل المخاطر.

Risk adjusted rate of return on Capital (RAROC): معدل العائد المعدل على رأس المال.

Risk Governance (RG): حوكمة ادارة المخاطر.

Risk Identification (RI): التعرف على المخاطر.

Risk management disclosure Practices (RMDP): ممارسات الإفصاح عن إدارة المخاطر.

Risk Monitoring and Reporting (RMR): مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.

Understanding Risk and Risk Management (URRM): فهم المخاطر وإدارتها.

Value at Risk (VAR): القيمة المعرضة للخطر.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة :

تواجه البنوك العديد من المخاطر عند ممارستها للأنشطة المصرفية، ويزداد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم هذه البنوك، وانتشارها الجغرافي، ودرجة التطور في أنشطتها، وانفتاح الاسواق على بعضها البعض واشتداد حدة المنافسة مما أدى الى الاهتمام بالاساليب والطرق التي تمكننا من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية. فالمخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنوك والبنك الذي لا يحسن وإدارة وضبط المخاطر لا يعتبر بنكاً فهناك مخاطر التعثر ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العمليات البنكية ومخاطر انخفاض أسعار الأصول نتيجة تقلبات أسعار الفائدة الذي يتردد باستمرار نتيجة ظروف عدم التأكد في البيئة الاقتصادية. ومن أهم ما تم التوصل اليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة البنكية لحماية البنوك من خطر الافلاس وهو ما تجسد في اتفاقية بازل | و ||. ولهذا فالبنوك مطالبة بتطبيقها لكونها تشكل صمام الأمان لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بها.

يستهدف البحث دراسة واستقصاء المدى الذي تذهب فيه البنوك في ممارسات إدارة المخاطر للتعامل مع الطيف الواسع من المخاطر المتضمنة في عمل البنوك. ويهدف البحث الى مقارنة ممارسات إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية.

إن الهدف من إدارة المخاطر هو تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها المخاطر على النتائج المالية وبالتالي ورأس مال البنك. تتبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى فحص ممارسات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي من وقت لآخر، حيث أن إدارة المخاطر تتطور باستمرار مع الممارسات بسبب تضمين نماذج الأعمال المعقدة، وزيادة المخاطرة وإدخال المتطلبات التنظيمية الجديدة. وتحاول الأطروحة بحث تأثير جوانب إدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر في البنوك.

تعمل البنوك كوسيط مالي بين طرفين (أي المودع والمقرض)، هناك سببان مهمان لتأسيس البنوك، أي أنها توفر السيولة والخدمات المالية للعملاء. وتقبل البنوك ودائع العملاء وتستثمر تلك الأموال في

منح القروض لمن هم بحاجة إلى المال، مع توفير السيولة لسحب الودائع. ويتم منح فائدة/عائد للمودع وفقاً لنوع الوديعة.

إدارة المخاطر أمر أساسي للممارسة المصرفية السليمة. مما لا شك فيه أن جميع المؤسسات المصرفية في الوقت الحاضر تواجه عدداً كبيراً من المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة والتي قد تسبب فشل النظام المصرفي. لذلك، فإن إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية تعتبر الزامياً تماماً لبقاء ونجاح البنوك. (Stluz&Nocco,2006)

تتكون إدارة المخاطر من الأنشطة التي تهدف إلى تقليل الآثار الضارة، الغرض الأساسي من إنشاء بنك والمؤسسات المالية هو تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتزويد مواطني أي دولة بإدارة اقتصادية ومالية أفضل وأكثر موثوقية، والتي يمكن أن تعزز عائداتهم، مع تقليل الخسائر للمساهمين. وتعتبر مهمة وتستخدم في المؤسسات المالية. يؤكد (ماير، 2000) على أن الأسباب الأساسية لممارسات إدارة المخاطر هي تجنب وإزالة الفشل المستقبلي للنظام المالي، لكن إدارة المخاطر مكلفة من حيث الموارد.

ذكر (إقبال، 2011) أنه قبل ثلاثة عقود، كانت البنوك تواجه فقط مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ولكن الآن تغيرت الأعمال المصرفية على مدار الفترة الزمنية وهي الآن عرضة للعديد من المخاطر بسبب المنتجات الجديدة التي لم تكن موجودة سابقاً. وتعتبر الحاجة إلى إدارة المخاطر بسبب العوامل والتغيرات التالية في السوق: أولاً، أدى النقلب المتزايد في السوق بعد انهيار نظام بريتون ودوز لأسعار صرف العملات الأجنبية، إلى عدم الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي وسعر الفائدة. وثانياً، ازداد التطور المتزايد للمنتجات الجديدة في سوق المشتقات الحاجة إلى نظام إدارة المخاطر في المؤسسات المالية للسيطرة على المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة. ثالثاً، يتغير النظام المصرفي من نموذج الإقراض التقليدي إلى أنشطة كسب الرسوم، وتغيير طبيعة الوساطة من خلال نقلها من المؤسسات المالية الرسمية إلى السوق مباشرة. رابعاً، يصعب على البنوك الصغيرة البقاء في السوق بسبب زيادة التكلفة المرتبطة بإدارة المخاطر؛ ونتيجة لذلك، حدثت العديد من عمليات الاندماج منذ التسعينات. وأخيراً، كان هناك عدد من الأزمات المالية من أزمة ديون العالم الثالث (1980) إلى أزمة شرق آسيا (1990) والتي أدت إلى الحاجة إلى وجود لوائح وإشراف منسق للنظام المالي بأكمله مع التركيز على إدارة المخاطر ومتطلبات رأس المال على مستوى العالم.

تحظى إدارة المخاطر باهتمام متزايد بعد الأزمة المالية العالمية، ومن المؤكد أن أدوات وأساليب إدارة المخاطر التي تستخدمها البنوك التقليدية والإسلامية أصبحت قضية مهمة للنقاش. وزاد اضطراب

السوق من الحاجة إلى إعادة تقييم النظم المالية للاقتصادات المتقدمة والناشئة. أيضا، من الضروري فهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية. إن فشل العديد من المؤسسات المالية يرجع إلى عدم كفاية ممارسات إدارة المخاطر، وأوجه القصور في نماذج المخاطر، وتقنيات القياس والتخفيف. يعتبر التمويل الإسلامي بديلاً بعد أزمة الائتمان، والذي يؤكد على مبادئ الشريعة المتعلقة بالديون وحقوق الملكية والمخاطر (Alaro and Hakeem، 2011).

أشارت الأزمات المالية المختلفة إلى فشل لوائح بازل | و|| علاوة على ذلك، بدأت هذه الأزمات في الاحتياجات والأهمية لعدة إصلاحات في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. خلقت إعادة التفكير هذه الحاجة إلى إنشاء إطار ديناميكي لإدارة المخاطر داخل البنوك.

تقدم الدراسة الحالية لمحة عامة حديثة عن ممارسات إدارة المخاطر والقضايا والاتجاهات في البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين. كما تركز على التطبيق العملي ويفحص مختلف ممارسات إدارة المخاطر والمخاطر من قبل البنوك. وتكشف هذه الدراسة أيضاً عن نقاط الضعف في ممارسات وعمليات إدارة المخاطر في البنوك التي لديها نظام مصرفي مزدوج حيث تعمل البنوك الإسلامية والتقليدية جنباً إلى جنب. وعليه سيكون من المهم مقارنة ممارسات إدارة المخاطر لكلا النظامين البنكيين.

إضافة لما سبق، فالبنوك ملزمة بتطبيق المعايير والضوابط الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه المخاطر لديها والتأكد من كفاية رأس مالها لتغطية الخسائر المحتملة وفق لما جاء في اتفاقية بازل || أخذاً بعين الاعتبار الخصائص المميزة لنشاطها لأن هذا الالتزام لم يعد خياراً، بل واقعاً يفرضه توسع السوق.

## 2.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في لقاء الضوء على مدى تطبيق البنوك لممارسات وتقنيات إدارة المخاطر في التعامل مع الأنواع المختلفة من المخاطر ومقارنة ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية والإسلامية. ويحاول هذا البحث سد الفجوة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية وكيفية تطبيق البنوك لاتفاقية بازل | و || وهو ما يُمكننا من الوقوف على نقاط القوة والضعف في إدارتها للمخاطر التي تتعرض لها وبالتالي تقديم المقترحات الملائمة لتعزيز الجوانب الايجابية فيها ومعالجة السلبيات . وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبنوك مع الازمة الحالية والجدل المطروح حول مدى قدرتها على مواجهتها وتجنب الخسائر الناجمة .

فكان الاهتمام بعملية ادارة المخاطر وتطويرها أهم السبل لزيادة عوائد البنك وتجنب حدوث الازمات فجاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية لتضع معيار موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية

إدارة المصارف للمخاطر. كما يهدف الى ايجاد الحلول الضرورية التي ينبغي على البنوك القيام بها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة.

### 3.1 مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التحقق من مدى تطبيق البنوك العاملة في فلسطين لممارسات إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر المختلفة. ومقارنة ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية والإسلامية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تطبيق ادارة المخاطر في البنوك وفقاً لمعايير بازل؟
- وحتى نتمكن من الاجابة عن الاشكالية قمنا بتقسيمها الى التساؤلات الفرعية التالية:
- هل تتوفر معايير عينة الدراسة على معايير ادارة المخاطر؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين ادارة المخاطر في بنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل | و|| و|||؟

### 4.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

1. تحليل ومقارنة حجم ومدى ممارسات الإفصاح للبنوك الإسلامية والتقليدية على المخاطر المختلفة.
2. مقارنة ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين.
3. محاولة وضع اطار متكامل يساعد المصارف العاملة في فلسطين على تطوير نظم ادارة المخاطر، تستند للمعايير الدولية للرقابة المصرفية.
4. عرض أهم ما جاءت به اتفاقية لجنة بازل بدءاً من بازل | والتعديلات التي اجريت عليها وصولاً الى بازل || ثم مقررات بازل |||.
5. التأكد من أن البنوك تطبق معايير بازل في فلسطين للإجابة على السؤال: كيف يمكن تطبيق معايير بازل على البنوك الإسلامية في فلسطين؟
6. فهم كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال على أساس المخاطر.
7. معرفة مدى استعداد وكفاءة البنوك بتطبيق اتفاقية بازل ||.
8. التحقق من تقنيات قياس المخاطر وأدوات تخفيف المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين.

### 5.1 أسئلة الدراسة :

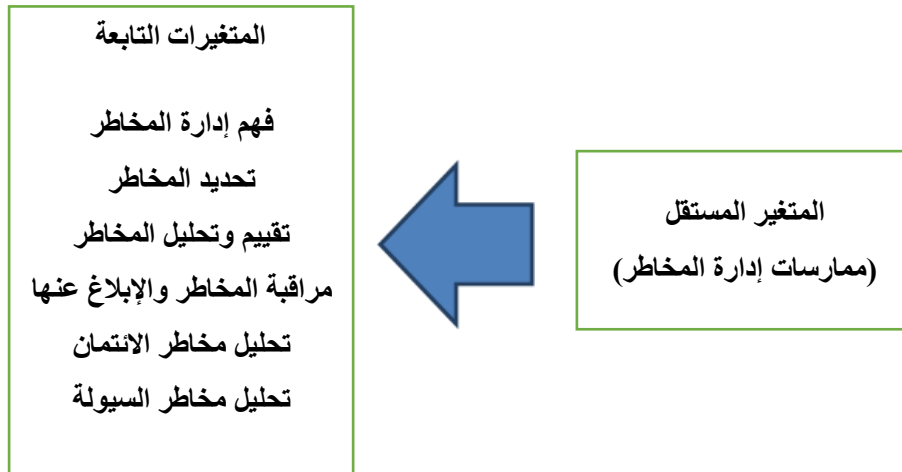
تحاول هذه الدراسة البحثية الإجابة على السؤال الرئيسي وهو:  
ما هو حجم ومدى ممارسات الإفصاح عن المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين؟

والذي يتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تختلف ممارسات إدارة المخاطر في المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية في فلسطين؟
- 2- ما هو تأثير عملية إدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية؟
- 3- ما هو تأثير إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين؟
- 4- ما هي مرتكزات اتفاقية بازل | و ||؟
- 5- كيف تطبق البنوك الإسلامية والتقليدية اتفاقية بازل || ومدى نجاحهما في ذلك؟
- 6- كيف يتم حساب نسبة كفاية رأس المال المبني على المخاطر؟
- 7- ما هي تقنيات قياس المخاطر التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين؟
- 8- ما هي أدوات تخفيف المخاطر التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين؟

## 6.1 نموذج الدراسة :

انسجاماً مع اهداف الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، تم اعداد نموذج الدراسة يحتوي على ممارسات إدارة المخاطر كمتغير مستقل، ومجموعة من المتغيرات التابعة:



الشكل (1.1) نموذج الدراسة (الباحث)

## 7.1 فرضيات الدراسة :

استناداً الى مراجعة شاملة للدراسات السابقة وللإطار النظري لهذه الدراسة فقد تم اختيار عدد من الفرضيات نوردتها كما يأتي :

### الفرضية الأولى

توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha=0.05$ ) بين ممارسات إدارة المخاطر وفهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر ومراقبتها والإبلاغ عنها، وتحليل مخاطر الائتمان والسيولة.

### الفرضية الثانية

يوجد فروق عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha=0.05$ ) بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بتأثير فهم وإدارة المخاطر، وتحديد المخاطر، وتقييم وتحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير ومخاطر الائتمان، وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر . والتي تتفرع إلى الفرضيات التالية:

- 1- يوجد فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تحديد المخاطر .
- 2- يوجد فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تقييم وتحليل المخاطر .
- 3- يوجد فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر .
- 4- يوجد فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مراقبة المخاطر وإعداد التقارير .
- 5- يوجد فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية ممارسات تحليل مخاطر الائتمان والسيولة .
- 6- يوجد فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر .

### 8.1 حدود الدراسة

- حدود موضوعية: ركزت الدراسة على التحقق من مدى التزام البنوك العاملة في فلسطين بتطبيق ممارسات ادارة المخاطر .
- حدود الزمانية: السنة الدراسية 2019/9 - 2020/8.
- حدود مكانية: البنوك التقليدية (البنك العربي، بنك القدس، بنك فلسطين، بنك الاردن، البنك الوطني) والبنوك الاسلامية (البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني).
- حدود بشرية: تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة لاستهداف موظفي البنوك من كلا القطاعين (الاسلامية والتقليدية) بمجموع كلي 150.

### 9.1 مصطلحات الدراسة

- 1- الوديعة (Al Wadiah): مبدأ الاحتفاظ أو إيداع شيء في الحجز. (Stluz&Nocco,2006)
- 2- الفتوى/الاجتهاد (Fatwa): رأي قانوني موثوق به صادر عن هيئة الرقابة الشرعية/علماء الشريعة المنفردين على أساس الشريعة. (حسن،2009)
- 3- الإجارة (Ijarah): عقد تحديد عقد الإيجار/عقد شراء إيجار. (مسعود،2011)
- 4- الاستصناع (Istisna): عقد بيع سلع محددة ليتم تصنيعها. (فوغل،هايز،1998)
- 5- المضارب (Mudarib): رجل الأعمال أو المدير في عقد المضاربة. (صديق،2008)
- 6- المضاربة (Mudarabah): عقد شراكة يساهم فيه أحد الشركاء برأس المال بينما يستثمر الشريك الآخر الوقت والجهد. (صديق،2008)
- 7- المرابحة (Murabahah): إعادة بيع البضائع مع هامش ربح متفق عليه على التكلفة. (لويس،2011)
- 8- المشاركة (Musharakah): عقد شراكة يساهم فيه كلا الطرفين برأس المال ويجوز أن شكل إدارة مشتركة. (صديق،2008)
- 9- القرض الحسن (Qard-e-Hasana): قرض خيري (بدون فائدة). (صديق،2008)
- 10- رب المال (Rab-ul-Mal): الشريك في اتفاقية المضاربة توفير الأموال. (صديق،2008)
- 11- السلم (Salam): عقد يحدد شراء مسبق الدفع. (ميراخور،2007)
- 12- الشريعة (Shariah): الشريعة الإسلامية مستمدة من القرآن الكريم والحديث الشريف.
- 13- الصكوك (Sukuk): الأوراق المالية المشاركة والقسائم وشهادة الاستثمار. (Khan,2008)



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

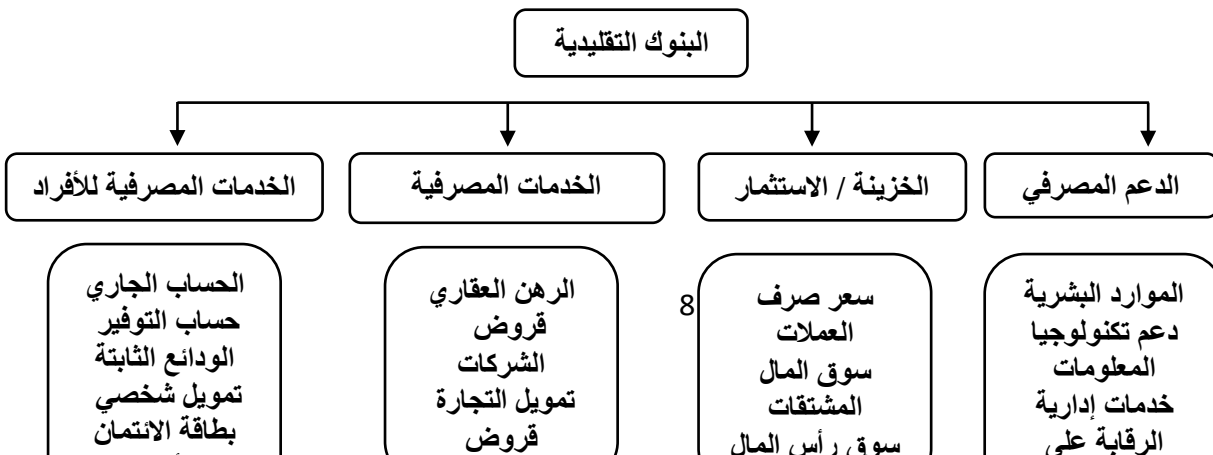
#### 1.2 إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

يتناول هذا الفصل مخاطر البنوك وادارتها بشكل معمق ودقيق، يستهدف مراجعة مجموعة من الدراسات التي أعدها الباحثون في عدد من الدول والمتعلقة بإدارة مخاطر البنوك. بدءاً من تحديد أنواع المخاطر، عملية ادارتها، مراقبة المخاطر والمتطلبات المتضمنة من معايير بازل الدولية لإدارة المخاطر.

تناولت العديد من الدراسات بصورة مكثفة موضوع المخاطر وادارتها بالبنوك التقليدية (خان واحد، 2001) و(كامباتا وباغدي، 2003) و(لمبوفان، 2004) و(كانسا وكومار، 2013) و(كوما وساري، 2013). ودراسات اقل في البنوك الإسلامية بسبب حداثها عالمياً بالنسبة للبنوك التقليدية كـ بعض الدراسات التي تناولت ادره مخاطر البنوك الإسلامية (خالد وأمجد، 2012) و (شفيق وحسن، 2013) و (نزير، 2012). في هذه الاوقات يوجد تطورات متسارعة وعدم تأكد في الظروف الاقتصادية للدول ترتب عنه تقلبات واضطرابات في أسعار الفائدة أدى الى زيادة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، فالإضرابات في البيئة العالمية أدت الى تعثرات في سداد القروض وتراجع في الأرباح وقيم الأصول والخصوم.

#### 1.1.2 هيكلية البنوك التقليدية:

تتضمن هيكلية البنوك التقليدية أربعة أنشطة: عمليات التجزئة، الشركات، الخزينة، أنشطة الدعم.



الشكل (1.2) : أنشطة البنوك التجارية (عبد الرحمن، 2016، ص15)

### 1.1.1.2 منتجات البنوك التقليدية

تتضمن جانبي الأصول والخصوم، في جانب الأصول هناك حسابات الاحتياط والكاش وسندات والقروض بأنواعها وفي جانب الخصوم هناك حسابات التوفير قصيرة وطويلة الاجل، القروض وراس مال البنك (حقوق المالكين).

### 2.1.2 مخاطر البنوك التقليدية

مخاطر البنك بأبسط معانيها هي عدم التأكد مما قد يحققه البنك من أرباح وخسائر. من اهم المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية هي مخاطر الائتمان، والسيولة، والعمليات، والسوق، واسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومخاطر عدم الاتساق بين اجال الودائع والقروض (بسيس، 2012).

ويمكن تصنيف المخاطر بصورة عامة الى مخاطر نموذجية مثل مخاطر السوق والاقتصاد والدولة والتي لا يمكن تجنبها او تقليلها مهما تنوعت محفظة البنك والمخاطر غير النموذجية الخاصة بكل بنك على حدى والتي يمكن تجنبها او تقليلها بتتويج المحفظة (سانتومير، 2017). ويمكن للبنك استخدام ثلاث استراتيجيات لتقليل الخاطر بناء على (اولد فيلد، 2012):

- 1- إزالة او تجنب المخاطر ضمن ممارسات العمل.
  - 2- تحويل المخاطر لشريك اخر.
  - 3- قبول المخاطر وادارتها بفعالية في البنك.
- وبناءً على (باتاشريا، 2010) يوجد عدد كبير من المخاطر في البنك التقليدي: مخاطر الائتمان، مخاطر العمليات، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الفائدة، مخاطر الصرف الاجنبي، مخاطر عدم القدرة على السداد، مخاطر الامتثال، مخاطر السيادة والمخاطر القانونية.

### 1.2.1.2 مخاطر المعاملات

وهي المخاطر التي تنتج عن التعامل بعملات اجنبية مختلفة عندما تتغير أسعار الصرف اما على المدى القصير او الطويل، يمكن تلافي هذا النوع من المخاطر باستخدام التبادليات والمشتقات وغيرها من الاوراق المالية.

### 2.2.1.2 مخاطر الائتمان

وهي من أكثر المخاطر في صناعة البنوك، بناء على (درزك، 2008)، تشكل 60% من مخاطر البنوك التجارية، وهي تعثرّ العميل عن سداد أقساط قروضه او التزاماته التعاقدية مع البنك. مخاطر الائتمان هي جزء هام في سندات الدين حيث تقوم وكالات التصنيف في تقييم مخاطر الائتمان للشركات التي اصدرتها. وبناء على (بسيس، 2011) يمكن تقسيم مخاطر الائتمان الى مخاطر التعثر عندما لا يستطيع المقترض سداد كامل المبلغ المترتب عليه او جزء منه او يسدده في تاريخ لاحق، ومخاطر مرتبة عند انخفاض في قيمة السند بناء على ارتفاع سعر الفائدة في السوق، ومخاطر الانكشاف الناتجة عن اختلاف القيمة الزمنية للنقود التي تم اقراضها للعميل نتيجة ارتفاع التضخم على سبيل المثال.

### 3.2.1.2 مخاطر السوق

هي المخاطر التي يترتب عنها خسائر في قيمة البنود داخل وخارج الميزانية نتيجة التقلبات في أسعار السوق (غوش، 2012) وهذه المخاطر تنتج في معدلات أسعار الفائدة، أسعار الصرف والسندات، والسلع والممتلكات. ومن اهم عوامل مخاطر السوق : مخاطر سعر الفائدة، المخاطر الأساسية، مخاطر منحنى المنفعة (غوش، 2012) ومخاطر إعادة التسعير ومخاطر الخيارات (فياز و سن، 2010) وننوه هنا ان معدلات الفائدة تتأثر بأوضاع السيولة في الأسواق المالية، وتغيرات الأسعار، والسياسات المالية والنقدية، وتغيرات أسعار الصرف وأخيرة التقلبات في أسواق المال العالمية وتقضيات المستثمرين للأصول.

نتيجة ذلك فان من اهم التحديات هو التنبؤ بتغيرات أسعار الفائدة فيما إذا كانت تزايد او تتناقص او تبقى على حالها خلال فترة من الزمن. لذا فان هذه المهمة يقوم بها الاقصاديون في البنك من خلال تحليل تحركات أسعار الفائدة ورسم توجهاتها (غوش، 2012).

## 4.2.1.2 مخاطر السيولة

وهي من أهم أنواع المخاطر في البنوك التي تحدث نتيجة عدم قدرة البنك على سداد التزاماته بسبب عدم موائمته بين تواريخ استحقاق أصوله وخصومه. وتحدث مخاطر السيولة على الأغلب نتيجة تداخيات مخاطر أخرى كالاتئمان والسوق، وأسعار الفائدة على وضع سيولة البنك. وبناءً على (بتشاريا، 2010) فإن وجود إدارة فاعلة لمخاطر السيولة تساعد على تدعيم الثقة بالسوق، والحفاظ على علاقة بالمقترضين بتلبية حاجاتهم من القروض، ومنع بيع أصول البنك بأسعار منخفضة لتوليد السيولة.

## 2.2.1.2 مخاطر العمليات

مخاطر العمليات هي إمكانية حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة في البنك نتيجة عمليات البنك الداخلية (الموظفين والأنظمة) أو أحداث خارجية. تزداد مخاطر العمليات نتيجة أنظمة المعلومات، والتقارير، وعجز الإجراءات الداخلية عن تنفيذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، وأوضح (يسيس، 2011) أن مخاطر العمليات توجد في المجالات التالية:

- 1- الأخطاء البشرية والاختلاس.
- 2- العمليات بسبب عدم وجود إجراءات كافية للرقابة وكتابة التقارير وصنع القرار مما يسبب خسائر كبيرة للبنك.
- 3- المجال التقني كأخطاء في النظام وعدم وجود أدوات كافية لقياس المخاطر.
- 4- نظم المعلومات التي تؤدي إلى خسائر بسبب الفشل بنظام المعلومات لعدم كفايته.

## 3.2.1.2 المخاطر المتبقية

### 1.3.2.1.2 مخاطر السمعة

ترتبط بخطر الإضرار بسمعة البنك، التي تؤدي إلى تدمير قيمة المساهمين، وانخفاض سعر الاسهم، وانخفاض الإيرادات، وزيادة الدعاوي القضائية، وفقدان العملاء والشركاء. (يسيس، 2011)

### 2.3.2.1.2 مخاطر الامتثال

تحدث بسبب فشل أداء الأنشطة القانونية وعدم اتباع والامتثال للقواعد واللوائح والمعايير القانونية. (يسيس، 2011)

### 3.3.2.1.2 مخاطر الدولة

و تسمى أيضا المخاطر السيادية، وينشأ هذا الخطر بسبب عدم تدخل الحكومة الأجنبية عن دفع القرض من قبل المقرض الأجنبي. (يسيس، 2011)

### 3.1.2 نموذج مخاطر البنك

أجرى (التميمي، 2008) دراسة بحثية حول ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الإماراتية و توصل الى أن مخاطر الائتمان هي أكثر المخاطر المؤثرة في البنوك المحلية والأجنبية والتي تسبب عدم الاستقرار البنك على الرغم من احتفاظه بكمية كافية من رأس المال كمصدر فعال ضد هذه المخاطر وغيرها. وهناك مخاطر اخرى تواجهها البنوك الإماراتية مثل : مخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، وقال ايضا انه لا يوجد فرق بين ممارسات إدارة المخاطر للمصارف المحلية والأجنبية.

وجدت دراسة بحثية أخرى (ارنكيومار وكوتريشور، 2012) أن مخاطر الائتمان تشكل 70% من إجمالي المخاطر التي تواجهها البنوك، في حين تشكل الـ 30% المتبقية مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وحسب دراسة (حسين والعجمي، 2012) إن البنوك الإسلامية تواجه بعض المخاطر الإضافية بسبب الاختلاف في الخدمات المالية التي تقدمها مقارنة بالبنوك التقليدية كمخاطر الحوكمة ومخاطر السيولة والمتطلبات القانونية . وتتعرض البنوك الإسلامية بشكل رئيسي لمخاطر السيولة للأسباب التالية:

- 1- افتقارها إلى سوق نقدي نشط متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- 2- لا يسمح للبنوك الإسلامية بالوصول إلى خيارات تمويل قصيرة الأجل من البنوك التقليدية وكذلك من البنوك المركزية.

3- تحتاج البنوك الإسلامية إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من الأرصدة النقدية في أرصدة الحسابات الجارية من أجل تلبية طلب العملاء لسحب ودائعهم.

#### 4.1.2 إدارة مخاطر البنوك

تعرف إدارة المخاطر بانها "مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الأفراد أو الشركات في محاولة لضبط المخاطر الناشئة عن أعمالهم الأساسية" (روث واخرين، 2008). اقترح (اولد فيلد، 2012) ثلاث استراتيجيات للتخفيف من المخاطر وهي القضاء على المخاطر، ونقل المخاطر إلى أطراف أخرى، وقبول المخاطر. ووفقاً لـ (بسيس، 2012) تتضمن إدارة المخاطر أربع جوانب: تحديد المخاطر، وتخفيف المخاطر، ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وقياس المخاطر.

وتؤكد (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2001) أن إدارة المخاطر لها أربعة جوانب رئيسية تتضمن تحديد المخاطر (كمخاطر السوق، مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية)، وتقييم وتحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر وتقييمها في الوقت المحدد، والسيطرة على المخاطر من قبل الإدارة العليا. تعتمد إدارة المخاطر على البيئة الداخلية والخارجية للبنوك، ولهذا يجب تحديد المخاطر بشكل مستمر والسيطرة عليها (حسين والعجمي، 2012)، (تشانكوكفا، 2002).

#### 5.1.2 عملية إدارة المخاطر

ذكر (بالدوني، 2008) أن عملية إدارة المخاطر تتضمن الجوانب الثمانية التالية: تحديد المخاطر، وجمع البيانات عن المخاطر وتقديرها، وتحديد الاهداف، والمبادئ التوجيهية، وتقييم إدارة المخاطر، وتحديد الاستراتيجية والخطة المتبعة للتنفيذ واخيرا تقييم الأداء. وهذه العملية مستخدمة في البنوك التقليدية.

واقترح (IBBM، 2010) أن هناك أربع خطوات في عملية إدارة المخاطر، والتي تشمل تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر وقياسها (تحديد وتقييم تأثير المخاطر)، ومراقبة المخاطر والتخفيف منها ومراقبة المخاطر. وأكد (BCBS، 2010) في "مبادئهم لتعزيز حوكمة الشركات" أن إدارة المخاطر هي وظيفة مستقلة وهي المسؤولة عن إدارة إطار المخاطر عبر المنظمة، ووظيفتها التأكد من أن المخاطر ضمن الحدود الموضوعة وموافق عليها من قبل مجلس الإدارة. كما أنهم مسؤولون عن تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتوصية باستراتيجيات للتخفيف من المخاطر الحالية والإبلاغ عن المخاطر للإدارة العليا.

ونكر (عبد الرحمن وآخرون، 2013) أن قدرة البنوك على فهم المخاطر وتحديدتها وتحليلها والتحكم فيها ومراقبتها تساهم بكفاءة في عملية إدارة المخاطر.

درس (شفيق ونصر، 2010) ممارسات عملية إدارة المخاطر في البنوك التجارية في باكستان باستخدام البيانات الأولية والثانوية. ووجدوا أن مراقبة المخاطر هي المتغير الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الباكستانية. وأظهر فهم إدارة المخاطر، وتحديد المخاطر، وتقييم المخاطر وتحليلها، ومراقبة المخاطر، وتحليل مخاطر الائتمان علاقة مهمة وإيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر عندما يتم تطبيق تحليل الانحدار بشكل منفصل على كل متغير. ولأن فهم المخاطر بشكل كبير وتحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها ؛ يؤدي إلى ممارسة إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.

### 1.5.1.2 تحديد المخاطر

إن تحديد المخاطر هي المرحلة الأولى في عملية إدارة المخاطر وهي نقطة البداية لخطوات أخرى مثل تقييم المخاطر وتحليلها والسيطرة عليها. شرح (ويليام وآخرون، 2008) أن تحديد المخاطر هي ممارسة مستمرة تكشف ظروف المخاطر الموجودة في المنظمة، وتساعد على تحديد الأنشطة والأماكن التي تتعرض فيها الموارد التنظيمية للمخاطر.

وبعد تحديد المخاطر تتعلق الخطوة التالية بإدارتها. وترتبط المخاطر بارتفاع العوائد، تخلق ممارسات إدارة المخاطر توازناً بين المخاطر والعوائد للحصول على مكانة ناجحة في المستقبل. إن عملية تحديد المخاطر معقدة وغير ثابتة، تتطلب من البنوك أن تضع إجراءات تسجيل جميع المخاطر التي تواجهها المنظمة، وتحديث الإجراءات من وقت لآخر، خاصة عندما تتغير سياسات واستراتيجيات العمل.

### 2.5.1.2 تقدير وتقييم المخاطر

إن تقدير المخاطر مهم لتقييم تأثيرها والسيطرة عليها، ويساعد التقييم الفعال للمخاطر الإدارية على تحديد خطط العمل المستقبلية. ويحتاج البنك إلى نماذج لتقييم وقياس بيانات المخاطر، ولكن لا يمكن تحديد بعض المخاطر كمياً مثل المخاطر التشغيلية، ويمكن قياس المخاطر التشغيلية باستخدام التقنيات النوعية وتعتبر التقنيات الكمية أكثر كفاءة وملائمة لصنع القرار (SBP، 2010).

وبعد تحليل المخاطر يتم مقارنة المخاطر المقدرة مع معايير المخاطر المحددة ، وقد تشمل معايير المخاطر العوامل البيئية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتكاليف والفوائد المرتبطة بالمؤسسات. وفي هذه المرحلة، يتعين على البنك أن يقرر مستوى المخاطر ونوع المخاطر المقبولة والقابلة للإدارة. (IRM، 2002).

ويتم إجراء المنهج الكمي للمخاطر بمساعدة النماذج المعيارية والنماذج الاحتمالية وغير الاحتمالية ، حيث يتم أخذ البيانات من الأحداث الداخلية والخارجية مثل: أخطاء المعاملات وشكاوى العملاء والإجراءات القانونية. فالأحداث الخارجية تتعلق بأحداث الخسارة التي سجلتها. تستخدم النماذج الاحتمالية لقياس احتمالية وتأثير الأحداث بمساعدة "نماذج القيمة المعرضة للخطر"، وتقييم أحداث الخسارة، في حين أن النماذج غير الاحتمالية تقيس فقط تأثير الحدث.

تتضمن عملية تقييم المخاطر الجوانب التالية: تحديد الاهداف ذات الصلة بمساعدة تحليل SWOT، وتحديد الأحداث الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على نجاح تحقق الأهداف، وتحديد مستوى تحمل المخاطر، وتقييم احتمالية المخاطر بمساعدة خريطة المخاطر، وتحديد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر، وتقييم الاحتمالية المتبقية وتأثير التعرض للمخاطر. وتوفر خريطة المخاطر محفظة مخاطر تشجع على التحليل وخطة العمل. تساعد ايضا في تقييم التعرض للمخاطر الأكثر أهمية والتي تحتاج إلى تقييم وتحليل مفصل، كما أنه يساعد في تحديد أولويات المخاطر وتحديد استجابات المخاطر.

### 3.5.1.2 مراقبة المخاطر

و هي المتغير الأكثر أهمية في ممارسات إدارة المخاطر، (خالد وأمجد، 2012). وهي مسؤولة قسم إدارة المخاطر المسؤول عن تنفيذ سياسات المخاطر التي وضعتها الإدارة العليا (أي مجلس الإدارة ولجانه) المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة الناشئة عن أنشطة الأعمال اليومية. ومن الضروري تقديم تقارير مباشرة إلى قسم إدارة المخاطر على أساس يومي، بحيث يتم الحفاظ على الارتباط بين القسم والادارة.

### 4.5.1.2 السيطرة على المخاطر وتخفيضها

لإدارة المخاطر بشكل فعال يحتاج البنك إلى صياغة الاستراتيجيات والمنهجيات التي من خلالها يمكنهم التحكم في المخاطر المختلفة في المحفظة. وأن يقرر البنك مستوى تحمل المخاطر، مما قد يساعد في السيطرة عليها والحد منها والتعامل مع تبعياتها. فيجب ألا يكون المستوى الذي حدده البنك مرتفعًا جدًا بحيث يتجاوز قدرة البنك على إدارته وليس منخفضًا جدًا مما يؤدي إلى انخفاض الربحية. وإذا كان فهم



المخاطر بكفاءة فإن التخفيف منها سيكون سريعاً، وهذا سيؤدي إلى ممارسات فعالة لإدارتها (باتشيريا، 2010).

إن فكرة إدارة المخاطر للبنوك والتعاملات المالية تم توضيحها ضمن الية عمل بازل || حيث نصت الاتفاقية على ادراج بند (Supervisory Review Process) والذي بدوره يقوم ببناء اسس رقابية على البنوك المحلية من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية (كما هو الحال في فلسطين التي لا تمتلك بنك مركزي، و إنما تحل سلطة النقد الفلسطينية مكانه).

هناك أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الإشرافية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية بازل 2 وهي: (Ghosh Roy, 2013)

- 1- يطلب من البنوك تصميم عملية لتقييم كفاية رأس المال الإجمالي، ومحفظة المخاطر الخاصة بها، واعتماد استراتيجية للحفاظ على مستويات ملائمة رؤوس الاموال. أدى هذا المبدأ إلى تطوير عملية تقييم داخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) في البنوك. (باتشيريا، 2010)
- 2- يجب على المشرفين (المنظمين المحليين والبنوك المركزية) مراجعة وتقييم تقييمات واستراتيجيات كفاية رأس المال الداخلي للبنوك. فيطلب من المنظمين اختبار قدرة البنوك من أجل مراقبة وضمان امتثالها لنسبة رأس المال التنظيمي. ومع ذلك، إذا أظهر البنك أي نقص في الامتثال فيجب على المشرف اتخاذ إجراءات تجاه هذا البنك.
- 3- يجب أن يتوقع المشرفون أن تعمل البنوك فوق الحد الأدنى من نسب رأس المال التنظيمي، فيجب أن تكون لديهم القدرة على مطالبة أي بنك باحتفاظ رأس مال يزيد عن الحد الأدنى.
- 4- يجب أن يسعى المشرفون إلى التدخل في مرحلة مبكرة لمنع رأس المال من السقوط إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب لدعم خصائص المخاطر لبنك معين، ويجب أن يطلبوا إجراءات علاجية سريعة إذا لم تتم المحافظة على رأس المال. (BIS, 2006)

## 2.2 إدارة مخاطر البنوك الإسلامية

يهدف هذا الجزء الى مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت ممارسات مخاطر البنوك الإسلامية وإدارتها، وبما ان هذا البحث يتناول موضوع المخاطر من خلال مقارنة ممارسات المخاطر في البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية مما يستلزم تحليل وشرح المصطلحات والأيدولوجية للبنوك الإسلامية لمعرفة مدى اختلافهم عن البنوك التقليدية. ومن الاهمية ان نفهم أدوات التمويل الإسلامي الممتثلة

لشريعة الإسلامية لفحص المخاطر المحتملة عن استخدام هذه الأدوات وكيفية إدارة وقياس وتقليل تلك المخاطر في البنوك الإسلامية.

في هذا الجزء سنشرح آلية عمل البنوك الإسلامية بصورة معمقة من خلال القوانين الإسلامية، والقواعد الناظمة للبنوك، وأدوات التمويل الإسلامي، ومخاطر البنوك الإسلامية، وتحديد تلك المخاطر وصولاً إلى نموذج شامل لمخاطر البنوك الإسلامية والتقليدية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية على حدى، وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة، ومخاطر إدارة العمليات، وتقنيات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ومخاطر الحوكمة، والاختلافات ما بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

## 1.2.2 تاريخ البنوك الإسلامية

من أجل فهم تاريخ المصرفية الإسلامية، نحتاج إلى فهم تعريفها وأساسها. إن الصيرفة الإسلامية المتعارف عليه حالياً على أنها صيرفة بدون فائدة، هي نظام تستخدمه البنوك الإسلامية وتضع مبادئها على قوانين وأنظمة التعريف الاقتصادي الإسلامي. وعليه، فإن الصيرفة الإسلامية وخدماتها تختلف عن النظام المصرفي العادي في محورين أساسيين، الأول هو حصص الأرباح والخسائر بين البنك وعميله، والثاني هو التحصيل غير القائم لأرباح الفوائد من المقرضين والمستثمرين لأنها تعارض قوانين الاقتصاد الإسلامي.

شهد النظام المصرفي الإسلامي تقديراً خلال الأربعين سنة الماضية، وذلك بسبب مصطلح الربا المنتشر في جميع الأنظمة والعمليات المصرفية العادية، وهو ما يتعارض تماماً مع قوانين الاقتصاد الإسلامي، وهكذا كانت بداية التأسيس للمصارف الإسلامية. ولتجنب مثل هذه المحظورات، يقوم المصرف الإسلامي بإعتبار مصطلح الربا في الشريعة الإسلامية كخطيئة، ويتم تعريفه على أنه مفهوم في (المصرفية الإسلامية) يشير إلى عمل فرض الفائدة، وكذلك "فرض رسوم غير معقولة ومرتفعة على أسعار الفائدة". كما أن هناك شكلاً آخر من أشكال الربا، وهو تبادل السلع غير المتكافئة من ناحية الجودة. (Iqbal, 2005)

لذلك، وكما ذكر أعلاه، جاء النظام المصرفي الإسلامي لإنكار مثل هذه الإجراءات والعمليات التي ستؤدي إلى ربح لا يتناسب مع تعاليم ومفاهيم الشريعة. وبناء على ذلك، أوضحت بعض التقارير حول التمويل الإسلامي العالمي أن عدد البنوك الإسلامية يتزايد بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، حيث وصل إلى ما يقرب من 500 بنك بنهاية عام 2017. (Traver 2019)

ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان سوق رأس المال الإسلامي العالمي ينمو بشكل متعمق وسريع مع قيام العديد من الكيانات عبر القطاعات بجمع رأس المال بطرق تتوافق مع المبادئ الإسلامية. في الوقت الحاضر، يعد سوق رأس المال الإسلامي العالمي قطاعًا متعدد القطاعات يتضمن أدوات مالية شاملة، بما في ذلك الأسهم الإسلامية للصكوك، والصناديق الإسلامية، وغيرها من المنتجات الإسلامية المنظمة، كصناديق الاستثمار العقاري (REITs) والصناديق المتداولة في البورصات (ETFs) ويعتبر قطاع الأسهم الإسلامية في الوقت الحاضر اختصاصًا عالميًا رئيسيًا، حيث يعتبر جميع مزودي المؤشرات المالية في العالم (داو جونز، وستاندرد و بور) إدراج القوائم والأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يسمح لها بالإزدهار. كمثال، تغطي مؤشرات داو جونز السوق الإسلامية القيمة السوقية لأكثر من 10 تريليون دولار في أكثر من 40 دولة، وقد عززت هذه التطورات جاذبية الأسواق المالية الإسلامية كقناة أصول للاستثمار (تطوير المصرفية الإسلامية ومبادئها وتوليد الأرباح). (Traver 2019)

كان تطور الخدمات المصرفية الإسلامية في ازدياد واضح ولا يمكن إنكاره، خاصة بعد الربح الذي حققته البنوك في مختلف المجالات المصرفية الإسلامية. فحقق النظام المصرفي الإسلامي (IB) تقدمًا كبيرًا على مستوى العالم، كما يوضح نموًا واضحًا في أربع فئات مختلفة هي المصارف الإسلامية والصكوك والتكافل والصناديق الإسلامية. بحلول نهاية عام 2011، تمكنت IBs من توليد 1.1 تريليون دولار أمريكي و 178.2 مليار دولار أمريكي و 15.2 مليار دولار أمريكي و 60 مليار دولار أمريكي من هذه الفئات الأربع على التوالي وفقًا لمجموعة بيانات التنمية الخاصة بالبنك الدولي (2012). لذلك، أصبح واضحًا للقطاع المصرفي أن الوسطاء الماليين ينجزون المهام التي يهدفون إليها، وأن هدفهم ينمو أكبر بكثير من ذي قبل. فأصبحت البنوك الإسلامية مهمة على المستوى العالمي، خاصة منذ أن توسع الدين الإسلامي في جميع المجالات. (Davies, 2014)

## 2.2.2 التمويل الإسلامي

أهداف البنوك الإسلامية بصورة عامة لا تختلف عن البنوك التقليدية فتحقيق عائد على راس المال المستثمر ضمن قواعد الشريعة الإسلامية. وإن البنوك الإسلامية لا تبنى أنشطتها على نظام سعر الفائدة بل تكون مبنية على الملكية والعمل من منطلق ان النقود لا تولد نقود بل العمل واستخدام

الأصول هو الذي يولد الأرباح حيث قال تعالى: ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾. (البقرة: 271)، فمن اهم مبادئ البنوك الإسلامية مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والعميل وتحريم الفائدة على اعتبار انها ربا حرمة جميع الأديان. فالنقود بحد ذاتها لا تعتبر سلعة او بضاعة ممكن تجني الربح، والربح الحلال هو الذي يتحقق عن طريق بيع السلع والخدمات وتحويل النقود الى أدوات إنتاجية يودي تشغيلها الى تحقيق أرباح للبنك.

التمويل الإسلامي مبني على عقود تفصيلية واضحة بين البنك والعميل تمكن العميل من معرفة حقوقه والتزاماته من قبل البنك دون اية لبس. (الغرم بالغرم) كما تغنم تغرم في تعاملك مع البنك الاسلامي يجب ان تتوقع الربح او الخسارة. ومن اهم النماذج الشائعة في التمويل الإسلامي المضاربة والمشاركة، الودیعة، الاجارة، والتامين الإسلامي التكافلي.

إن تحريم الفائدة في التمويل الإسلامي يدعم تحقيق العدالة وتوزيع المنافع بين فئات المجتمع المختلفة (احمد وشابرة، 2000)، وبناءاً على دراسة (اقبال، مونيلوكس، 2005) فإن البنوك الإسلامية مبنية على الاخوة وتقديم يد العون للمحتاج والتعاون والمشاركة بين المستثمرين والبنك، وعملاء البنك الإسلامي يُعاملون على انهم شركاء.

### 3.2.2 مصادر التشريع الإسلامي

من أهم مصادر التشريع الإسلامي القرآن الكريم ذلك الكتاب المقدس الذي يتبعه المسلمون في جميع أعمالهم وممارساتهم، والسنة النبوية الشريفة التي تتضمن ممارسات ونصائح سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، والمصدر الثالث للشريعة الإسلامية هو اجماع الفقهاء والعلماء على قضايا معينة بمرجعية القرآن والسنة، والمصدر الرابع هو القياس الذي يُحكم القضايا بناءً على مقاربتها مع قضايا مشابهة وبناءاً على دراستي كل من (حسن، 1998)، (مسعود، 2011) يمكن ان ندمج الاجماع والقياس تحت عنوان واحد هو الاجتهاد. وفي هذا الساق لابد لنا ان نذكر المدارس الاربعة في الشريعة الإسلامية وهي الشافعية، المالكي، الحنفي، والمدرسة الحنبلية. مع الأخذ بعين الاعتبار ان جميع هذه المدارس تستند على القرآن الكريم والسنة النبوية كمصدر للتشريع.

### 4.2.2 تطور البنوك الإسلامية

تشهد البنوك الإسلامية تطوراً متسارعاً في حجم أصولها وخصومها وانتشارها في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، حيث وصلت الى العالمية فقدرت أصولها بما يقارب 1.8 تريليون دولار مع نهاية عام 2013 بحيث استحوذت البنوك الإسلامية على 80% من الأصول محققة معدل نمو 17% بين

الفترة الواقعة 2013-2019. كما يوجد 375 مؤسسة إسلامية منتشرة في جميع دول العالم بالإضافة الى 110 فرع تمويل إسلامي ضمن البنوك التقليدية تسمى نوافذ إسلامية. اما سوق الصكوك الإسلامية فقد نمت بمعدل 18% ليصل حجمه الى 500 مليار دولار. (SSP، 2013)

- وبناءً على دراسة (ايلاس راج، 2011) يعود نمو التمويل الإسلامي لعدة عوامل من أهمها:
- العامل الاول: تدفق الاموال من الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط والخليج العربي.
- العامل الثاني: تنامي الحاجة لوجود نظام تمويل إسلامي يكون بديل أو مرادف للتمويل التقليدي الذي أوجدته الدول الغربية، فالدوافع هنا سياسية واجتماعية.
- العامل الثالث: الفشل الذي حصل لنظام البنوك التقليدية اثناء الازمات المالية العالمية.
- العامل الرابع: نمو الصناديق السيادية في الدول العربية والرغبة في استثمار أموالها ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية.
- العامل الخامس: رغبة المسلمين بالاستثمار في بنوك إسلامية لشعورهم بالرضا والاطمئنان.

## 5.2.2 أدوات التمويل الإسلامي

تحدث (صديق، 2008) عن أدوات للتمويل الإسلامي وهي: المرابحة (التكلفة مضافة اليها هامش الربح)، المضاربة (مشاركة الأرباح والخسائر)، المشاركة (مشاريع مشتركة)، بيع السلم والاستصناع (العقود المستقبلية)، الإجار (التأجير التمويلي) والقرض الحسن (بدون فائدة)، الوكالة، الصكوك .

### 1.5.2.2 المرابحة

وهي أكثر أدوات التمويل الإسلامي شيوعاً كونها مبنية على الدين وليس على الملكية، مما يقلل مخاطرها بالنسبة للبنوك الإسلامية. وتتداول عقود المرابحة السلع الاستهلاكية، المواد الخام، السيارات، العقارات، الاعتمادات المستندية. وفي عملية المرابحة يشتري البنك الأصل ويُعيد بيعه الى العميل بناءً على سعر متفق عليه مسبقاً يتضمن سعر الشراء بالإضافة الى هامش ربح للبنك (لويس والغود، 2011).

### 2.5.2.2 المشاركة

أشار (صديق، 2008) الى ان المشاركة تستخدم في تمويل التجارة، الواردات وإصدار خطابات الضمان، الزراعة والصناعة، حيث يشارك البنك في الممتلكات والمخاطر ويتم توزيع الربح بين الشركاء بناءً على نسبة متفق عليها مسبقاً، وفي حال حدوث خسارة يتقاسمها البنك مع العميل بناءً على نسبة

مشاركة كل منهما في الممتلكات، وبناءً على (أيوب، 2007) فإنه قد يشارك البنك بتقديم التمويل بينما يدير العميل المشروع.

### 3.5.2.2 المضاربة

يتشارك البنك مع العميل الربح والخسارة في المشروع على يكون البنك في هذه الحالة رب المال وشريكه هو المضارب، وفي عقد المضاربة يمول البنك المشروع والمبادر يديره، ونسبة الربح بين رب المال ومدير المشروع يتم تحديده مسبقاً بينما الخسائر يتحملها البنك (هنري وويلسون، 2004) و(صديقي، 2008).

### 4.5.2.2 الوكالة

هي نوع من عقود المضاربة بموجبه يودع العميل أمواله في البنك ليديره له مقابل عمولة ثابتة. وفي عقد الوكالة يوكل المستثمر البنك بإدارة أمواله، وهناك عدة نماذج لعقود الوكالة مثل: وكالة بغرض الشراء، وكالة للبيع، وكالة مقيدة، وكالة غير مقيدة. وبناءً على (اقبال وفانجرينونج، 2008) فإن الوكالة المقيدة وغير المقيدة من أكثر الوكالات استخداماً وشيوعاً.

### 5.5.2.2 الإجارة (التأجير التمويلي)

الإجارة في الإسلام نموذج يتم بموجبه تأجير معدات غالية الثمن لرجال الاعمال فيستخدمونها لمدة محددة. وللإجارة نموذجان:

- 1- الإجارة التشغيلية حيث يتم تأجير المعدات للعميل ليستخدمها خلال فترة محددة في العقد.
- 2- الإجارة والاقناء بحيث تصبح المعدات ملكاً للمستأجر في نهاية العقد مقابل دفعات للبنك اثناء فترة الاستخدام (مسعود، 2011).

### 6.5.2.2 بيع السلم

بيع السلم هو عقد بيع يتم بموجبه تسديد ثمن السلعة في تاريخ مؤجل محدد بالعقد بناءً على (ميراخور، 2007) يجب ان يتضمن عقد السلم كمية ونوعية المنتج، يقوم على مبدأ الدفع المؤجل

ويشبه عقود المستقبلات في البنوك التقليدية مع وجود اختلاف في شروط الدفع ففي عقود السلم يتم الدفع مرة واحد عند الاستحقاق، وتستخدم في المنتجات الزراعية والصناعية.

### 7.5.2.2 الاستصناع

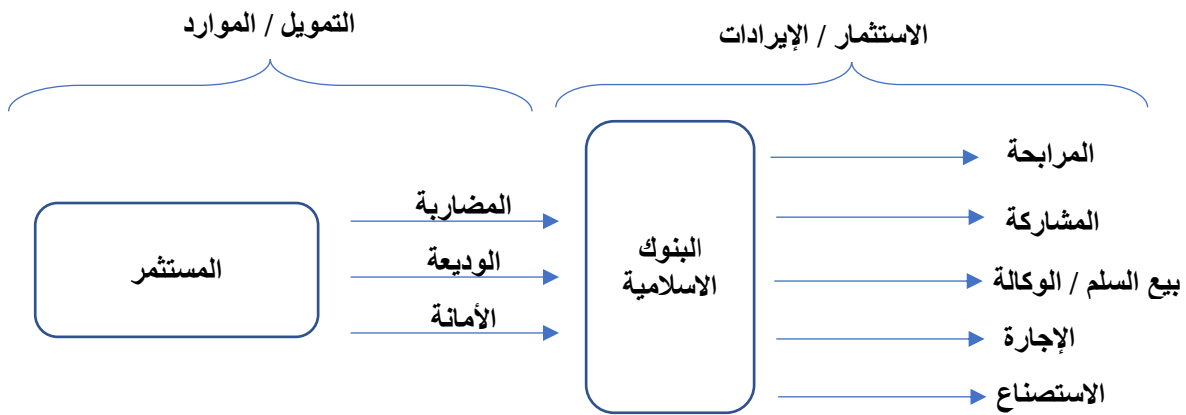
في عقد الاستصناع يتم بيع كمية من البضاعة بسعر محدد على ان يتم الدفع في تاريخ مستقبلي، ويختلف عن السلم في شروط العقد حيث لا يدفع المشتري كامل المبلغ. (فوغل وهايز، 1998). ومن اهم الشروط التي تُرد في عقد الاستصناع ان تكون البضاعة مصنعة وليست جاهزة، ووجود مرونة في تاريخ تسليم المنتج والدفع وإمكانية الغلاء العقد قبل تصنيع البضاعة.

### 8.5.2.2 القرض الحسن

يمنح هذا القرض للفقراء ويكون بدون فائدة وقيمتة الحالية الصافية للبنك تكون سالبة. (Siddiqui,2008)

### 9.5.2.2 الصكوك

هي عبارة عن سند دين. يعتبر من اهم مصادر التمويل في كثير من الدول الإسلامية وله عدة أنواع كالصكوك المبنية على التأجير والصكوك المبنية على الملكية، والصكوك المبنية على البيع. وحامل الصكوك يصبح مالك لأصول حقيقة بناءً على الجهة المصدرة، ف شراء صكوك أصدرتها شركة الكهرباء السعودية تُمكن من إمتلاك نسبة من أصولها. (Khan,2008)



الشكل 1.3: الوساطة المالية الإسلامية (أقبال وميراخور، 2011، ص134)

### 6.2.2 مخاطر البنوك الإسلامية

على عكس ما يعتقد البعض ينضوي عمل البنوك الإسلامية على طيف واسع من المخاطر، حيث إننا نعتبره آخذة للمخاطر وأي عملية تمويل إسلامي لا تتضمن شروط تلغي او تخفف مخاطر البنك تعتبر

حرام شرعاً، وهذا يستلزم إدارة كفؤة وفعالة لمخاطر البنوك الإسلامية. وفي عقد المضاربة يوجد كثير من المخاطر للمالكين والمودعين وهذا الخطر هو أكثر معنوية لأن الخسارة يتحملها المستثمر الذي هو البنك، كما يتعرض البنك في عقود المرابحة لخطر التعثر في سداد قيمة القرض. وفي الاستصناع هناك خطر التأخر في تسليم المنتج أو أن لا يكون بالموصفات المطلوبة. وكل أداة من أدوات التمويل الإسلامي تتضوي على مخاطر خاصة بها بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بعدم الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية (خان واقبال، 2008).

#### **1.6.2.2 مخاطر مالية**

وهي المخاطر الناجمة عن خسائر البنك في جانبي الأصول والخصوم وهي ترفع فاتورة المخاطر الكلية، وتتضمن مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر إعادة التسعير. (خان واقبال، 2008)

#### **1.1.6.2.2 مخاطر الائتمان**

وهي المخاطر الناجمة عن عدم تسديد المقترض لقيمة القرض والفوائد، وترتفع هذه المخاطر في عقد المرابحة بسبب طبيعة هذا العقد وضرورة الامتثال للشريعة الإسلامية، كما يوجد مخاطرة في عدم تطابق البضاعة المباعة مع رغبة العميل مما ينجم عنه خسائر كبير للبنك. خاصة في عقود المرابحة الدولية التي يترتب عنها خسائر كبيرة في ميزانية البنوك الإسلامية. (خان واقبال، 2008)

#### **2.1.6.2.2 مخاطر السوق**

عرّف (اقبال وميراخور، 2008) تلك المخاطر بمخاطر أسعار العملات، تغير الأسعار، تقلبات أسعار الفائدة.

#### **3.1.6.2.2 مخاطر أسعار العملات**

بناءً على (جرينونج وبراتانوفج، 2009) تتعرض البنوك الإسلامية لتلك المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تكون موجودة في عقود البيع الآجلة عندما يتم الاتفاق في العقد على الدفع في وقت لاحق كما في السلم والاستصناع.

#### **4.1.6.2.2 مخاطر سعر السلعة**



بناءً على (الكيزيدس وكاندلوا، 2008) فإن خطر السلعة ينتج من امتلاك البنك لبعض الأصول بغرض بيعها مستقبلاً، فإذا انخفض سعر الأصول يضطر البنك لبيعها بخسارة بسعر منخفض. ونجد هذه المخاطر في عقود السلم والاستصناع والاجارة والمضاربة والمشاركة.

#### 2.6.2.2. مخاطر العمليات

تنتج مخاطر العمليات في البنوك الإسلامية عن فشل الأنظمة المستخدمة في البنك، والتكنولوجيا المتعلقة بالنظام وبعض القضايا الأخرى مثل السياسات واجراءات العمل ووضع التدقيق الداخلي مما يؤدي الى خسائر في ميزانية البنوك، ويؤكد (ساندا رجان، 2005) ان مخاطر العمليات يتعرض لها البنك نتيجة الغاء عقود المرابحة والاستصناع، والمصيبة الأكبر في أنظمة الضبط الداخلي في البنك، ومخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية.

تتضمن مخاطر العمليات طيف واسع من المخاطر كالمخاطر القانونية كما قال (ارشر وعبد الله، 2007) في قائمة المخاطر التي يتعرض لها البنك الإسلامي مخاطر العمليات هي أكثر المخاطر معنوية، وتؤكد ذلك اثناء مسح قام به (خان واحمد، 2001) حيث وجد انها تتزايد في عقود السلم والاستصناع وتقل في عقود المرابحة والاجارة.

#### 3.6.2.2 مخاطر الاعمال

بناءً على (فان جرونج واقبال، 2008) تنتج تلك المخاطر عن سياسات الاقتصاد الكلي ومجالات اهتمامها، والتشريعات والقوانين، والبنية التحتية للقطاع المالي. وتتضمن مخاطر الاعمال المتعلقة بالعائد على الاستثمار، مخاطر سحب الودائع، مخاطر السيولة، ومخاطر السمعة.

#### 1.3.6.2.2 مخاطر العائد على الاستثمار

تتجم هذه المخاطر عن عدم التأكد من ان يحقق الاستثمار العائد المتوقع منه ، وهو يختلف عند مخاطر سعر الفائدة ، وأشار (اقبال و ميراخور، 2008) الى الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية، فالبنوك التقليدية تتعامل مع السندات التي سعر فائدتها ثابت مما يقلل مخاطر العائد على تلك السندات ، بينما يختلف الوضع في البنوك الإسلامية حيث يتحدد سعر الفائدة في نهاية فترة امتلاك السندات وبالتالي نتيجة الاستثمار لا يمكن ان تتحدد بصورة مسبقة وبالتالي يضطر البنك الإسلامي ان ينتظر النتيجة قبل ان يجدد العائد للمودعين، وعدم التأكد من هذا يسبب تباين في العائد على استثمارات الموديعين. وكلما زاد التباين على العوائد زادت المخاطر (فان جوينج واقبال، 2016).

فعلى سبيل المثال يتوقع البنك الإسلامي ان يتقاضى 10% نسبة ربح على استثماره وقام بإبلاغ المودعين بذلك، في نفس الوقت ارتفعت معدلات العائد في السوق 12% (اعلى من العائد المتوقع لاستثمار البنك) وبالتالي المودعين سيتوقعون زيادة العائد على استثماراتهم، وهذا الخطر يمكن ان يؤدي الى سحب المودعين لأموالهم مما يعرض البنك للخطر.

#### 2.3.6.2.2 مخاطر سحب الودائع

من أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بسبب انخفاض العائد الذي يعرضه البنك على المودعين، فإذا دفع البنك عائد اقل للمودع من السوق او اقل مما يُتَوَقَّعه، يسحب المودع امواله ويودعها في بنك اخر ليعطيه عائد اعلى. (اقبال و ميراخور، 2007)

#### 3.3.6.2.2 مخاطر السيولة

يتعرض البنك لمخاطر السيولة في حال عدم كفاية أمواله لسداد التزاماته المالية في الوقت المحدد وهذا الخطر هو أحد تداعيات الإدارة الضعيفة للبنك والتعقيدات في الحصول على الأموال من المودعين والمستثمرين بتكلفة معقولة. ومخاطر السيولة في البنك الإسلامية لها نموذجين:

1- عدم توفر الأموال ووجود عجز بالسيولة كنتيجة لتراجع السيولة في الأسواق المالية مع صعوبة البنك بتسييل بعض اصوله بدون خسائر.

2- عندما تعجز الأسواق المالية عن تلبية احتياجات التمويل للبنوك بتكلفة معقولة ومقبولة من البنوك (اقبال وميراخور، 2007).

وتتجم مخاطر السيولة في البنوك عن الأسباب التالية:

- 1- عدم كفاية او توفر سوق نقدي مُمَثَّل للشريعة الإسلامية.
- 2- عدم وجود سوق اقراض بين البنوك يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- 3- عدم وجود أسواق ثانوية تلبية حاجة البنوك مما يستلزم الحاجة لوجود سندات إسلامية تُستخدم في إدارة السيولة.

#### 4.3.6.2.2 مخاطر عدم الامتثال للشريعة

تنتج عن قيام البنك بعمليات تمويل لا تراعي مبادئ الشريعة الإسلامية، كالإقراض لتمويل سوق تجاري تباع فيه المشروبات الكحولية خاصة، وان المودع عندما يتعامل مع البنك الإسلامي يكون على ثقة ان جميع تعاملات البنك تتم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. (اقبال و ميراخور، 2007)

#### 4.6.2.2 المخاطر المتعلقة في الصيرفة الإسلامية

يناقش هذا القسم المخاطر المرتبطة فقط بالبنوك الإسلامية، وذلك وفقاً لما جاء في بحث (الغوري، 2014):

1- مخاطر المربحة: وهي عملية البيع حيث يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء الأصلي لتوليد الربح. ومع ذلك، فإن الخطر في هذا السياق يعتمد على إلغاء البيع من قبل المشتري، مما يؤدي إلى تخزين السلعة المشتراه في متاجر البنوك، وجعل البنك يتحمل جميع النفقات كتخزين النفقات، وتغيير سعر السلعة أو أي مدفوعات أخرى، ويتعين على البنك القيام بها خلال هذه الفترة. وهناك عامل خطر آخر في هذا السياق، وهو تقصير العميل وعدم قدرته على الوفاء بالمدفوعات المطلوبة للمنتج المطلوب.

2- خطر المضاربة: وهي المكان الذي يقوم فيه البنك بتمويل نشاط العميل، ومشاركة الأرباح وفقاً لصفحة مرتبة مسبقاً، وخسارة الأسهم (حصة البنك المالية) في حين أن حصة العملاء في جهودهم. وتأتي المخاطر في هذا المفهوم بأشكال مختلفة، أولاً وقبل كل شيء لا يدفع العميل حصة البنك في الربح أو يؤخر الدفع. ثانياً الجهد الضعيف الذي يبذله العميل في النشاط مما يقلل من الأرباح الناتجة عنه والأرباح المحتملة للبنوك. ثالثاً انخفاض المشروع أو قيمة النشاط، رابعاً التغيرات في الأسعار التي يمكن أن تنخفض أو تزيد، مما يؤثر على أرباح البنوك. وبالتالي، فإن المضاربة مرتبطة بالمخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تؤثر على الدخل الناتج عن هذا النشاط.

3- المخاطر في الإجارة: وهي المكان الذي يقوم فيه البنك بشراء أدوات مختلفة وتأجيرها للعملاء من أجل استخدامها، ويحقق البنك الربح من خلال نشاط الإقراض باستخدام الأدوات المادية وليس بالمال أو المشتقات. وتعتمد مخاطر الإجارة على مسألتين رئيسيتين هما مخاطر التسويق، حيث أن البنك مطالب بتسويق الأدوات لجذب انتباه العملاء، وخطر تأخير المدفوعات، أو عدم القدرة على الوفاء بها من قبل العملاء.

4- خطر الاستصناع: وهو الإجراء الذي يقوم فيه البنك بتمويل العميل بشروط مختلفة متفق عليها مسبقاً. الخطر هنا فشل العميل في تسليم المنتجات في الوقت المحدد، أو لبيعها، أو إذا كانت جودة

المنتج منخفضة، وبالتالي لن يتمكن البنك من تحقيق الربح. وعلاوة على ذلك، فإن التحكم في المنتج يقع بالكامل على العملاء، وهذا يقلل من قدرة البنوك على الحد من المخاطر.

5- خطر السلم: وهو أداة إسلامية شائعة في المجال الزراعي، ويُعرّف بأنه: البيع المسبق للمنتج قبل الحصول عليه مع دفعات متقدمة، أي بيع الخضار قبل زراعته، لكن البنك لا يزال يدفع ثمنه. وللسلم مخاطر منها : عدم الإلتزام بوقت التسليم أو الكمية لدى العميل، وشراء المنتجات لا يغطي الإنفاق، و انخفاض أسعار المنتجات.

لذلك، بغض النظر عن القوة التي أظهرها النظام المصرفي الإسلامي على مدى السنوات الماضية، فإن الخطر لا يتم إغفاله بالكامل ويُطرح هذا السؤال "هل يجب على البنوك الإسلامية الإلتزام بكفاية رأس المال التي اقترحها اتفاق مقررات بازل؟". تنص رؤية البنوك على أنه ينبغي عليه زيادة أرباحه إلى أقصى حد، وبالتالي فإن اتفاقية بازل ستوفر للمصارف الإسلامية أرضية مستقرة ووجود أقوى.

## 7.2.2 إدارة مخاطر البنوك الإسلامية باستخدام معايير بازل للرقابة على البنوك

تبعاً لمعايير بازل في إطارها المعدل فإن قواعد لعبة البنوك قد تغيرت بحيث أصبحت أكثر العوامل أهمية في تحقيق أداء جيد لها تتضمن تحديد الحد الأمثل لنماذج المخاطر، والحد الأمثل من مستويات رأس المال، وتحقيق التكامل بين المخاطر ورأس المال ووضعها في إطار استراتيجي واحد مربوط بقياس أداء البنك وحقوق المساهمين.

إن الهدف الأساسي المرجو تحقيقه من تطبيق معايير بازل هو بناء نظام مصرفي آمن و سليم و كفؤ مع العلم أنه وبغض النظر عن درجة الحذر المتوخاة في عمل البنك فإنها لا تستطيع أن تمنع وجود مخاطر في أعمال البنوك من منطلق أن أي بنك لا بد أن يأخذ المخاطرة في عمله، مع أن المخاطر المتضمنة في عمل البنوك غير معروفة بشكل كبير بالنسبة للجمهور، فالبنوك تأخذ مخاطرة طوال الوقت أثناء قيامها بدورها كقناة هامة للوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وتعزيز تحقيق النمو الاقتصادي الذي سيتم توضيحه في الجزء القادم.

(حسن، 2009)

## 3.2 إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تعتبر البنوك وساطة مالية تجمع مدخرات الافراد والمؤسسات لتقرضها من خلال أدوات تمويل متنوعة كما تقوم البنوك بتقديم خدمات لعملائها كمهمة ثانوية. وتستهدف إدارة المخاطر تقليل الخسائر وزيادة الأرباح، لأن الفشل في إدارة المخاطر يؤدي الى خسائر في العائدات وفشل البنك في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتوسع قطاع البنوك والصناعة المصرفية بصورة عامة. فاستخدام البنك للوسائل الإلكترونية يؤدي الى التنوع في الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه في جانبي الحجم والنوعية، وتعقيد عمليات البنوك، وزيادة حدة المنافسة بينها رَفَع ونوع من المخاطر المحيطة بالبنوك، وبالتالي لا بد من إدارة المخاطر، وضبط ومراقبة شاملة لعمليات البنك. ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجالات الاتصالات والعولمة أدى الى زيادة عدد فروع البنك والمتعاملين وحجم المعاملات في البنوك الإسلامية، وزيادة حدة المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية. (Kahf,2005)

تقوم البنوك الإسلامية والتقليدية بدور الوساطة المالية بين من لديه فائض في المدخرات ومن لديه عجز في التمويل لكن أنشطة البنوك التقليدية مبنية على نظام الفائدة سواء في جذب المودعين للحصول على الاموال اللازمة للمستثمرين، فقانون البنوك الإسلامية لا يتعامل على مبدأ الفائدة.

تتشابه المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في جزء كبير منها وتختلف في أجزاء أخرى، فيما اذا اخذنا بعين الاعتبار مخاطر أسعار الفائدة. الأرباح في البنوك التقليدية مصدرها الفوائد من القروض مطروحاً منها الفوائد المدفوعة على الودائع والمصارف الأخرى. اما في البنوك الإسلامية تتحقق الفائدة من الربح الحلال الناتج عن العمل والملكية من منطلق ان النقود لا تولد نقوداً بحد ذاتها الا اذا حُولت الى قوة إنتاجية تعمل وتنتج وتحقق أرباح. وتعاني البنوك الإسلامية من مخاطر في السيولة المرتفعة لديها مما يترتب عليها تكبد تكلفة الاموال غير المستثمرة، على عكس البنوك التقليدية التي تعاني من نقص في السيولة، بالرغم من الامكانيات الهائلة ونماذج وممارسات إدارة المخاطر المتقدمة في البنوك. تبقى البنوك التقليدية أكثر انكشافاً من البنوك الإسلامية لان نموذج المشاركة في البنوك الإسلامية يُمكنها من اختيار المشاريع السليمة وبالتالي يُجنبها أحد أكبر المخاطر. (خان،2003)

يعتبر إطار بازل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر بمثابة إطار لإدارة مخاطر البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بمحاورة الثلاثة، ضرورة احتفاظ البنك بحد ادنى من كفاية رأس المال بناءً على المخاطر المأخوذة من البنك سواء مخاطر الائتمان او العمليات او السوق، وضرورة ان تقوم الجهات الرقابية بمتابعة ومراجعة كفاية رأس مال البنك للتحقق من أنها تفي بمتطلبات معيار بازل، ويمكن ان

تتخضع كفاية رأس المال نتيجة تعثر قرض، أو تغيرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض في قيمة أصول البنك ليصبح غير قادر على الوفاء بجميع التزاماته. الإفصاح عن بيانات البنك بصورة دورية عن طريق إصدار التقارير الدورية يومية وشهرية وربعية ونصف سنوي وسنوية يساهم في ضبط السوق وتحقيق الشفافية للمتعاملين فيه بسبب توفر معلومات كافية تعطي المستثمرين فكرة واضحة عن أداة البنك الذي هو الشرط الأساسي لكفاءة الأسواق المالية، فالأسواق المالية الكفؤة تنعكس فيها المعلومات على أسعار الأسهم أو بالعكس، أسعار الأسهم وتطوراتها بالسوق تعكس المعلومات المتوفرة عن البنك بصورة ذاتية، وهذا ما توفره وتستهدفه معايير بازل الدولية للرقابة على البنوك التي وضعت معايير موحدة لمواجهة ممارسات إدارة مخاطر البنوك. (حبيب، 2005)

إن تطبيق البنوك التقليدية لمعايير بازل الدولية لم يثر الكثير من الجدل والمعارضة في المرحلة الأولى كما في البنوك الإسلامية. وإن مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وكون حسابات الاستثمار المطلق تشكل 60% من مصادر أموال البنوك الإسلامية لم يمنع المؤسسات الدولية من المطالبة بتطبيق معايير بازل الدولية على البنوك الإسلامية لأن مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر يبقى نظرياً، حيث أن العميل الذي لا يتقاضى الأرباح من البنك الإسلامي من الممكن أن يُحول حسابه إلى بنك آخر. (الخطيب، 2005)

### 1.3.2 مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض إليها المصارف

لا شك أن إطار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل عام 1988 والتعديلات التي أُدخلت عليه لاسيما في كانون الأول 1995، قد ساعد على تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي كما عززت المساواة التنافسية بين المصارف النشطة عالمياً. لكن التساؤل الذي تجدر الإشارة إليه إلى أنه عند تعديل مقررات بازل | إلى بازل || أن هناك مبرر ألزم اللجنة للقيام بتلك التعديلات، فما هي العناصر التي شملها التغيير والتعديل أو التي استند عليها من أجل القيام بتلك التعديلات؟ وما الآثار المترتبة من جراء القيام بها؟

#### 1.1.3.2 تعريف وشرح مراحل تطور اتفاقية بازل

لإتفاقية بازل ثلاث مراحل، وكل مرحلة تطرقت لموضوع معين ونوع معين من المخاطر، ومن خلال الجدول أدناه سيتم تعريف كل مرحلة من مراحل اتفاقية بازل.

الجدول 1.3.2: مراحل تطور إتفاقية بازل (معايير بازل، 2010)

بازل III عام 2010	بازل II عام 2006	بازل I عام 1988	
13%	8%	8%	نسبة كفاية رأس المال المقترحة
جميع ما ذكر في بازل II وتم إضافة مخاطر السيولة والمخاطر المتعلقة بالبنوك الأخرى	مخاطر إئتمانية تسويقية وعملية	مخاطر إئتمانية	أنواع المخاطر المشمولة

2.1.3.2 بازل | عام 1988

تم توقيع أول إتفاقية لبازل في عام 1988، التي تسمى الآن "إطار قياس مخاطر الائتمان"، وتم حسابه باستخدام معيار رأسمالي أدنى يبلغ 8% من الأصول الموزونة للمخاطر لدى البنوك. ويعمل معيار رأس المال كحماية من السيولة ضد التغيرات غير المتوقعة في السوق لدى البنوك. وكان الغرض من تصميم الأصول المرجحة بالمخاطر هو إظهار الجدارة الائتمانية لفئة معينة من الملتزمين. وكما أوضحت مؤسسة تمويل الشركات "إلى نظام تصنيف الأصول الذي يُستخدم لتحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به كاحتياطي لتقليل المخاطر". ومع ذلك، فإن الحاجة إلى هذه الأصول هي الحفاظ على استقرار البنك في مقابل أي سقوط للجانب الآخر من النشاط سواء كان الطرف المقابل أو العميل بغض النظر عن نوع النشاط "الإقراض أو الاقتراض".

بناءً على تطبيق حساب بازل I، إذا تم تقديم القرض لـ (الطرف المقابل X) من قبل البن A، وكانت قيمة القرض 100 مليون دولار أمريكي، فإن الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتقديم مثل هذا القرض يتم حسابه بواسطة قيمة القرض  $\times 8\%$  من الحد الأدنى لمعيار رأس المال المنصوص عليه في الإتفاقية والذي يساوي 8 مليون دولار أمريكي يحتفظ بها البنك لتجنب مخاطر رأس المال. و تمكنت هذه الطريقة التي استخدمتها بازل I من تغطية كل من الأصول المصرفية التقليدية في الميزانية العمومية وكذلك الأدوات خارج الميزانية كمشتقات وضمانات. (BIS, 2006)

### 3.1.3.2 بازل || عام 2006

بعد محاولة تطبيق اتفاقية بازل |، لم تكون النتائج مميزة وذلك يعود إلى أن بازل | لم تشمل أنواع المخاطر المتعددة مما أدى إلى خفض فاعليتها. ونتج عن ذلك تطوير مفهوم بازل لتصبح أكثر شمولية. وتنقسم المرحلة الثانية من بازل إلى أركان ثلاث رئيسية وهي:

الجدول 2.3.2: مراحل بازل || (معايير بازل، 2010)

Pillar III	Pillar II	Pillar
1- متطلبات الحدود الدنيا للإفصاح. 2- شفافية رأس المال. 3- كفاية رأس المال. 4- تصنيف المخاطر. 5- قياس المخاطر وإدارتها.	1- تقارير الملاءة المالية. 2- المراجعة التنظيمية. 3- تحديد رأس المال. 4- التدخل التنظيمي. 5- يعالج المخاطر التي لم يتم التقاطها بواسطة الركيزة التي أحبها ومخاطر الأشعة تحت الحمراء ومخاطر السيولة.	1- حوافز إدارة المخاطر. 2- رأس مال مخاطر التشغيل الجديد. 3- الأصول المرجحة بالمخاطر للائتمان الأكثر حساسية للمخاطر. 4- مخاطر السوق دون تغيير إلى حد كبير.

وقد تم التطرق في بازل || إلى طرق حسابية جديدة من أجل قياس المخاطر والأصول الخطرة وهذه الطريقة (Internal Rating Based Approach) جاءت بالمفاهيم التالية حسب دراسة (Chavez, 2007)

- 1- احتمالية التخلف عن السداد: (PD) تم تصميمه لقياس احتمالية تعثر المقرض خلال فترة زمنية معينة، ولن يكون قادرًا على الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر.
- 2- الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد: (LGD) مُصمَّم لقياس نسبة تعرض المقرض التي ستُفقد في حالة حدوث أي تقصير في المستقبل.
- 3- التعرض في التقصير: (EAD) مُصمَّم لتقدير وقياس المبلغ المستحق في الالتزام في حالة حدوث أي تقصير في المستقبل.



### 4.1.3.2 بازل III عام 2010

لم تختلف المرحلة الثالثة من اتفاقية بازل عن المرحلة الثانية بشكل كبير وذلك لان المرحلة الثانية، وعلى عكس الأولى قد اثبتت فاعليتها. والتغيير في بازل III كان على نوعية المخاطر ونسبة كفاية رأس المال حيث أن النسبة زادت لتصبح 13% بدلا من 8%. أما بالنسبة لنوعية المخاطر، فقد تم إضافة المخاطر المصاحبة للسيولة ومخاطر الطرف الأخر.

الجدول 3.3.2 : آلية احتساب كفاية رأس المال على النحو التالي: (BIS 2006)

	Common Equity	Tier 1	Total
Minimum	4.5%	6.0%	8.0%
Conservation Buffer (CB)	2.5%		
Min+CB	7.0%	8.5%	10.5%
Countercyclical Buffer	0 – 2.5%		

**مخاطر ائتمان الطرف المقابل:** وهي عبارة عن عدد من الإجراءات المصممة لزيادة قوة متطلبات رأس المال للبنك لمخاطر ائتمان الطرف المقابل، والتي تنشأ عن المشتقات المقابلة وتداول الأوراق المالية. **نسبة تغطية السيولة:** تتعامل فكرة بازل III بشأن نسبة تغطية السيولة مع إدارة سيولة المؤسسة بموجب متطلبات محددة من الجهة التنظيمية تحت معيار بازل II الركيزة الثانية.

### 2.3.2 الرقابة وتقييم البنوك بموجب نظام CAMELS

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك التقليدية أو التجارية والمصارف الإسلامية، ويتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى تُطبقها البنوك المركزية تحت ما يطلق عليه CAMELS، حيث يُعطي هذا النظام لكل بنك تصنيف مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية بظروف البنك المالية والتشغيلية، وإن هذه العناصر هي كفاية رأس المال، وجودة الاصول، مقدرة الإدارة، ونوعية ومستوى الإيرادات، والسيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بالاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية وتوضح ذلك نستعرض أهم مكونات النظام. (الحناوي، 1998)

## 1.2.3.2 كفاية رأس المال

تعني كفاية رأس المال التي يستخدمها البنك في تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها وحجم رأس المال، ومن الناحية الأخرى فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه. (الزيدانيين، 1999، ص141) ونظراً للاهتمام المتزايد بكفاية رأس المال بسبب التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة في العالم وبخاصة نشوء أزمة المديونية، والتحرك نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية، وإنشاء المصارف والفروع، فقد وصل هذا الاهتمام ذروته في تقرير لجنة بازل | عام 1988. (الشماع، 1990، ص41) ونتيجة لذلك فقد مر قياس كفاية رأس المال بعدة مراحل:

**المرحلة الأولى:** مرحلة ربط رأس المال بالودائع ، حيث يعتبر ربط رأس المال بالودائع من أهم وأول المعايير التي استُخدمت لقياس كفاية رأس المال، وقد تم وضع النسبة التالية كمقياس لكفاية رأس المال:

$$\text{نسبة رأس المال/الودائع} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الودائع}} \times 100 \quad (\text{هندي، 1999})$$

وتوضح هذه النسبة، قدرة المصرف على مواجهة طلبات المودعين والدائنين، وبالتالي فإنه بارتفاع هذه النسبة سينخفض الخطر الذي قد تتعرض له والعكس صحيح، وحتى يمكن اعتبار النسبة السابقة مقبولة فإن على البنك بالمقابل أن يكون رأس ماله على الأقل لا يقل عن 10% من حجم ودائعه، ولكن هذا غير مقبول لدى أغلبية البنوك نظراً لاختلاف نوعية الأصول نفسها مما يسبب بعض إشكاليات تصنيف تلك البنوك. (شاهين، 2002، ص31)

**المرحلة الثانية:** مرحلة ربط رأس المال بالأصول/الموجودات وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال حجم الودائع ويمكن توضيح تلك النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال/الودائع} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100 \quad (\text{هندي، 1999})$$

**المرحلة الثالثة:** مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة ،بسبب القصور الذي عانت منه النسبة السابقة في قياس كفاية رأس المال بالبنوك التجارية، فقد تم اللجوء الى مقياس آخر يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه البنك التجاري باعتبار أن هناك علاقة طردية بين رأس المال والأصول الخطرة، فكلما زادت الحاجة إلى زيادة رأس المال زادت المخاطرة، وتعطي هذه النسبة مؤشراً لقيمة

الانخفاض الذي قد يحدث في رأس مال المصرف الناشئ عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات، وحتى يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة مقياس لاحتساب كفاية رأس المال فإنه يجب على البنك أن يحتفظ برأس مال يعادل على الأقل ما نسبته 8% من حجم الأصول الخطرة . (هندي،1999)

**المرحلة الرابعة:** مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة المرجحة والبنود خارج قائمة المركز المالي. نظرا لعدم جدوى قياس كفاية رأس المال بالطريقة السابقة فإن هذه الطريقة تعالج التفاوت في درجات المخاطر وأثر البنود خارج قائمة المركز المالي بعد تأثرها بالمخاطر، وحتى يمكن قبول هذه النسبة فإن على البنك التجاري أن يحتفظ على الأقل بما يعادل 8% من الأصول الخطرة المرجحة والالتزامات خارج الميزانية الخطرة المرجحة. (هندي،1999)

### 2.2.3.2 نوعية الموجودات/الأصول

إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظه استثمار العقارات، ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، ومراقبة وضبط المخاطر، حيث أن تقييم الموجودات يجب أن يأخذ بالاعتبار كفاية مخصصات الديون، والمخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات كالمخاطر التشغيلية، والسوق وغيرها من المخاطر. (شاهين ،2002،ص27)

### 3.2.3.2 نوعية الإدارة

تعني قدرة الادارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على نحو سليم. ويتم قياسها عبر عدة مؤشرات مثل الأرباح المتحققة عبر عدة فترات مالية، ومدى الاهتمام والتقيد بأنظمة رقابة الضبط الداخلي بما يؤدي الى الحد من المخالفات والوقوع في الأخطاء. (شاهين ،2002،ص27)

### 4.2.3.2 أداء الربحية

إن تصنيف الإيرادات يجب ألا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار أو نوعية الإيرادات مثل مخاطر الإقراض، أو بمخاطر السوق، والتي يمكن أن تعرض إيرادات البنك إلى التغيير نتيجة سعر الفائدة. (شاهين،2002،ص27)

### 5.2.3.2 السيولة

عند تقييم سيولة البنك يجب أخذ المستوى الحالي والمستقبلي لها نظراً للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة للبنك مقارنة مع حجم ودرجة المخاطر لديه وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى البنك يجب أن تكون قادرة على الإبقاء على مستوى كافٍ من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى البنك وبالوقت المناسب وألا يكون حساب التكلفة أو الاعتماد على مصادر الأموال قد لا تكون متوافرة في الظروف الصعبة (كلاب، 2007، ص61).

### 6.2.3.2 الحساسية لمخاطر السوق

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، وسعر البضائع، وأسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلباً على وضع البنك المالي أو رأس المال. (شاهين، 2002، ص28)

### 3.3.2 تقرير لجنة بازل فيما يتعلق بالملاءة المصرفية

فرضت الظروف الاقتصادية صعوبات عديدة على البنوك في مختلف دول العالم، إذ تأثرت البنوك بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتفاقم أزمة المديونية التي عانى منها بشدة العديد من البنوك العالمية. كما ازدادت حدة المنافسة في الأسواق المصرفية الدولية نتيجة لعدة أسباب منها ظهور نظام الخدمات المالية الشامل المتمثل في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية لتشمل جوانب التأمين والاستثمار. كما يعتبر موضوع كفاية رأس المال من أهم التحديات التي تسعى المصارف إلى تحقيقها وذلك بهدف تقوية مراكزها المالية وقطاع مصرفي والحفاظ على أموال المودعين. (صادق، 2001، ص193-194)

وفي هذا الصدد فقد كان زحف البنوك اليابانية بقوة إلى الأسواق التقليدية للبنوك الغربية واستطاعت الإقراض بهوامش متدنية جداً نتيجة الانخفاض الكبير في رؤوس أموالها نسبة إلى الأصول هو ما جعل لجنة بازل تركز على قضية كفاية رأس أموال للبنوك، ومما يؤكد ذلك ما أوضحتها في مقدمة تقريرها بأن الهدف هو أن يمنح الوضع الجديد، إطار من العدالة والتناسق في مجال التطبيق بين الدول المختلفة بغية تخفيض المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية (Basle, 1989).

### 4.3.2 المراحل التاريخية التي مرت بها مقررات لجنة بازل

وذلك من خلال جدول زمني يمكن تلخيصه كالتالي: (سلطة النقد الفلسطينية دائرة الأبحاث) ومكونات رأس المال وفقاً للتعديلات الأخيرة .

أ- المراحل التاريخية التي مرت بها مقررات لجنة بازل:

أقرت لجنة بازل عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي ويهدف إلى إلزام البنوك إلى أن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى. (عبد الحميد، 2002، ص113)

#### الفترة من 1988 ولغاية 1990

خلال هذه الفترة لم يكن هناك معياراً لكفاية رأس المال أو حد أدنى مقرر وذلك لإعطاء البنوك فرصة لبناء رأسمالها للوصول إلى النسبة المرسومة ولكن يفترض ألا تقل نسبة رأس المال خلال هذه الفترة عن المستويات الحالية، كما يمكن خلال هذه الفترة أن يتضمن رأس المال الأساسي على عناصر من رأس المال المساند لا تزيد عن 25% من مجموع رأس المال الأساسي. (عبد الحميد، 2002، ص113)

#### الفترة من 1990 حتى 1992

يجب أن يكون الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة 25,7% منها ما لا يقل عن 25,3% من عناصر رأس المال الأساسي والباقي من عناصر رأس المال المساند، كما يسمح خلال هذه الفترة أن يتضمن رأس المال الأساسي على عناصر من رأس المال المساند لا تزيد عن 10% من مجموع رأس المال الأساسي. (عبد الحميد، 2002، ص113)

وفي عام 1996 أضافت لجنة بازل معايير جديدة لاتفاقها الأول، تم من خلاله مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة أخطار السوق، وتأثير الأخطار الناشئة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية ومعدلات الفوائد وأسعار صرف العملات، وأسعار السلع (سواء كانت داخل أو خارج الميزانية)، وحددت اللجنة نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما النموذج المعياري الموحد، ونماذج قياس المخاطرة الداخلي. والذي أصبح يعرف فيما بعد بمقررات بازل II ولكن لجنة بازل لم تقتصر على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، فأصدرت اللجنة في عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية تمثل الإرشادات الرقابية التي يمكن أن تستخدم كمرجع للاسترشاد بها حين التعامل مع موضوع الرقابة على المصارف. (اتحاد المصارف العربية، 2003، ص95)

## 5.3.2 مكونات شرائح رأس المال وفقاً لتعديلات لجنة بازل

بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال، أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك أن تبرر وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة الائتمان، مجموع رأس المال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم فرضه من قبل عام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطرة السوقية. وفيما يلي عرض لمكونات شرائح رأس المال:

**1- رأس المال الأساسي الشريحة الأولى:** الذي يتكون من رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) وحقوق المساهمين، وتضم الأسهم العادية المصدرة والأسهم الممتازة الدائمة، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القانونية والاختيارية والاحتياطيات العامة ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة. (عبد الحميد، 2002، ص103)

**2- رأس المال المساند أو الإضافي الشريحة الثانية:** حيث يتكون من العناصر التالية: الاحتياطيات غير المعلنة وهي الاحتياطيات المخبأة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية، واحتياطيات إعادة التقييم وتتكون هذه الاحتياطيات نتيجة تقييم الأصول. ويتم احتساب هذه الاحتياطيات ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون تقييمها معقولاً. أما بخصوص احتياطيات إعادة تقييم العقارات فقد رفضت لجنة بازل ادراجها ضمن رأس المال المساند. (عبد الحميد، 2002، ص103)

المخصصات العامة /احتياطيات الديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم حجز هذه الاحتياطيات لمواجهة أي خسائر مستقبلية، ويتم احتسابها في رأس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر في أموال محددة كما ويمكن التصرف بها بحرية تامة.

الأدوات الرأسمالية التي تضم فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين، ويخضع إدخالها ضمن رأس المال المساند على أن تكون مدفوعة بالكامل، وقابلة للمشاركة.

الشهرة حيث تُخصم قيمتها من رأس المال الأساسي، ويرجع ذلك إلى أنها تعمل على تضخيم زائد لرأس المال الأساس، والاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز.

3- ديون مساندة ذات الأجل القصير لتغطية مخاطر السوق الشريحة الثالثة: تتكون هذه الشريحة من القروض المساندة ضمن الشروط التالية غير مضمونة ومدفوعة بالكامل وتاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين. وبالتالي تكون القاعدة المستخدمة في ظل إضافة المخاطرة السوقية هي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5}$$

(Basle,2004,p2-16)

### 6.3.2 أهم الاختلافات الرئيسية بين بازل | وبازل II

الفرق الأساسي بين مبادئ بازل | ومعايير بازل II هو ضرورة أن تقوم البنوك بوضع رأس مال ليقابل مدى أكبر من المخاطر لا تقتصر على مخاطر السوق والائتمان بل تضيف عليها مخاطر العمليات وأسعار الفائدة والصرف الأجنبي، وإضافة المخاطر التشغيلية وتفعيل الدور الرقابي على كفاية رأس المال وتحديد طرق جديدة لقياس ملائمة رأس المال لمقابلة المخاطر الائتماني وإعادة النظر في الطرق والأساليب المتبعة فيما يتعلق بموضوع الأوزان الترجيحية للمخاطر والقيام بتحديد متطلبات الإفصاح والشفافية مع تفعيل الدور الرقابي في مراقبة كفاية رأس المال للوصول إلى المعدل المطلوب مع التأكيد على مراعاة الظروف المحيطة لرفع النسب المقررة من رأس المال.

(SAP Group Agency ,2005,p8)

### 7.3.2 الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال في بازل II

يتبين مما سبق أن التطبيق الكافي لبازل يفرض على معظم المصارف أن تعيد النظر في استراتيجيات أعمالها والمخاطر المترتبة على هذه الأعمال، فتحدد المتطلبات الدنيا لرأس المال حسب المعايير الجديدة يوجب على المصارف أن تنشئ إطاراً شاملاً لمعالجة المخاطر، فقد ركز هذا الإطار على ثلاثة أركان أساسية: (شهادة، 2004، ص33)

#### 1.7.3.2 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

وتتضمن الوقوف على كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل.

#### 1.1.7.3.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان ما تزال هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه

المصرف في الوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله وتعتبر القروض أهم مصادر الائتمان، وعليه فقد أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بمبادئ وأسس إدارة المخاطر، وذلك بهدف تشجيع المصارف على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة الممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان تختلف بين المصارف، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة الائتمان. (الكراسنة، 2006، ص 39)

أما بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان، فإن بازل | استخدمت مقياس واحد يناسب كل المصارف دون تمييز في أوزان المخاطر المحددة الأمر الذي دفع إلى استبداله بمنهجيتان لقياس رأس المال في بازل || هما: منهجية القياس الداخلي والمنهجية المعيارية.

### 2.3.1.1.7.3.2 المنهج المعتمد على القياس الداخلي

يتم احتساب متطلبات رأس المال وفق منهجية التصنيف الداخلي عبر معادلات رياضية قدمتها اللجنة وتستخدم المتغيرات الأربعة والموضحة فيما بعد كأساس لعملية الاحتساب وعليه فإن لجنة بازل أوجدت أسلوبان هما: الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم في احتساب المخاطر الائتمانية.

#### أولاً: أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي للمخاطر

إن المنهج الأساسي يعتمد على قيام المصارف بشكل عام بالعمل على تقديم تقديراتها لاحتمالات التعثر أو العجز عن السداد من أجل قياس مخاطر الائتمان وتترك باقي المخاطر لتقديرها من قبل السلطات الرقابية المسؤولة. هذا ويقوم المدخل المستند للتصنيف الداخلي الأساسي على مقاييس الخسائر غير المتوقعة والخسائر المتوقعة حيث تمكن نسب الترحيح بالمخاطرة من تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر، أما الخسائر المتوقعة فتعالج بشكل مستقل.

(Basel, 2004, p52)

#### ثانياً: الأسلوب المتقدم

وهو الأسلوب الذي تعتمد المصارف لنفسها في احتساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد، والتعرض عند التعثر والاستحقاق الفعلي (سنقرط، 2004) وذلك بهدف تحديد المتطلبات رأس المال، والتي تشمل على ثلاثة عناصر فعالة هي:

- 1- مكونات المخاطر: وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان تقوم بإعدادها المصارف.
- 2- أوزان المخاطر: وهي أداة يتم من خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد رأس المال واحتياجاته. (Basel, 2004, p59)
- 3- تحديد المعايير الدنيا لرأس المال والمتعلقة بإتاحة المجال لعمل المصرف ضمن أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر والمتعلقة بفئات الأصول.



### 2.1.1.7.3.2 المنهج المعياري او النمطي

تعتبر هذه الطريقة المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية الأيسر لإحتساب متطلبات رأس المال، وتستخدمها المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة، وتتضمن تصنيفاً أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع إطار الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها. (سنقرات، 2003، ص 62) ولتوضيح ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للطريقة المعيارية، يتبين بنود هذه التصنيفات في الجدول التالي :

الجدول 4.3.2: ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للطريقة المعيارية

درجة التصنيف المخاطر <sup>1</sup>	AAA To AA-	A+ To A-	BBB+ To BBB-	BB+ To B-	أقل من B-	غير مصنفة
درجة المخاطر للبلد حسب تصنيف مؤسسات الائتمان الخارجية <sup>2</sup>	1	2	3	4 إلى 6	7	
الطرف المتعامل معه	وزن المخاطرة					
الهيئات الحكومية والبنوك المركزية (أ)	صفر% (ب)	20%	50%	100%	150%	100%
مؤسسات القطاع العام الحكومية غير المركزية (ج)	تخضع لتقارير السلطات الإشرافية لمعاملتها بصفتها إما مؤسسات خدمات مالية إسلامية أو مصارف أو بيوت أوراق مالية، (ال خيار 1 أو الخيار 2-أ) أو معاملتها بصفتها هيئات حكومية					
بنوك تنمية متعددة الأطراف (د)	20%	50%	50%	100%	150%	50%
مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمصارف وبيوت الأوراق المالية الخيار (1) *	20%	50%	100%	100%	150%	100%
الخيار (2) **	20%	50%	50%	100%	150%	50%
الخيار (2ب) **/ (هـ)	20%	20%	20%	50%	150%	20%
درجة التصنيف/المخاطرة	AAA To AA-	A+ To A-	BBB+ To BBB-	أقل من BB-	غير مصنفة	
الشركات (و)	20%	50%	100%	150%	100%	

<sup>1</sup> هذه الإشارات تتبع المنهجية المستخدمة بواسطة ستاندرز أند بورز. ويلاحظ أن استخدام التصنيفات الائتمانية استاندرز أند بورز لا يعدو أن يكون مثالاً، فمن الممكن على قدم المساواة استخدام بعض تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية الأخرى.  
<sup>2</sup> لأغراض وآليات ترجيح المخاطر المقدمة للدول، يجوز للسلطات الإشرافية الاعتراف بدرجات المخاطر الخاصة بالدولة والتي تحدها هيئات ائتمان الصادات.

المصدر: (صادق، 2003، ص127)

وحول الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته. ويتم منح كافة المصارف المنشأة في دولة معينة، وزناً للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة. ولتطبيق آلية العمل وفق المنهج المعياري في تقدير المخاطر بناءً على تصنيفات أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر، فإنه يتم توضيح الآتي:

في حالة كون الطرف الآخر (المقترض) جهة سيادية، وقدم لها المصرف تمويلاً قدره 100 مليون دولار وهي مصنفة في مرتبة AA- To AAA فإنه يتم التعامل مع هذا التمويل باعتباره خالٍ من مخاطر العجز عن السداد، وبالتالي لن يطلب من المصرف مقدم التمويل أي رأس مال مقابل ذلك. ولكن إذا كان تصنيف هذه الجهة السيادية في مرتبة B- TO BB ، فإن التمويل يتطلب حماية رأس المال بنسبة 100% (8% من الأصل) أي 8 مليون دولار كرأس مال مقابل المخاطر المرتبطة بذلك الأصل. أما في حال جاء تصنيف الطرف الآخر (الحكومة) عند مستوى تصنيف B- ومن أجل احتساب متطلبات رأس المال فإن الأصل الناشئ بمبلغ 100 مليون دولار سيعامل على أنه يساوي 150 مليون دولار ويحتاج في المقابل إلى متطلبات رأس المال من 150 مليون دولار لمقابلة مخاطره .

### 2.1.7.3.2 مخاطر السوق

نشأت مخاطر السوق بعد أن ازداد توجه المصارف نحو عمليات التداول والاستثمار في أدوات الأسواق المالية، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها الأمر الذي دفع لجنة بازل عام 1996 إلى إضافة معايير جديدة لاتفاقها الأول يتم من خلاله مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق. وعليه فإن مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المصارف لخسائر ناشئة عن تقلبات أسعار صرف العملات ومعدلات الفوائد، وأسعار الأوراق المالية والسلع وعوامل السوق الأخرى وتنقسم مخاطر السوق إلى نوعين هما: (سلطة النقد الفلسطينية، 2008)

- 1- مخاطر السوق العامة: وهي المخاطر الناشئة عن تغير في السلوك الاجمالي للسوق مثل موجة الانخفاض في أسعار الأسهم في أسواق المنطقة أو الانهيار في الأسعار والتي تؤثر في سعر الفائدة.
- 2- مخاطر السوق الخاصة: المخاطر الناشئة عن عوامل ذات صلة بالأداة المالية نفسها مثل الأوراق المالية، العقود المستقبلية.

مثال توضيحي على المخاطر العامة والخاصة:

قام مصرف XYZ بشراء سندات على النحو التالي: سند صادر عن شركة اتصالات تصنيفها الائتماني AA بقيمة اسمية 100000 دولار وسعر فائدة 5%، وأجل استحقاق متبقي 5 سنوات بسعر يبلغ 97% من القيمة الاسمية B سند حكومي صادر عن الحكومة تصنيف AAA بقيمة اسمية 100000 دولار وسعر فائدة 5%، وأجل استحقاق متبقي 5 سنوات بسعر يبلغ 100% من القيمة الاسمية.

الحالة الأولى: بعد عدة أيام صدرت بيانات التضخم بأعلى من المتوقع وأعلى من معدل التضخم، كيف سيؤثر على كل من السنتين؟

الاجابة: هذا الحدث هو من عوامل السوق العامة، وبالتالي في هذه الحالة سيتأثر السنتين بنفس الطريقة بحيث ستخفض أسعار السنتين.

الحالة الثانية: بعد عدة أسابيع نشرت شركة الاتصالات نتائجها المالية والتي أظهرت انخفاض في إيرادات، كيف سيتأثر السنتين بهذه المعلومات؟

الاجابة: لن يتأثر سعر السند الحكومي لكون هذه المخاطر خاصة وتعلق بالشركة فقط، وبالتالي فإنه سيتراجع سعر سند الشركة .

ويتم احتساب تكلفة مخاطر السوق وفقا لتكلفة استبدال التدفق النقدي في حالة اخفاق العميل في الوفاء بالعقد والتزاماته كما يلي (صادق، 2001).

الطريقة الأولى: تقوم على أساس حساب كلفة استبدال التدفق النقدي في السوق التي تكمن فيها المخاطر الائتمانية المتعلقة بعقود أسعار الصرف وأسعار الفائدة بعد تعثر العميل في الوفاء بالتزامات وتعتبر هذه الطريقة أفضل وسيلة لتقدير درجة التعرض للمخاطر على أن يتم إضافة معامل التحويل الذي يعكس درجة التعرض المستقبلي للمخاطر خلال المدة المتبقية من العقد وذلك كما في الجدول التالي:

الجدول 5.3.2: حساب كلفة استبدال التدفق النقدي في السوق التي تكمن فيها المخاطر الائتمانية.

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة واحدة	صفر	1.00%
أكثر من سنة	0.50%	5.00%

المصدر (صادق، 2001)

**الطريقة الثانية:** تقوم هذه الطريقة على أساس أن معامل التحويل لكل عقد منفصل على حده، ويطلق عليها التعرض الأصلي للمخاطرة حيث تعطي البنك الحرية في الأخذ بالأوزان الموضحة بالجدول أدناه. وذلك لتقدير القيمة التقديرية لأصل مبلغ كل أداء حسب طبيعتها أو استحقاقها.

الجدول 6.3.2: القيمة التقديرية لأصل مبلغ لطريقة التعرض الأصلي للمخاطرة (صادق، 2001)

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة واحدة	0.50%	1.00%
أكثر من سنة	1.00%	5.00%
ولكل سنة إضافية	1.00%	3.00%

### 3.1.7.3.2 مخاطر التشغيل

أشار اتفاق بازل إلى أن مخاطر التشغيل تعتبر من المخاطر المهمة التي تواجه العمل المصرفي وذلك بسبب احتياجها إلى الاحتفاظ برأس مال لمواجهة الخسائر المتوقعة وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل، بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو أحداث خارجية (Alexander, 2006) أما فيما يخص تلك المخاطر، فإن المصارف الإسلامية لا تختلف كثيرا عن المصارف التقليدية وذلك لأن المصارف الإسلامية تتعرض لنفس العوامل التي تتعرض لها المصارف التقليدية. (الشاهد، 2005) ولقياس هذه المخاطر فإنها تتم من خلال ثلاثة منهجيات هي: (سلطة النقد الفلسطينية، 2008)

#### 1- منهج المؤشر الأساسي المستخدمة في مخاطر التشغيل

وفقا لهذه الطريقة يتوجب على المصارف الاحتفاظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي متوسط نسبة ثابتة (ألفا) من إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات حقق المصرف فيها ربحاً إجمالياً، ولقد حددت لجنة بازل نسبة ألفا بـ 15% وهي تمثل الحد الأدنى، وهذه النسبة أعدت بناء على تجربة الدول الأعضاء في لجنة بازل.

#### 2- منهج الطريقة المعيارية المستخدمة في مخاطر التشغيل

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية كما يمكن احتساب متطلبات كفاية رأس المال كحاصل ضرب المؤشر الخاص لكل خدمة مصرفية في معامل خاص برأس المال "بيتا".

### 3- منهج طريقة القياس المتقدم المستخدمة في مخاطر التشغيل

تعتمد هذه الطريقة على أساليب القياس الداخلي التي تستخدمها المصارف بعد المصادقة على هذه النماذج من قبل سلطة الرقابة المصرفية، كذلك يجب أن تعتمد هذه النماذج على البيانات الاحصائية حول أرباح او خسائر المصرف التشغيلية لثلاثة سنوات سابقة على الأقل، وبعد مراجع السلطة الرقابية لدقة هذه البيانات وصحة الافتراضات وكفاءة النظام المستخدم.

#### 2.7.3.2 المراجعة الرقابية

يفترض الإطار الجديد لبازل || أن تقوم هيئات الرقابة المصرفية بالتأكد من أن جميع المصارف تحت اشرافها قد بادرت فعليا بتطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال وذلك بالنظر في حجم المخاطر التي يتحملها المصرف (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السمعة والأعمال) (حسن، 2006). وتقدم المراجعة الرقابية على أربعة أسس ومبادئ أساسية هي:

(اتحاد المصارف العربية، 2006)

- الأساس الأول: وجود استراتيجية خاصة للمحافظة على مستويات رأس المال وإطار شامل متكامل لقياس جميع المخاطر المادية وتخصيص رأس المال لمواجهة هذه المخاطر بشكل منظم وهادف.

- الأساس الثاني: قيام المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الخاصة بكفاية رأس المال للمصارف واستراتيجيات رأس المال وكذلك قدرة المصارف على مراقبة الالتزام بالنسب الموضوعه لمراقبة رأس المال.

وفي سبيل ذلك يجب على المراقبين القيام بما يلي: تحديد ما إذا كانت المستويات المستهدفة والتكوين الذي قام المصرف باختياره لرأس المال شاملا ومراقبة ومراجعة مستويات رأس المال بشكل مقبول ليضمن التطبيق الفعلي لرأس المال ليتناسب مع طبيعة مجال أنشطة المصرف. والتأكد من أن التحليل الخاص بالمصرف يشمل جميع المخاطر المادية، ويجب أن يكون هناك مراحل لفحص جودة إدارة المخاطر والنظم الرقابية ووعي مجلس الإدارة ببرنامج تقييم كفاية رأس المال والدرجة التي يتم بها تقييم كفاية رأس المال بشكل دوري داخل المصرف في عملية اتخاذ القرار. ويجب أن تحدد درجة معينة يقوم من خلالها المصرف بالاستعداد لأي أحداث طارئة وغير متوقعه بالنسبة لتحديد مستويات رأس المال.

- الأساس الثالث: قيام المصرف بالعمل نسب الحد الأدنى لرأس المال، ويجب أن يكون هناك سلطة إجبارية للمصرف تعمل على احتجاز رأس المال بنسب أكبر من الحد الأدنى من خلال مجموعة اعتبارات هي وضع نسبة مطلقة للصناعة المصرفية ككل تساعد في وضع قياسات صحيحة شديدة الدقة. ووضع نسب مستهدفة خاصة بالمصرف حسب حجم المخاطر في المصرف وقدرته على ادارة

مخاطره الخاصة به. وتقييم المراحل الخاصة بأهداف البنك والتي يجب أن تكون فوق الحدود الدنيا الخاصة بمتطلبات رأس المال وإلزام المصارف ذات الاختصاص المعين بالالتزام بنسبة معينة فوق 0.8 %

- الأساس الرابع: تدخل المراقبين في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن المستويات الدنيا المحددة، وأن تقوم بإلزامها باتخاذ إجراءات إصلاحية إذا لم يتم المحافظة والتعديل على رأس المال (Basel, 2004).

### 3.7.3.2 انضباط السوق

يعمل هذا الركن على إتاحة المزيد من المعلومات للمشاركين في السوق لتعزيز وتقوية الانضباط السوقي عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للمصارف، لأن الإفصاح الفعال يعتبر ضروريا لضمان فهم المتعاملون لمنظومة مخاطر المصارف وكفايته الرأسمالية بشكل أفضل.

إن الانضباطية السوقية تعني العمل على تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر (حماد، 2005). ويهدف انضباط السوق الى تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي وإلزام المصارف بالقيام بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركين في الصناعة تقييم كفاية رأس المال والذي يشمل الإفصاح العام، والالتزام بالتطبيق، الإفصاح عن تركيبة رأس المال والمخاطر التي يتعرض لها. هذا بالإضافة الى وجوب الإفصاح أيضا عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر والسياسات المحاسبية لتقييم الأصول ومدى الالتزام بتكوين المخصصات، واستراتيجيات مصرف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المركز المالي للمصرف وأدائه العام. (اتحاد المصارف العربية، 2003، ص103)

### 8.3.2 متطلبات معيار كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل ||

سبق الإشارة الى طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية وخصائصها الوظيفية، وتبين أنها تختلف كثيرا عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الأمر الذي ينشأ عند عدم ملاءمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل بشكلها الحالي للتطبيق على المصارف الإسلامية. وتتمثل المشكلة الأساسية في منهجية بازل في إطار تحديدها للمخاطر المتعلقة برأس المال لم تتضمن أهم بنود المطلوبات في البنوك الإسلامية وهي ودائع حسابات الاستثمار، والتي لا تعتبر ضمن بنود رأس المال المشارك في المخاطر ولا تعتبر في الوقت نفسه ضمن بنود المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في البنوك التقليدية والتي لا تتحمل المصارف الإسلامية أصلا عنها أية

مخاطر، وكما تم توضيحه سابقاً حول خصائص المصارف الإسلامية، فإن هذه الودائع تشارك في تحمل مخاطر الاستثمار التي يقوم بها المصرف، لذلك فإن العديد من المشكلات تظهر في سياق تطبيق هذه المنهجية. إن ودايع حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي تتعرض إلى عدة مخاطر تنشأ عن إدارة تلك الحسابات، وقد يؤثر بعضها سلباً على رأس المال، حيث حددت هذه المخاطر في ثلاثة أنواع هي: مخاطر تجارية عادية ومخاطر استثنائية ومخاطر تجارية منقولة، ولعله من المفيد مناقشة هذه المخاطر ومدى تأثيرها على رأس مال المصرف الإسلامي بغرض الوصول إلى تشكيل مقام النسبة اللازمة لحساب كفاية رأس المال. (هيئة المحاسبة والمراجعة، 1999، ص3)

### 1.8.3.2 المخاطرة التجارية العادية

إن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب ودايع حسابات الاستثمار المبنية على أساس عقد المضاربة تجعل البنك يقدم على عمليات التمويل والاستثمار، ويقوم بإدارتها وفق متطلبات وضوابط هذا العقد، وبالتالي فإن النتائج عن تلك العمليات سواء كانت ربحاً أم خسارة تعود على أصحاب تلك الودائع باعتبار أن البنك مضارباً ويتعاطى نصيبه من تلك العوائد في حال الربح ويفقد أتعابه ونصيبه مقابل إدارة تلك الأموال في حالة الخسارة، وعليه فإن هذه النوع من المخاطرة يتحملها أصحاب ودايع حسابات الاستثمار، ولا تؤثر على المخاطرة التي يتحملها رأس مال البنك المحددة في معادلة بازل، وبالتالي يمكن القول بأن الموجودات الممولة من حسابات ودايع الاستثمار ليست لها علاقة بمخاطر الائتمان (المخاطر التجارية العادية) لأن أصحاب تلك الودائع هم الذين يتحملون في الأصل المخاطر التجارية المتعلقة بتشغيل أموالهم. (حسن الشيخ، 2005، ص3)

### 2.8.3.2 المخاطرة التجارية المنقولة

طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب ودايع الاستثمار تقوم على فقه عقد المضاربة والتي تجعل من الممكن (حسب العقد) أن يكون العائد لأصحاب هذه الحسابات متغيراً ويعتمد على نتائج الاستثمار ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يكون هذه العائد سالباً في حالة خسارة التمويل أو الاستثمار، ولكن قد يجد المصرف نفسه وتحت ضغوط تجارية مضطراً إلى دفع معدل عائد لأصحاب الودائع أعلى من معدل العائد الذي يدفعه بموجب الشروط التعاقدية الواردة في عقد المضاربة متنازلاً في هذه الحالة عن جزء من حصته في الربح، و يواجه المصرف حالة من عمليات السحب على الودائع بحجم كبير قد يؤدي إلى تعريضه للخطر خاصة أن معظم موجودات المصرف الإسلامي موجهة نحو مجالات المرابحة، مما يجعل من الصعب عليه مواجهة عمليات السحب المفاجئة من قبل المودعين. في حالة الشعور بوجود انخفاض ملموس في العائد أو تعرض تلك الودائع إلى خطر الخسارة. (حسن الشيخ، 2005، ص5)

### 3.8.3.2 المخاطرة الائتمانية

وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة أو تقصير أو إهمال في إدارة وصيانة الأموال المودعة لديه، وبالتالي فإن البنك يتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر، وعليه فإن رأس مال البنك يتحمل جزءاً من الخسائر الناجمة عنها. وبناء على ما سبق ولأغراض التطبيق في مواجهه كل من المخاطرة التجارية المنقولة والمخاطرة الائتمانية، فقد قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تكون النسبة التي تدرج في مقام معادلة احتساب كفاية رأس المال (50%) من قيمة حسابات الاستثمار.

هذا وفيما يتعلق بتشكيل عناصر البسط وأثر تلك المخاطر في احتساب نسبة كفاية رأس مال البنك، فإنه وكما سبق القول فإن المخاطرة التجارية العادية يتحملها أصحاب ودائع حسابات الاستثمار وليس رأس المال، مما يعني عدم شمول مقام النسبة الموجودات المرجحة الممولة من تلك الودائع، كما يعني في الوقت نفسه أيضاً غياب أي أثر لهذا النوع من المخاطر على مكونات رأس مال المصرف. وفيما يتعلق بأثر كل من المخاطرة المنقولة والمخاطرة الائتمانية على عناصر البسط أيضاً، فإنهما بحكم تعريفهما مخاطرتان تتحملهما أموال المساهمين (البنك)، وليس حسابات ودائع الاستثمار كما سبق توضيحه، وبالتالي فإنه بإتباع منهجية بازل فلا يجوز أن يضاف أي جزء من حسابات الاستثمار إلى بسط النسبة، فرأس المال المصرفي هو الذي يقدم الحماية لتلك الحسابات، في مواجهه هذه المخاطر وهو ما تفعله منهجية بازل في التطبيق. (هيئة المحاسبة والمراجعة، 1999، ص12)

وبناء على ما تقدم يمكن القول بان مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال تقسم الى:

- الشريحة الأولى تتكون من رأس المال والاحتياطيات القانونية التي يكونها البنك وهي شريحة تخص المساهمين بشكل كامل.

- الشريحة الثانية تتكون من أموال مشتركة بين المساهمين والمودعين وتشمل احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. أما الشريحة الثالثة فهي غير موجودة أصلاً في المصرف الإسلامي.

وبالتالي يكون احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما اقترحت لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1999 كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال =

رأس المال المدفوع واحتياطياته+احتياطي إعادة التقييم+احتياطي معدل الأرباح+احتياطي المخاطر

الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من رأس المال والمطلوبات +50% من الأصول المرجحة من حسابات الاستثمار

(هيئة المحاسبة والمراجعة، 1999)



هذا ولما كان هذه الأسلوب قد واجه مشاكل في القياس مما دفع إلى إجراء عدة تعديلات عليه، كان أبرزها إضافة مخاطر السوق وإضافة مخاطر التشغيل، وإجراء تعديلات جوهرية على مخاطر الائتمان، وقد تمثلت أهم الملامح الأساسية التي أقرتها لجنة بازل ليس فقط في قياس المخاطر المذكورة، وإنما في تطبيق نماذج متطورة لقياس المخاطر، لذلك فإنه لتطبيق منهجية بازل II على المصارف الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار خصائصها الوظيفية مما يتعلق بمراد الأموال من ناحية واستخدامات هذه الموارد.

### مخاطر الائتمان

تتمثل بالمخاطرة التجارية العادية وهي في مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر في حدود المبالغ الممولة من رأس مال البنك واحتياطياته القانونية، ويضاف إليها أرصدة الحسابات الجارية باعتبار أن البنك مستأمن عليها ويقوم بتشغيلها لنفسه ومتحملاً لمخاطرها. كما تشمل على المخاطرة التجارية المنقولة التي سبق تعريفها، وبالتالي تضاف إلى عناصر المقام من الموجودات المرجحة بالمخاطر التي يتم تمويلها من ودائع حسابات الاستثمار لمقابلة هذه المخاطرة وقد قدرت هذه النسبة في حدود (25%) من قيمة تلك الحسابات والتي تعتبر انعكاساً لتلك المخاطرة التي يتحملها المساهمون، لأن مخاطر التمويل التي تتم من ودائع حسابات الاستثمار (المخاطرة التجارية العادية) يتحملها في الأصل أصحاب تلك الودائع، أما المخاطرة الائتمانية التي يتحملها المساهمون فتدخل ضمن مكونات مخاطر التشغيل. أما بالنسبة لألية احتساب الأصول الخطرة التي تندرج تحت مخاطر الائتمان فتتم على النحو التالي: (التميمي، 2008)

1- حسب الـ (IRB) حيث يتم تصنيف الأصول و إدراج نسبة من المخاطر التي تتسببها كما هو موضح في الجدول:

الجدول 7.3.2: تصنيف الأصول وإدراج نسبة من المخاطر

نسبة المخاطر	نوع النشاط المالي
0%	القروض الحكومية
35%	القروض العقارية المضمونة بالكامل
100%	قرض مضمون بالكامل على عقار تجاري
150%	القروض المستحقة
100%	ارتفاع مخصصات القروض المستحقة
100%	قروض الإسكان المستحق
0%	النقد
50%	ارتفاع مخصصات قروض الإسكان المستحقة

(هيئة المحاسبة والمراجعة، 1999)

2- آلية الخسارة المتوقعة، والتي يتم احتسابها على النحو التالي:

الخسارة المتوقعة = احتمال التخلف عن السداد × الخسارة عند التقصير × التعرض عند التقصير.

### مخاطر السوق

عرّفت لجنة بازل مخاطر السوق بأنها المخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار صرف العملات ومعدلات الفوائد، وأسعار الأوراق المالية والسلع وعوامل السوق الأخرى. هذا وقد تكون مخاطر السوق تعود إلى أسباب عامة نتيجة تغير في السلوك الإجمالي للسوق كحدوث موجه انخفاض عام في أسعار الأسهم في أسواق. هذا وتقاس تلك المخاطر من خلال النموذج المعروف باسم النموذج المعياري الموحد الذي سبق التعرض له، والذي يقوم على أساس تحديد أوزان محددة لكل نوع من أنواع الأدوات المالية، ويتم احتساب المخاطر المتعلقة بكل أداة منها بشكل مستقل عن الآخر، ثم يتم تجميع تلك المخاطر. كما يمكن قياس تلك المخاطر أيضا من خلال تطبيق نماذج قياس داخلية وهو نموذج خاص أكثر تقدما وتعقيدا ويتطلب تطبيقه توفر مجموعة معايير كمية ونوعية.

وفي مجال المصارف الإسلامية فلا يمكن التعامل مع مخاطر أسعار الفائدة، أما بالنسبة لمخاطر الأسهم فيتم احتسابها وفق النموذج المعياري.

التكلفة الرأسمالية للمخاطر الخاصة: يتم تصنيف المراكز المحتفظ بها (قصيرة أم طويلة الأجل) ويتم استخراج الفرق بين رصيد المراكز القصيرة والطويلة ويتم ضرب الفرق في 0.8%

التكلفة الرأسمالية للمخاطر العامة: يتم احتسابها بضرب رصيد كل مركز مفتوح في 0.8% ثم تجميع المخاطر الخاصة والمخاطر العامة ويضرب المجموع في (12.5) ويضاف إلى المقام لمقابلة مخاطر السوق. وأما بالنسبة لاحتساب مخاطر أسعار الصرف فتتم كآتي:

تحديد صافي رصيد لكل عمله، تقييم المراكز بالعملة المحلية وفقا لسعر السوق السائد، تجميع المراكز الموجبة مع بعضها والمراكز السالبة مع بعضها، يضرب المجموع الأكبر من المراكز في 8% لتعبر النتيجة عن التكلفة الرأسمالية لهذا النوع من المخاطر ثم تضرب النتيجة في (12.5) وتضاف إلى عناصر المقام لمقابلة تلك المخاطر (حسن، 2002).

### مخاطر التشغيل

وهي المخاطر الناتجة عن العمليات الداخلية وفسلها ويشمل ذلك العنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية والمخاطر القانونية، وقد ازداد التركيز على هذا النوع من المخاطر مع تزايد تعقيد العمليات المصرفية والمنتجات المالية وزيادة اعتماد المصارف على أنظمة المعلومات الحديثة والوسائل الالكترونية وانعكاساتها السلبية على المصارف ومن أمثلة ذلك:

- العمليات الداخلية وتشمل الأخطاء في إدخال البيانات، وخسائر بسبب الإهمال.
- العنصر البشري وتشمل عمليات الاحتيايل، القيام بعمليات دون تحويل، معالجات خاطئة، انحرافات وعقبات بسبب أخطاء الموظفين.
- الأنظمة وتشمل انهيار أنظمة الحاسوب والأعطال فيها، أخطاء البرمجة وفيروسات الحاسوب.
- الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية وتشمل الكوارث الطبيعية، الاحتيايل عبر بطاقات الائتمان وشبكات الحاسوب.

هذا وتقاس تلك المخاطر بإحدى الطرق التي سبق مناقشتها وهي طريقة المؤشر الأساسي الطريقة المعيارية، طريقة القياس المتقدم ووفقاً لطريقة المؤشر الأساسي يتم قياس مخاطر التشغيل من خلال ضرب معامل ألفا في متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات. بينما الطريقة المعيارية فتعتمد على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي والتي قُسمت إلى ثمانية خطوط وتحسب المخاطر المتعلقة بها من خلال المؤشر الخاص بكل خط منها في معامل بيتا المحدد لها. وأما طريقة القياس المتقدم فهي تعتمد على أساليب القياس الداخلي التي تستخدمها المصارف بعد المصادقة عليها من قبل السلطة النقدية، وتمثل بيتا علاقة بين رأس المال المطلوب إلى مستوى إجمالي الدخل لكل خط من خطوط الأعمال. (أمين، 2012)

وذلك طالما أن هذه المخاطر موجودة وقائمة في المصرف الاسلامي ويتحملها المساهمون أصحاب رأس المال، حيث يقترح في هذا الشأن إضافة مخاطر التشغيل لمواجهة المخاطر الائتمانية الى عناصر المقام ويكون احتسابها وفقاً لطريقة المؤشر الأساسي التي أقرتها لجنة بازل كما يلي: مؤشر أرباح لثلاث سنوات X معامل ألفا.

هذا وتأسيساً على ما تقدم وبعد الأخذ بالاعتبار منهجية بازل في قياس كفاية رأس المال، فان تطبيق نسبة كفاية رأس المال حسب النموذج المقترح في هذه الدراسة يجب أن يشمل ما يلي:

- عناصر البسط: الشريحة (1): رأس المال المدفوع + احتياطي رأس المال مطروحا منه صافي الأصول الثابتة. الشريحة (2): احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح.
- عناصر المقام: 1- مخاطر الائتمان: الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من رأس المال واحتياطياته القانونية والحسابات الجارية + نسبة 25 % من قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار.
- 2- مخاطر السوق: أ- الاستثمارات في الأسهم: ويتم قياس مخاطرها من خلال معالجة الفرق بين المراكز القصيرة والطويلة، وتضرب في 8% ثم في 12.5 وتضاف إلى عناصر المقام.

ب- أسعار الصرف: يتم قياس مخاطرها من خلال معالجة أرصدة المراكز الموجبة والسالبة وتحديد الرصيد الأكبر وضرب النتيجة في 8 % ثم في 12.5 وتضاف إلى عناصر المقام.

3- مخاطر التشغيل: وتقاس من خلال احتساب متوسط الأرباح لمدة ثلاث سنوات وتضرب في معامل ألفا (15 %) ثم في 12.5 وتضاف إلى عناصر المقام.

### 9.3.2 التحفظات على الإطار المعدل لرأس المال في بازل II

عدم التأكد من مدى دقة التصنيف المعتمد لأوزان المخاطر بالنسبة لمخاطر الائتمان، فمثلاً قرض الرهن العقاري يكون وزن المخاطرة فيه 75% بينما وزن المخاطرة في القروض التجارية 100% معتبرين أن تلك القروض تنضوي على مخاطرة أعلى من قروض الرهن العقاري مما يدفع المصارف للاتجاه نحو الأصول ذات أوزان مخاطرها أقل مما يحرم الاقتصاد من التمويل اللازم في مجال التجارة ويؤدي إلى نمو تضخمي في قطاع العقار.

إن إعطاء القروض التجارية للقطاع الخاص أعلى وزن مخاطر ائتمان سيجعل البنوك تحجم عن هذا النوع من الإقراض وتتجه نحو قروض أخرى وزن مخاطرها أقل مما يحرم قطاع الأعمال من التمويل اللازم له ويؤثر سلباً على نمو الاقتصاد، وبصورة أدق فإن توزيع القروض التجارية على اختلاف أنواعها بنفس وزن المخاطر بغض النظر عن التصنيف الائتماني للجهة المقترضة سيزيد عنه زيادة في المخاطر التي يواجهها البنك. (عبد الباسط، 2012)

مع أن مخاطر السوق تم توزيعها في رأس المال المبني على المخاطر إلا أن إطار بازل أغفل وضع طريقة لحساب مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر تركيز الأصول ومخاطر العمليات.

إغفال الوضع التنافسي في حال تطبيق معدل كفاية رأس مال مبني على المخاطر لجميع البنوك وفي جميع الدول بغض النظر عن اختلاف الأنظمة الضريبية وأنظمة المحاسبة المطبقة في تلك الدول، فعلى سبيل المثال اليابان والولايات المتحدة تملك كل منهما نظام محاسبة ونظام ضريبي وقواعد شبكة أمان مختلفة تماماً.

### 10.3.2 تعليمات سلطة النقد بشأن بازل ومدى تطبيقها على المصارف الإسلامية في فلسطين

تعتبر البنوك مشاركا رئيسيا في السوق المالي الفلسطيني. اعتبارا من 2011، كان القطاع المصرفي الفلسطيني يتألف فقط من بنكين إسلاميين (البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي) وتبعهما مصرف الصفا الذي تأسس عام 2016) و14 مصرفاً تقليدياً، 10 منها مصارف أجنبية. ولا يوجد بينهما بنك استثماري، وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي الضعيف، ارتفع إجمالي أصول البنوك

في السنوات الخمس الماضية بنسبة 55% إلى ما يقرب من 18 مليار دولار في فلسطين، يتم تقاسم مسؤولية التنظيم والإشراف المالي بين سلطة النقد الفلسطينية (PMA) وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA). تشرف سلطة النقد على تنظيم البنوك، الصيارفة، ومؤسسات التمويل الأصغر، يكون دور هيئة سوق رأس المال هو رقابة سوق الأوراق المالية، وشركات التأمين والمؤسسات العقارية. علما كما وإن PCMA حاصلة على العضوية من المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO) (سلطة النقد الفلسطينية، 2008)

علاوة على ذلك، وفقا لشيرين الأحمد (رئيس الرقابة الاحترافية الكلية سابقاً، سلطة النقد الفلسطينية) فإن الهدف الرئيسي لسلطة النقد هو إنشاء القاعدة المحمية الرئيسية للسوق المصرفية الفلسطينية. كما ذكرت في مقابلة سؤال وجواب في عام 2013 " إن تنفيذ بازل II & III بحلول عام 2013 هو العنصر الأول في جدول أعمال سلطة النقد، إلى جانب معايرة مسودة قانون البنك المركزي بناءً على أفضل الممارسات الدولية وتطوير مركز الإيداع في إطار المساعدة الفنية من البنك الدولي". لذلك، يمكننا أن نرى أنه بغض النظر عن الوضع الفلسطيني مع احتلال طويل الأمد، لا تزال سلطة النقد تحاول الحفاظ على الاستقرار المالي وتقوم بمهام البنوك المركزية في ذات المجال. (Interntional Capital Market, 2013)

وضعت سلطة النقد العديد من اللوائح لجميع البنوك التي يجب الامتثال لها، واستندت في اعداد هذه اللوائح على خصائص اتفاق بازل. وتعتبر هذه اللوائح إلى حد كبير منظمة لكفاية رأس المال لجميع البنوك بما في ذلك الأجنبية والمحلية. فقد تم تقسيم كفاية رأس المال في الاحتياطي بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق.

(سلطة النقد الفلسطينية، 2008)

- البنوك المحلية: رأس المال 75 مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بعملات مختلفة. ركزوا أيضًا على الحفاظ على نسبة مستقرة لا تقل عن 12%، على الرغم من أن بازل I وII نصت على نسبة 8%، ولكن الحصول على المزيد من رأس المال يعد أمانًا لاختبار الضغط على قدرة البنك على تحمل أي صدمات مالية. يعتمد حساب هذه النسبة على متطلبات سلطة النقد ويطلب بشكل ربع سنوي. ولم توقف سلطة النقد لوائحها بشأن البنوك المحلية هنا، لكنها طلبت منها أيضًا زيادة رأس مالها المدفوع، خلال فترة التوسع بشكل ينسجم مع حجمها وطبيعتها مخاطرها.

- البنوك الأجنبية: يبلغ رأسماله 75 مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بعملات مختلفة، يتم تداوله في فلسطين. يجب أن تظل قاعدة رأس المال 75 مليون دولار أمريكي في جميع الحالات، وفي أي حالة خرق، يجب على المقر الرئيسي للبنك تحويل وتسديد العجز على الفور. تتم هذه الحسابات أيضًا على

أساس ريع سنوي. ومرة أخرى يجب على جميع البنوك الأجنبية الالتزام بأحكام سلطة النقد، ويجب أن تضع وديعة رأسمالية غير قابلة للسحب لدى سلطة النقد تساوي 12% من رأس المال المدفوع. وفي حال الرغبة بالحصول على قرض مساند لدعم رأس المال فيجب الحصول على الموافقة المسبقة من قبل سلطة النقد. (تعليمات سلطة النقد لعام 2016)

لم تكن لوائح رأس المال الشيء الوحيد الذي تنظر إليه سلطة النقد، لكنها أخذت في الاعتبار أيضاً حالات أي خرق محتمل والعقوبات عند حدوث ذلك. وفقاً للقوانين التي وضعتها سلطة النقد في عام 2010، فإن أي بنك أجنبي يفشل في الامتثال لمعيار سلطة النقد للسلطة يجب:

1- الحفاظ على المبلغ الصحيح للنسبة مع حسابها في سلطة النقد، قبل وضع أي مبلغ من الودائع لدى فرع المقر الرئيسي.

2- لا يسمح للمصارف التي تشارك في توزيع الأرباح بتقاسم الأرباح إذا كانت نسبة كفاية رأس المال أقل من متطلبات سلطة النقد (كما ذكر أعلاه ، يمكن أن يكون هذا قاتلاً في حالات الخرق في القطاع المصرفي الإسلامي). (تعليمات سلطة النقد لعام 2016)

### 1.10.3.2 تطبيق اتفاقية بازل في البنوك الإسلامية الفلسطينية

تقوم فحوصات سلطة النقد الفصلية على الامتثال لاتفاقية بازل ||، حيث ذكر (مصباح، 2018) نتيجة بحثه، ووفقاً للبيانات التي قدمتها سلطة النقد والبنك الإسلامي الفلسطيني.

الجدول 8.3.2: للبيانات التي قدمتها سلطة النقد والبنك الإسلامي الفلسطيني (من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير من سلطة النقد والبنك الإسلامي الفلسطيني: 2013-2019)

Year	Capital	Capital to Finding Ratio	Capital ratio to weighted assets
2013	42,599,007	11.92%	36.72%
2014	46,616,023	11.87%	30.09%
2015	46,365,785	10.96%	29.80%
2016	49,691,544	9.895	21.65%
2017	54,620,338	9.18%	16.37%
2018	62,225,298	13.47%	16.51%
2019	76,440,183	6.15%	12.88%

يوضح الجدول أن البنك الإسلامي الفلسطيني يطبق النسبة التي أقرتها بازل || لمدى كفاية رأس المال والتي تبلغ 8٪، وتطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد والتي تبلغ 12٪، ولكن بمجرد أن نحسب متوسط كفاية رأس المال تعتبر نسبة أداء البنك الإسلامي الفلسطيني خلال السنوات ما بين 2012 و2019 أن نسبة الامتثال في المتوسط تساوي 24.99٪.

مرة أخرى، تناولت (الزعبي، 2008) في بحثها المزيد من التفاصيل حول الامتثال الفعلي للبنك الإسلامي الفلسطيني الذي اتخذ سنة الأساس 2007، حيث كانت المعادلة على النحو التالي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{المستوى 1} + \text{المستوى 2}}{100} \times 100$$

الأصول الخطر حسب (مخاطر الائتمان و السوق و العمليات)

المصدر (الزعبي، 2008)

و بتطبيق نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة :

$$\text{CAR} = (19,345,213 / (55,813,495 + 7,147,561 + 12,186,786)) \times 100 = 25.74\%$$

مرة أخرى، يمكننا أن نرى أنه خلال عام 2012، امتثل البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة 8٪ المقترحة من بازل || ، و 12٪ التي فرضتها سلطة النقد، حتى تجاوزت المتطلبات. لماذا قد تسأل، بما أن البنوك الإسلامية مختلفة من حيث مصادر/استخدامات الاموال، وتعاني أيضًا من أنواع مختلفة من المخاطر التي تتفرد بها أنشطتها المصرفية، فمن الطبيعي أنه بمجرد الامتثال لنسبة بازل وسلطة النقد، وسوف تظهر الامتثال والقوة العالية.

### 2.10.3.2 أهمية تطبيق إتفاقية بازل للبنوك الإسلامية

حسب (حسن، 2010) الهدف الرئيسي لتطبيق معايير بازل هو بناء نظام مصرفي يتسم بالكفاءة والحكمة، مع الأخذ في الاعتبار أهم شيء بغض النظر عن درجة الحذر والحذر المتوخاة في عمل البنك، فإنه لا يمكن أن يمنع وجود مخاطر في البنوك الأعمال بمعنى أن أي بنك يجب أن يخاطر في عمله، والبنك الذي لا يخاطر ليس بنكًا. كما وان تطبيق المصارف الإسلامية لبازل | لا يختلف عن تطبيق البنوك التجارية، حيث أنها تنتمي إلى القطاع المصرفي. ومع ذلك، ناقش العديد من الباحثين نسبة كفاية رأس المال المقترحة في بازل |، وكفاءتها في الخدمات المصرفية الإسلامية. (بوهيدار، 2010) أن (8٪) كنسبة إحتساب لكفاية رأس المال ليست كافية للمصارف الإسلامية وذلك لأسباب مختلفة:

1- إن استخدام البنوك الإسلامية للاستثمار الحقيقي يزيد من احتمال تعرضها لمخاطر أكبر.

2- بعض البنوك الإسلامية لها علاقة غير مستقرة مع البنك المركزي في بلدانها.  
3- البنوك الإسلامية غير قادرة على تتبع ومراقبة العملاء، وغير قادرة على استخدام ضماناتها بمرونة.

4- إن اختلاف هيكل الأنشطة المالية يقلل من مصداقية البنوك الإسلامية في بعض الحالات عندما يتعلق الأمر بحسابات كفاية رأس المال، وذلك بسبب تقسيم أموالها داخل وخارج الميزانية.

لذلك، يمكننا أن نرى أن معظم البنوك الإسلامية، وبغض النظر عن اختلافاتها، تمكنت من الامتثال لنسبة كفاية رأس المال التي اقترحها بازل | . لم يعد الامتثال خيارًا، لأنه أمر لا بد منه بسبب التطور والتقدم والتوسع ينظر إليها في النظم المصرفية بشكل عام، وفي المصرفية الإسلامية بشكل خاص.

ومن هنا جاء التعارف على تطبيق بازل || في البنوك الإسلامية بوجه عام، والفلسطينية على التحديد. بازل || لم تكن مجرد لائحة، لكنها كانت إطارًا واضحًا يبني منظمة مالية تعمل بكامل طاقتها ومستقرة وقوية. بالنسبة للمصارف الإسلامية، يمكن تنفيذ هذا الإطار وتسهيل مهمة التقييم والمراقبة والمتابعة مع جميع المخاطر المختلفة في نشاطها. وبحسب قارون، فإن العناصر الأربعة المهمة في بازل || هي ما يحدد مدى التزام البنك واستعداده لمواجهة الأزمة. (بوهيدار، 2010)

أ- يجب أن تحتفظ جميع البنوك بكفاية رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى استراتيجية تسمح لبنك بالسيطرة على رأس المال هذا. ولتحقيق ذلك، أنشأت لجنة بازل ما يسمى (الرقابة الصارمة) التي تتضمن خمسة مستويات مختلفة لضمان احتياطي رأس مال البنك الكافي لاختبارات الضغط. المستويات الخمسة هي: إشراف مجلس الإدارة، والتقييم المناسب للأموال الخاصة، وتقييم كفاية رأس المال الخاص، والإشراف وإعداد التقارير، والتحليل من خلال المراجعة الداخلية والإشراف.

ب- على السلطة الإشرافية أن تختبر وتفحص استراتيجيات حساب البنوك لكفاية رأس مالها. في هذا المستوى، يجب على البنك المركزي، أو أي مؤسسة على المستوى الإشرافي، أن يدرسوا ميدانيًا آلية حساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك ومقارنتها بالتقارير. تتطلب هذه المرحلة خمسة مستويات من الامتحانات التي يجب على جميع البنوك اتباعها وبدعم من البنوك المركزية، سيكون النظام المصرفي الإسلامي في وضع أفضل وسيقيم اتصالاً أفضل بالرقابة. المستويات هي: اختبار شمولية تقييم المخاطر وتقييم كفاية رأس المال و تقييم عمليات المراجعة الداخلية وتقييم احترام الحد الأدنى من معايير رأس المال المنصوص عليها في الركيزة الأولى وتدخل السلطات الإشرافية.

في هذا السياق، يُطلب من البنوك الإسلامية تقييم وفحص ومراقبة كفاية رأس مالها، ولكن نظرًا لأن جميع البنوك لديها مخاطر تشغيل، فإن بازل || هنا تتطلب تدخل المشرف لإعادة فحص كفاية رأس



المال في جميع البنوك، وبالتالي تجنب أي معلومات مفقودة يمكن أن يؤدي إلى التخلف عن السداد أو المخاطرة أو الخسارة في المستقبل.

ت- يمكن للمشرف، إذا لزم الأمر، أن يطلب من البنوك الاحتفاظ بأكثر من (8%) ككفاية رأس المال، وذلك لأنه إذا حدثت أي أزمة أو إجهاد لمصرف لا يملك سوى رأس المال المطلوب، فسيكون الوضع معقدًا. وبالتالي، فإن الإبقاء على المزيد، سيكون تأمينًا للبنك والمودعين (في حالة الأعمال المصرفية الإسلامية، فإن المودعين ضروريون، ويجب تجنب المعلومات غير المتكافئة، لذلك يمكن لهذه المرحلة أن تحسن الوضع في المصرفية الإسلامية خاصة وأنهم يصمدون أكثر من المتطلبات في التوقيت المعتاد).

ث- يجب أن يكون تدخل المشرف سريعاً، لذا فإن متطلبات كفاية رأس المال لا تقل عن النسبة المحددة. يمكن أن تكون عواقب مثل هذا السقوط ضارة ليس فقط بسمعة البنوك ولكن بعلاقتها مع العملاء والمساهمين. ولكن لماذا، عادة ما يتم طرح السؤال. إذا انخفض البنك عن النطاق (8%)، فيجب على المشرف منع البنك من مشاركة الأرباح، ويجبر البنك على استخدام نظام يسمح له بالوصول إلى المبلغ المطلوب من رأس المال. الآن في حالات البنك الإسلامي، يشكل المساهمون حصة كبيرة من مصادر أموال البنك، وإذا كانوا غير راضين، فلن يتحمل البنك المزيد من فترات التوتر. لذلك، فإن تطبيق بازل || سيساعد البنك أيضاً على الاحتفاظ بمصادره في مكان آمن. إن سياسة PLS في البنوك الإسلامية ليست خالصة، وعلى أي حال، حيث يكون البنك مسؤولاً عن الخسارة من خلال عدم الالتزام بالمتطلبات المركزية، لن يتردد المساهمون في الانسحاب من البنك وبالتالي استخدام حقهم في الحصول على معلومات صحيحة.

لم تكن بازل أول ما يتم تطبيقه على البنوك و المصارف الإسلامية، ففي عام 1999 تم إنشاء بما يعرف (AAOIFI) أي منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها في البحرين. وبدأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار بيان متطلباتها بشأن البنوك الإسلامية في عام 1999، والتي عملت كخطة إشرافية، لكنها لم تكن مفصلة وكفؤة مثل بازل. السبب الذي جعل (AAOIFI) تأخذ بالاعتبار تنظيم البنوك الإسلامية يرجع إلى أسلوبها القوي والمستقر للالتزامات، حيث تتكون البنوك الإسلامية من ثلاث مجموعات مختلفة: (Ahmad, 2012)

1. الودائع الاستثمارية غير المقيدة للأرباح.
2. الودائع غير الاستثمارية.
3. وودائع الاستثمار المقيدة في تقاسم الأرباح.

### 3.10.3. بازل إطار أمان وليست اجبارية، ماذا يحدث للبنوك الإسلامية في حال عدم اعتمادها؟

أُقرت معايير بازل نتيجة لأزمة شديدة وإخفاقات من الماضي، والتي يمكن أن تحدث في أي لحظة سواء في المستقبل القريب أو البعيد. أصبحت بازل مقدمة للبنك، في جميع أنشطتها المالية وتداولاتها، وبالتالي تخيل أن البنك يمنع جميع مخاطره دون أي دعم؟ سيكون الوضع صعباً في القطاعات المصرفية حيث يكون النوع الأكثر تفضيلاً من المعاملات هو تلك التي يدعمها ضمان، لضمان استقرار الصفقات وقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته. بازل متشابهة، إنها الضمانات المصرفية ضد التخلف عن السداد أو الإفلاس.

هذا هو السبب الرئيسي وراء هذا القبول في البنوك الإسلامية على وجه الخصوص، نوع من البنوك يعتمد على PLS وتوزيع الأرباح، إذا حدث أي خطر تمخض عنه خسارة للبنك، في حين عدم الامتثال لبازل، لن يكون المساهمون على استعداد لتحمل الخسارة هذه المرة. تكون الخسائر على ما يرام، عندما يتم أخذ خطر تحقيق الربح، ولكنها لا تغتفر عندما يكون الخطأ على البنك الذي قرر عدم الامتثال للإطار التنظيمي. (بوهيدار، 2010)

خسارة المساهمين بسبب المخاطر التجارية تعني خسارة حوالي 60% من صندوق أموال البنوك الإسلامية. بغض النظر عن النسبة التي تطلبها بازل أو سلطة النقد، فإن البنوك الإسلامية ستكون دائماً على استعداد للامتثال من أجل كسب ثقة عملائها وإثبات ارتفاع معاييرها.

علاوة على ذلك، اعتباراً من 3 مارس 2020، أعلنت سلطة النقد أن التعليمات رقم 6 القانون السادس المنشورة في عام 2015، والتي أخذت في الاعتبار تطبيق بازل II في البنوك الإسلامية لم تعد قائمة، وقررت سلطة النقد وضع الإطار وفقاً لـ معايير بازل III وترفع النسبة المئوية إلى 13% وفقاً لتعليمات رقم 9 لعام 2018. أخذ هذا البحث في الاعتبار الفترة الطويلة لتضمين بازل II في القطاع المصرفي الإسلامي في فلسطين، والموارد التي وجدناها كانت في الغالب فيما يتعلق بهذا الموضوع.

## 4.1 الدراسات السابقة

1- دراسة (خان، حبيب، 2003) بعنوان إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، هدفت هذه الدراسة لتوضيح المجالات المتعلقة بقضايا إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية الإسلامية، فقد تناولت الأهمية العامة لها ، استخدم منهجية الدراسة ميدانية حول تصورات المصارف الإسلامية للمخاطر المتعددة، ومناقشة المستجدات الرقابية ذات الصلة بإدارة المخاطر، تضمنت المقترحات المناسبة للرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، كما تضمنت تحليل التحديات الشرعية المتعلقة بإدارة المخاطر. نتائج هذه الدراسة تقدم صورة شاملة للمفاهيم المتعددة للمخاطر والمعايير والطرق المتبعة في الصناعة المالية لإدارة المخاطر، ومناقشة بعض المخاطر التي تنفرد بها صيغ التمويل الإسلامية.

2- دراسة (الرفاعي ،صادق، 2007) :بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وقد توصلت هدفت الى تقديم المشاكل التي تواجه الاستثمار في المصارف الإسلامية العديد من المخاطر، سواء ما كان يتعلق بالعملاء المستثمرين والإمكانيات الاستثمارية، وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه. نظرا للطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي، أهم نتائجها الاخلاف الكبير التي تتعرض لها الاستثمارات في المصارف الإسلامية يختلف اختلافا كبيرا عن تلك المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية. بسبب عدم توفر الإمكانيات والمتطلبات اللازمة ارتفاع نسبة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية .

3- دراسة (عثمان، 2009): بعنوان "إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. هدفت الى توضيح الفرق بين البنك والبنوك في درجة المخاطر التي تتعرض لها استخدم في دراسته منهج التحليل التطبيقي ،ومن أهم النتائج المتوصل إليها : تتميز المصارف التقليدية بانخفاض درجة المخاطر بها ، والسبب في ذلك ممارستها عمليات إقراض النقد الذي ينتج عنه مخاطر ائتمانية، بينما تعمل المصارف الإسلامية وفق قاعدة الخراج بالضمان والذي ينتج عنه مخاطر أدوات الاستثمار الإسلامية، إضافة للمخاطر الائتمانية، وذلك بمزج رأس المال مع العمل من خلال تقديمها عمليات التمويل المتنوعة من بيوع ومشاركات وأجارات، هذه العمليات ينتج عنها مخاطر عديدة .

4- (نعيمة ، 2009) بعنوان "إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية" ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والإسلامية، توصلت إلى وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر، وظهور الأزمات وإفلاس البنوك التقليدية والتي تعتمد على وسائل التغطية، فهي تحمل في تحقيقها مخاطر مباشرة شديدة الخطورة، بينما

البنوك الإسلامية لا تمنح التمويل دون الدراسة الجدية للمشروع الممول، وإذا مولت فهي تراقب المشروع أو تشارك فيه فهي دائما لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية، في الأخير توصلت إلى التأكيد على أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على إدارة المخاطر عن البنوك التقليدية .

5- دراسة (Ardrey et al. , 2009): لدراسة تعرف إدارة المخاطر هي مجموعة من السياسات للتحكم ومراقبة المعاملات التجارية التي يمكن أن تؤثر سلبًا على العمليات المصرفية، وتطبيق تدابير فعالة لتحديد هذه المخاطر وإدارتها وتخفيفها. وأهمية الدراسة الى ان نشاط لأي مؤسسة مالية وتشمل جميع الأنشطة التي تؤثر على ملف المخاطر. بشكل عام، تشمل إدارة المخاطر تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم بها للتأكد من أن المخاطر مفهومة من قبل الموظفين الذين يديرون المخاطر، وأن التعرض للمخاطر للشركة يقع ضمن الحد المذكور، أي يقرر مجلس الإدارة، قرارات اتخاذ المخاطر وفقًا لأهداف الشركة واستراتيجيتها التجارية، وتشير أهم نتائج الدراسة أن يوتي العائد المتوقع على المخاطر المحتملة، أن تكون قرارات المخاطر واضحة وحادة، ويجب أن يكون هناك أموال كافية كمخزن للمخاطر .

6- دراسة (Hussain and Al-Ajmi,2012)(Tchankov,2002) : بعنوان إدارة المخاطر على البيئة الداخلية والخارجية للمصارف ، وهذا هو السبب في أنه ينبغي إيلاء الاعتبار المستمر لتحديد المخاطر والسيطرة عليها ، اهدافها يجب تحديد المخاطر واتخاذ قرار اتخذت ما إذا كان للتخفيف أو نقل أو قبول المخاطر المحددة تبعاً للحالة. تتسبب بيئة الاقتصاد الكلي المتقلبة مع الأداء الاقتصادي غير المتكافئ، وسعر الصرف غير المستقر وسعر الأصول في حدوث تقلبات في النظام المالي. مثل هذه البيئة تجعل من الصعب على البنوك تقييم أصولها ومخاطرها المالية بشكل واقعي، مثل ظروف الاقتصاد الكلي غير المستقرة مما يؤدي إلى زيادة احتمال التعرض لمخاطر الائتمان للبنوك. علاوة على ذلك، فإن العملة المحلية غير المستقرة، والتي تفتقر إلى قابلية التحويل الخارجية، تُظهر مستوى أعلى من التعرض للمخاطر. أهم نتائج الدراسة: عملية إدارة المخاطر من خطوتين، بما في ذلك؛ (1) تحديد الطبيعة والمصادر التي تسببت في ظهور هذه المخاطر؛ (2) تخطيط التقنية لتقليل المخاطر من خلال النموذج الكمي فيما يتعلق بفهم ملف تعريف المخاطر. بمجرد تطوير الإطار العام لتحديد وإدارة المخاطر، يمكن تطبيقه في حالات ومنتجات وعقود وأدوات مختلفة. علاوة على ذلك، سيساعد هذا الإطار البنوك الإسلامية على الحد من التعرض للمخاطر وسيتمكنها من المنافسة في السوق. من الضروري أن يكون للمصارف الإسلامية عملية شاملة لإدارة المخاطر لتحديد المخاطر المختلفة ومراقبتها وإدارتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها من خلال الانتباه إلى قواعد ولوائح الشريعة.

7- دراسة (عبد الرحمن وآخرون، 2013) بعنوان قدرة البنوك على فهم المخاطر وتحديدها وتحليلها والتحكم فيها ومراقبتها والتي تساهم بكفاءة في عملية إدارة المخاطر. أهمية الدراسة أشار إلى أن فعالية عملية إدارة المخاطر تعتمد على وجود إطار مناسب لإدارة المخاطر، بما في ذلك: إدارة المخاطر، وتقييم المخاطر، والتقدير الكمي، والتجميع، والرصد والإبلاغ والتحكم الأمثل. تحديد التعرض هو عملية اكتشاف مستمرة حيث يتم استكشاف سيناريوهات بديلة مع تغير بيئة التشغيل بمرور الوقت. تتضمن بيئة التشغيل العوامل القانونية والتنظيمية وأنظمة الدفع الخارجية وأنماط سلوك العميل وسياسات وإجراءات البنك الداخلية وميزات المنتج. أهم نتائج الدراسة بتحديد التعرض هو تحليل مستمر "ماذا لو" لفهم ديناميكيات إنشاء التعرض. و "تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وترتيب أولويات المخاطر يتبعها التطبيق الاقتصادي للأموال لتقليل آثار الكوارث ومراقبتها والسيطرة عليها". سيكون هدر الموارد والوقت إذا لم يتم تقييم المخاطر وتحديد أولوياتها بدقة.

8- دراسة (خالد، أمجد، 2012): بعنوان الممارسات الإدارية للبنوك في دول مختلفة مثل الإمارات وبروني دار السلام والبحرين . اتبع منهج الدراسات البحثية باستخدام تقنية الاستبيان حول المخاطر بلغ حجم عينة الدراسة التي أجراها 157 استبياناً تم جمعها من مديري الفروع وكبار مسؤولي إدارة المخاطر وكبار مسؤولي الائتمان. أظهرت نتائجها أن البنوك الإماراتية تتسم بالكفاءة في "تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها ورصد المخاطر" ولكن هناك فرق بين البنوك المحلية والأجنبية بين تقييم المخاطر وتحليلها، وفهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر .

9- دراسة (حسين، العجمي، 2012): بعنوان تحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها، مراقبة وتحليل مخاطر الائتمان. دراسة استهدف جميع الموظفين العاملين في البنوك مثل السكان وعينة لدراساتهم، حيث أن كل موظف في البنك ليس على علم بما يحدث في قسم إدارة المخاطر . كان حجم العينة 534 استبياناً تم جمعها بالكامل من قبل المستجيبين من البنوك الإسلامية والتقليدية في البحرين. أهم نتائج الدراسة اعتبر أن جميع الموظفين لا يعرفون ما يحدث في قسم إدارة المخاطر؛ على سبيل المثال، موظف مكتب الاستقبال، أو ممثلو خدمة العملاء، أو الصرافين لن يكونوا على دراية بعملية إدارة المخاطر وممارسات البنك.

10- دراسة (شفيق، نصر، 2010): بعنوان ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التجارية في باكستان. باستخدام المنهج الكمي. وهدفت الى مراقبة المخاطر المتغير الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الباكستانية. بالإضافة إلى ذلك، أظهر فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها ومراقبة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان علاقة مهمة وإيجابية مع ممارسات إدارة

المخاطر، عندما يتم تطبيق تحليل الانحدار بشكل منفصل على كل متغير. أظهرت إحدى النتائج المثيرة للاهتمام لهذه الدراسة وجود فرق بين البنوك التجارية في القطاع العام والبنوك المحلية الخاصة في فهم إدارة المخاطر والمخاطر ورصد المخاطر.

11- دراسة (أحمد وآخرون، 2013): بعنوان ممارسات إدارة المخاطر في الإمارات والبحرين. استخدم منهج البحث الوصفي وكشفت نتائجهم أن فهم إدارة المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وتحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لها علاقات ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك العاملة في البحرين. ولكن، مراقبة المخاطر في البنوك البحرينية لها علاقة إيجابية وغير مهمة مع ممارسات المخاطر في البنوك. أظهرت النتائج التي توصلت إليها البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة أن فهم إدارة المخاطر وتحديد وتقييم المخاطر والمخاطر وتحليلها لها علاقة إيجابية ومهمة مع ممارسات المخاطر في البنوك، كما أن فهم إدارة المخاطر هو المتغير الأكثر تأثيراً في النموذج. كشفت نتائج البنوك أن فهم إدارة المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات المخاطر.

12- دراسة (Wasiuzzaman and Gunasegavan, 2013): بعنوان أداء البنوك الإسلامية و التقليدية في ماليزيا. هدفت الدراسة الى التحقق من الاختلافات بين خصائص البنوك الإسلامية والتقليدية على أساس كفاية رأس المال والسيولة والكفاءة التشغيلية وحوكمة الشركات وجودة الأصول. استخدم في منهجه جمع البيانات من 14 مصرفاً، تضم 9 بنوك تقليدية و 5 بنوك إسلامية خلال الفترة 2005-2009. وقد سلطوا الضوء على أن العائد على الأصول والبنك وحجم مجلس إدارة البنوك التقليدية أعلى من البنوك الإسلامية. في حين أن الكفاءة التشغيلية وجودة الأصول والسيولة وكفاية رأس المال واستقلالية مجلس إدارة البنك الإسلامي أعلى من البنوك التقليدية، وهناك فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في كفاية رأس المال والسيولة والكفاءة التشغيلية وحوكمة الشركات وجودة الأصول. نتائج هذه الدراسة تحدد أدوات إدارة المخاطر التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. كشفت عن وجود فرق كبير بين ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية والإسلامية في ماليزيا، وخاصة فيما يتعلق باستخدام أدوات إدارة مخاطر السوق، مثل؛ تحليل القيمة المعرضة للخطر واختبار الضغط وطرق تخفيف مخاطر الائتمان وأدوات إدارة المخاطر التشغيلية. البنوك الإسلامية لا تستخدم هذه التقنيات بكفاءة. كما أوصوا بأن تحتاج البنوك الإسلامية إلى تطوير أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجاتها.

13- دراسة (Fatemi and Fooladi,2006): بعنوان تحديد المخاطر هو الخطوة الحاسمة وهناك حاجة لقضاء المزيد من الوقت في هذا النشاط. هدفت لتحديد المخاطر ضروري للإشارة إلى الشكوك السائدة داخل المنظمة. هناك حاجة لفهم السوق التي تتعامل فيها المنظمة، والبيئات الاجتماعية والقانونية والسياسية والثقافية، وفهم الأنشطة الناشئة عن المخاطر. هذا الفهم مطلوب لتقييم حجم المخاطر، والفترة الزمنية التي تكون فيها المخاطر وأثارها على الجوانب المحاسبية. وهو يتضمن تلخيص التعرض للمخاطر من جميع الأنشطة التجارية والمعاملات والمواقع والوحدات التابعة. عملية تحديد المخاطر معقدة وليست ثابتة. نتائج هذه الدراسة يتطلب من البنوك أن تضع إجراءات تضمن تسجيل جميع المخاطر التي تواجهها منظمة. يجب تحديث الإجراءات المحددة من وقت لآخر، خاصة عندما تتغير سياسات واستراتيجيات العمل أو تتم إضافة أنشطة جديدة في العمل. سيؤدي الفشل في تحديد جميع المخاطر أو الالتقاط الجزئي للتعرض للمخاطر إلى ملف تعريف مخاطر غير دقيق للبنك. سيؤدي عدم الدقة في تحديد الملف الشخصي الحقيقي للمخاطر إلى مزيد من الإخلال بقاعدة كفاية رأس المال

14- دراسة (PWS,2008a): بعنوان المقارنة المعيارية بمساعدة مقارنة معلومات المخاطر بين المنظمات المختلفة داخل صناعة معينة. استخدم منهج التقييم الكمي للمخاطر بمساعدة النماذج المعيارية والنماذج الاحتمالية وغير الاحتمالية. بالنسبة لهذه النماذج، يتم أخذ البيانات من الأحداث الداخلية والخارجية مثل؛ أخطاء المعاملات وشكاوى العملاء والإجراءات القانونية ضد الشركة. وحيث أن الأحداث الخارجية تتعلق بأحداث الخسارة التي سجلتها المنظمات النظرية. يدعم هذا النوع من البيانات تحليلاً أفضل لتعرضات المخاطر الحالية والمستقبلية وإنشاء مؤشرات مناسبة يتم اتباعها على أساس يومي، هدفت الدراسة استجابة سريعة لتعرضات المخاطر. يتم إجراء. يحتاج تحليل قياس الأداء إلى معلومات ذات صلة وفي الوقت المناسب من المنظمات النظرية. يتم استخدام النماذج الاحتمالية لقياس احتمالية وتأثير الأحداث بمساعدة "نماذج القيمة المعرضة للخطر، وتقييم أحداث الخسارة، والاختبار الخلفي. نتائج هذه الدراسة أن النماذج غير الاحتمالية تقيس فقط تأثير الحدث، فإن هذه النماذج تشمل تحليل الحساسية وتحليل السيناريو واختبار الضغط. يتم استخدام تقنيات أخرى جنباً إلى جنب مع التقنيات غير الاحتمالية لقياس احتمال وقوع الحدث. تُستخدم التقنية غير الاحتمالية عندما تتوفر بيانات محدودة للتحليل

15- دراسة (IRM,2002): بعنوان تقييم المخاطر بالفصل بين المخاطر الرئيسية والثانوية. بعد قياس المخاطر، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أولويات المخاطر بعد تلقي البيانات حول المخاطر. بعد تحليل المخاطر، تتم مقارنة المخاطر المقدره مع معايير المخاطر المحددة. قد تشمل معايير المخاطر العوامل البيئية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتكاليف والفوائد المرتبطة بالمؤسسات. اهدافها يتعين على

البنك أن يقرر مستوى المخاطر ونوع المخاطر المقبولة والقابلة للإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج البنك أيضًا إلى توضيح المخاطر التي يلزم القضاء عليها، ونقلها إلى الطرف الثالث والتخفيف منها. نتائج هذه الدراسة أن الفئات التالية هي الفئات العريضة التي يتم تضمينها في عملية إدارة المخاطر أي تقييم المخاطر (بما في ذلك تحديد المخاطر وتحليل المخاطر ووصف المخاطر وتقدير المخاطر) والإبلاغ عن المخاطر ضد التهديدات والفرص والقرار بشأن المخاطر والمخاطر العلاج، والإبلاغ عن المخاطر المتبقية ورصد المخاطر.

16- دراسة (خالد وأمجد، 2012): بعنوان مراقبة المخاطر هي مسؤولية قسم إدارة المخاطر، وهو المسؤول عن تنفيذ سياسات المخاطر التي وضعتها الإدارة العليا (أي مجلس الإدارة ولجانته) المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة الناشئة عن أنشطة الأعمال اليومية. من الضروري وضع مديري المخاطر داخل كل وحدة عمل، المسؤولين عن تقديم تقارير مباشرة إلى قسم إدارة المخاطر على أساس يومي، استخدم المنهج الكمي. هدف الدراسة للحفاظ على الارتباط بين قسم إدارة المخاطر ووحدات الأعمال مراقبة المخاطر هي المتغير الأكثر أهمية في ممارسات إدارة المخاطر، كما لو تم استبعادها من نموذج إدارة المخاطر، سينخفض نموذج r-square بنسبة 10 في المائة. وبالمثل، نتائج هذه الدراسة أن مراقبة المخاطر وفهم إدارة المخاطر والمخاطر وتحليل مخاطر الائتمان هي متغيرات مؤثرة في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.

17- دراسة (Ghosh, 2012): بعنوان معالجة إدارة المخاطر التشغيلية كوظيفة منفصلة ومستقلة لإدارة المخاطر لتحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك. يعتمد إطار إدارة المخاطر التشغيلية على حجم وتعقيد الأعمال المصرفية. كما يجب أن يتماشى مع الرغبة في المخاطرة وبيئة العمل ومستوى رأس المال المستهدف. هدفت الدراسة أن يشمل إطار إدارة المخاطر التشغيلية على تصميم خطوط الإبلاغ والاتصال التي ستساعد على تعزيز فهم المخاطر التشغيلية بين الموظفين وستسهل الوعي بالمخاطر وثقافة التحكم داخل المنظمة. كما يجب أن يوضح دور خطوط الأعمال المختلفة؛ وصف المبادئ التوجيهية للمسؤوليات والمساءلة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة :

- يجب على البنك اتخاذ قرار بشأن العملية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية مع الأخذ في الاعتبار سجل الأحداث المحتملة والسابقة. يجب على البنوك تتبع بيانات خسائر المخاطر التشغيلية وتصنيفها بناءً على شدتها وتواترها، نتائج هذه الدراسة وينبغي رسمها على أساس أولوية الإجراء العلاجي.

- يجب على البنوك تطوير عملية فعالة لرصد وكشف وأوجه القصور في نظام وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية. كما ينبغي تحديد مؤشرات الإنذار المبكر لتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة المكلفة.



- يجب على البنوك تحديد المنتجات والأنشطة ضمن خطوط الأعمال لإدارة المخاطر التشغيلية.  
- يجب على البنوك تطوير السياسات والإجراءات والعمليات للسيطرة على المخاطر التشغيلية المادية وتخفيفها. يجب عليهم مراجعة فعالية استراتيجيات المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب وينبغي إجراء مراجعات في حالة وجود أوجه قصور

18- دراسة (Ismal,2013): بعنوان لتحليل أداء الأصول والالتزامات في الأعمال المصرفية. واستخدام تقنية تحليل الفجوات . تجبر هذه التقنية البنوك على أن جانب الأصول يجب أن يكون أعلى من جانب الخصوم في الميزانية العمومية، ثم سيظهر فرقاً إيجابياً مواتياً للبنوك. هدفت هذه الدراسة ان تساعد هذه التقنية في تقييم المخرجات في جانب الأصول وجانب المطلوبات في الميزانية العمومية للبنوك خلال فترة زمنية محددة. نتائج هذه الدراسة أن يحتفظ البنك بفرق إيجابي من جانبي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية (عائد أعلى) يعني المزيد من أصول البنوك). إذا كان الفرق في العائد في بعض الحالات سلبياً، فحينئذٍ يحتاج البنك إما إلى زيادة إجمالي حقوق الملكية، أو زيادة معدلات الفائدة على استثماراته لتجنب مخاطر اختلال التوازن بين الموجودات والمطلوبات.

19- دراسة (IIF and Ernst and Young,2010): بعنوان إدارة مخاطر السيولة . أجرى معهد التمويل الدولي دراسة استقصائية على 62 مصرفاً كبيراً. استخدموا منهج الاستقصائي. وأظهرت نتائج الدراسة مسحهم أن 92% من أكبر البنوك غيرت نهجها في إدارة مخاطر السيولة. أصبحت مخاطر السيولة مجالاً رئيسياً للبنوك والأنظمة وعدم اليقين التنظيمي وجودة البيانات. كما أن اتساقها هو أحد التحديات الرئيسية لإدارة السيولة. أصبحت إدارة السيولة مجالاً مركزاً للسلطات التنظيمية بعد الأزمة المالية العالمية. توصلت لجنة بازل للإشراف المصرفي إلى بازل 3، التي اقترحت نسبتين قياسيتين للسيولة، أي نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقرة الصافية. تساعد نسبة تغطية السيولة على قياس أن لدى البنك موارد سائلة كافية لتغطية صافي التدفق النقدي الخارج لمدة 30 يوماً، في حين يتم استخدام صافي نسبة التمويل المستقر لتشجيع تمويل السيولة على المدى المتوسط والطويل. اتخاذ خطوات كبيرة في إدارة مخاطر الخدمات المالية. ستساعد في الحكم على مخاطر السيولة التي يتم التعامل معها من قبل البنك التجاري، وسوف تساعد في تحديد الثغرات في إدارة مخاطر السيولة وإدارتها بكفاءة من قبل البنوك.

20- دراسة (Dahduli,2009): بعنوان دراسة تجريبية حول البنوك الإسلامية والتقليدية في سوق دول مجلس التعاون الخليجي. استخدم المنهج الاحصائي. هدفت الدراسة إلى تحليل الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية على أساس السيولة والائتمان والربحية والكفاءة. وقد تم أخذ البيانات من 76 مصرفاً

يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي، تضم 54 مصرفاً تقليدياً و22 مصرفاً إسلامياً خلال الفترة 2000-2007. أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية كانت أقل عرضة لمخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية ذات الأداء الائتماني الأفضل. علاوة على ذلك، كانت البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة من البنوك التقليدية، وكما أظهرت أيضا النتائج الإحصائية أن البنوك الإسلامية كانت تستثمر المزيد من أموالها في الإقراض، وهذا هو السبب في أنها تواجه مخاطر السيولة. إحدى النتائج المثيرة للاهتمام لأنه عندما أخذ بيانات إحصائية لعام 2008 لإظهار تأثير أزمة الائتمان على كل من النظام المصرفي، فإن النتائج تجلب كلا النظامين المصرفيين على قدم المساواة واختفى فرق نسبة السيولة. اختفى هذا الفارق لأن إجمالي قيم استثمار الأصول للمصارف التقليدية كانت في انخفاض، في حين أنها كانت تتزايد بالنسبة للمصارف الإسلامية من حيث النقد والاحتياطيات في الأصول.

21- دراسة (Abdulle and Kassim,2012): بعنوان تأثير الأزمات المالية على أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. استخدم منهج التحليل النسبي على البيانات 5 سنوات من عام 2006 إلى 2010. أبرز نتائج هذه الدراسة أنه لا يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث مخاطر الائتمان والربحية، ولكن كان هناك فرق فيما يتعلق بمخاطر السيولة. تميل البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بأصول أكثر سيولة (مثل الصكوك، مرابحة السلع بين البنوك، عقد الإجارة، تقلص المشاركة إلخ.) من البنوك التقليدية بسبب نقص فرص الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق المالية. علاوة على ذلك، أوضحت نتائجها أنه خلال وقت الأزمة المالية، كانت أداء البنوك الإسلامية أفضل إلى حد ما من البنوك التقليدية.

22- دراسة (Adnan et al,2011) : بعنوان حوكمة الشركات والمخاطر باستخدام بيانات البنوك الماليزية. استخدم منهج جمع البيانات المأخوذة من 12 مصرفاً على مدى 10 سنوات من 1996-2005. أوضحت النتائج هذه الدراسة التي توصلوا إليها أن المخاطر ستكون أقل إذا كان لدى البنوك هيكل قيادة مستقل لمجلس الإدارة، ونسبة أعلى من المديرين المستقلين، وصغر حجم المجلس، وانخفاض ملكية المدير، و ملكية مؤسسية أعلى، و ملكية كتلة أعلى. وبالمثل، وجد أن خصائص مجلس الإدارة و ملكية البنوك لها تأثير على أنشطة المخاطرة للبنك. البنوك العامة أكثر عرضة للمخاطر، في حين أن مجلس إدارة مستقل يقلل من المخاطرة للبنك.

23- دراسة (Ellul and Yerramilli,2013) : استخدم منهج المسح على 20 مصرفاً كبيراً ووجدوا أن البنوك الكبيرة لديها لجنة مخاطر ، لكنها لم تجتمع بشكل متكرر. علاوة على ذلك، فإن أعضاء لجنة

المخاطر ليسوا مستقلين وليس لديهم المعرفة المناسبة. وأظهرت نتائجهم أن معظم البنوك لديها CRO، ولكن خط التقارير الخاص بها غير واضح مع عدم وجود تأثير على الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة. واقترحوا أيضًا أن البنوك الكبيرة بحاجة إلى تحسين إدارة المخاطر من خلال وجود لجنة مخاطر واسعة النطاق مخصصة مع المديرين التنفيذيين المستقلين وكذلك CRO يجب أن تكون موجودة في المجلس التنفيذي للبنوك. اقترح أن الضوابط الداخلية القوية للمخاطر يمكن أن تكون فعالة في تقييد أنشطة المخاطرة للمؤسسات المصرفية. وجد أنه قبل بداية الأزمة المالية، كانت الشركات القابضة للبنوك التي تتمتع بوظائف أقوى لإدارة المخاطر تواجه مخاطر أقل مع قروض أقل أداءً، وتحسين أداء التشغيل، وعوائد سنوية أفضل خلال الفترة الزمنية للأزمة. واقترحوا أن وظيفة إدارة المخاطر القوية والمستقلة يمكن أن تحد من التعرض للمخاطر في البنوك وتعزز قيمة الشركات خلال سنوات الأزمة المالية.

24- دراسة (Aebi et al., 2012): أوضح أنه إذا كان كبير مسؤولي المخاطر عضوًا في المجلس التنفيذي، فيمكنه ممارسة المزيد من السلطة والسلطة مقارنةً بمنظمة علاقات العملاء التي تعد جزءًا من الإدارة من المستوى الثالث. وأظهرت نتائج الدراسة أن 49 من أصل 372 مصرفًا لديها رئيس للمخاطر كعضو في المجلس التنفيذي. وعلاوة على ذلك، اعتبر وجود لجنة للمخاطر أمرًا مهمًا لرصد وإدارة التعرض للمخاطر في البنوك وكان من المتصور أنه إذا لم يكن لدى أي بنك لجنة للمخاطر، فستعتبر لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على وظيفة إدارة المخاطر. وكان من المتوقع أن يشير وجود لجنة للمخاطر إلى إدارة قوية للمخاطر وتحسين هيكل حوكمة الشركات. وكذلك اوضحت تأثير خصائص إدارة المخاطر على أداء البنوك طوال فترة الأزمة. وكما أظهرت النتائج أهمية إدارة المخاطر داخل البنوك. وأظهرت النتائج التي توصلوا إليها أن البنوك التي يكون فيها مسؤول علاقات العملاء لديه خط إبلاغ مباشر مع المديرين أداء أفضل بكثير في وقت الأزمة من تلك التي يكون فيها مسؤول علاقات العملاء لديه خط إبلاغ مباشر مع الرئيس التنفيذي.

25- دراسة (صديقي، 2008): بعنوان تمويل المشاركة بشكل عام يستخدم لتمويل التجارة الواردات وإصدار خطابات الاعتماد؛ وفي الزراعة والصناعة من قبل البنوك. في هذا النمط من التمويل، تشارك البنوك الإسلامية في الأسهم وتقاسم المخاطر مع العميل. هدفت هذه الدراسة إلى كيفية توزيع الأرباح بين الشركاء حسب النسبة المتفق عليها مسبقًا وإذا واجهت أي خسارة من قبل شركة يجب تقسيمها بين الشركاء وفقًا لنسبة حقوق الملكية الخاصة بأنه في المشاركة، يمكن للشركاء أن يقرروا أن الإدارة سيديرها شريك واحد ولن يشارك أي شريك آخر في العمل. هو عقد يقدم بموجبه البنك الإسلامي الأموال التي يتم استخدامها مع أموال المؤسسة التجارية وغيرها. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى ملامح عقد

المشاركة: إنه عقد زمني محدود لمشروع محدد. ويجب تقاسم الأرباح على أساس النسبة المتفق عليها مسبقاً، في حين؛ يجب أن تكون الخسائر يتم تقاسمها حسب مساهمة رأس المال.

26- دراسة (Kahef,2006): بعنوان إدارة المخاطر وتحليلها بفعالية وكفاءة أمر مطلوب بسبب طبيعة القوانين والعمليات المصرفية الإسلامية وأنواع فرص التمويل. هدفت الدراسة المضاربة هي نوع عملي من التمويل، لكنها تتطوي على العديد من المخاطر على المساهمين والمودعين في البنك، لأن الخسائر يجب أن تتحملها جميع الأطراف المعنية في اعمال. هذه المخاطرة أكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية لأن الخسارة لا يتحملها سوى المستثمر (البنك). إدارة تمويل المضاربة واستراتيجيتها أكثر تعقيداً في طبيعتها مقارنة بالتمويل التقليدي. في عقود المضاربة، تواجه البنوك الإسلامية أيضاً مخاطر بسبب التقييد القانوني لعدم القول في المشروع. رائد الأعمال مسؤول بالكامل عن المشروع أو العمل. يعتبر أسلوب المشاركة في التمويل أكثر أماناً، بسبب مشاركة الطرفين في قرارات الإدارة والإشراف. وبالتالي، تعد عقود المشاركة أقل خطورة وتوفر للطرفين حقاً تم الاتفاق عليه مسبقاً في طبيعته. وتشير أهم نتائج الدراسة ان البنوك الإسلامية لديها مخاطر ائتمانية مماثلة نوعياً مثل البنوك التقليدية. على هذا النحو، لا تختلف عمليات حساب الحد الأدنى من متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر الائتمان عن المنهجيات التي تتبعها البنوك التقليدية.

27- دراسة (نجار،2013): بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية . حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية الجزائرية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية .وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه خطر القرض من أهم المخاطر المصرفية الرئيسية التي تواجه البنوك العمومية، نظراً لطبيعة النشاط المصرفي الذي يكاد ينحصر في تلقي الودائع ومنح القروض بشتى أنواعها. أما فيما يتعلق بإدارتها فإن تبني أنظمة لتصنيف القروض وقياس مخاطرها واستحداث نظام لتتقيط العملاء يعدان مرحلة أساسية في مسار التحكم في هذا النوع من المخاطر، قياسها أو التقليل منها؛ افتقار البنوك العمومية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنية تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. حيث أن إدارة المخاطر تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات تؤخذ كمعايير لتحديد مستوياتها؛ اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر؛ قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل 1، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل 2 والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل 3، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها :لابد من إعطاء الأهمية كذلك لأساليب تحديد وتقييم الخطر الاستراتيجي؛ تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير

لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل 3؛ إنشاء إدارة المخاطر بالبنوك العمومية تتطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها ووضع خطط عمل ومتابعة مستوى الالتزام بها.

28- دراسة (Iqbal and Mirakhor,2007) (Van Greuning and Iqbal,2008) : بعنوان مخاطر السوق ترتبط باتجاه الأسعار السلبي في معدل العائد، ومخاطر سعر الصرف الأجنبي، ومخاطر سعر الربح، ومخاطر الأسهم والمخاطر المتعلقة بأسعار السلع. هدفت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية خالية من مخاطر أسعار الفائدة لأنها لا تتعامل مع مختلف الأدوات المالية الحكومية والعامه. تنشأ مخاطر السوق بسبب عدم الاستقرار في أسعار السوق الحالية والمحتملة لأصول محددة. مخاطر السوق موجودة أيضًا في أداة مشتقات مثل الخيارات ومشتقات الفائدة ومشتقات العملات ومشتقات الأسهم. تنشأ مخاطر الانسحاب بسبب انخفاض معدل العائد المقدم للمودعين. إذا كان البنك الإسلامي يدفع معدل عائد أقل لعملائه، فسوف يسحب العميل أموالهم ويستثمرها في بعض البنوك الأخرى التي تقدم معدل عائد أكبر على استثماراتهم. أكد أن مخاطر الانسحاب تتبع من الضغط التنافسي الذي يواجه كل من البنوك الإسلامية النقية والنوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. وفقًا لـ يواجه البنك مخاطر سعر الصرف بسبب التغير في سعر الصرف بين المنزل والعملات الأجنبية. تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية في تلك العقود التي يتوجب على البنك الإسلامي استلام المدفوعات فيها بعملة أخرى والتي ينخفض سعر صرفها في الوقت المناسب أو في حالة الدفع من قبل البنوك الإسلامية بالعملة الأجنبية، فإن سعر العملة يزيد. من اهم نتائج هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية تشارك أيضًا في الاستثمار في الأسهم فيما يلي: أسهم سوق الأسهم، وصناديق الأسهم الخاصة، والمساهمة في مشاريع محددة وما إلى ذلك. هذه الأسهم معرضة أيضًا للسيولة والائتمان ومخاطر السوق. في حالة هذه المخاطر، سيواجه البنك عدم استقرار في الأرباح المالية وقد يؤدي أيضًا إلى خسارة رأس المال المستثمر في تلك الأسهم.

29- دراسة (Iqbal and Mirakhor,2007) : هذه الدراسة تظهر المخاطر عندما يكون لدى البنوك أموال غير كافية للوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد. هذه هي عواقب سوء إدارة الصناديق من قبل البنوك وتعقيد الحصول على الأموال بتكلفة مقبولة. وبما أن البنوك تعمل في مجال تحويل الخصوم قصيرة الأجل إلى قروض وأصول طويلة الأجل، ونتيجة لذلك توجد فروق بين مستوى استحقاق الصناديق ومع هذه الفروق تتعرض البنوك لمخاطر السيولة. هدفت الدراسة الى تنقسم السيولة للمصارف الإسلامية إلى نوعين: (1) عدم توفر الأموال اللازمة للوصول إليها من قبل البنك الإسلامي. عندما يكون هناك نقص في السيولة في الأسواق المالية، يصبح من الصعب تحويل الأصول غير السائلة إلى شكل سائل لتلبية الالتزامات المالية للبنك. (2) عندما يكون هناك نقص في التمويل في السوق، يصبح البنك الإسلامي غير قادر على جمع الأموال بسعر تكلفة مقبول. وكانت نتائج الدراسة ينشأ هذا الخطر نتيجة

الفشل في حكم المؤسسة، والإهمال في أداء العقود والامتثال المؤسسي لبيئة المؤسسات الداخلية والخارجية المنخفضة، بما في ذلك المخاطر القانونية، حيث لا تستطيع البنوك تنفيذ عقودها.

30- دراسة (الفواز وآخرون، 2016): بعنوان إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، اعتمد منهج هذه الدراسة على المنهج الوصفي. هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية. واستخدمت الدراسة 180 استبانة شملت إدارت مخاطر الائتمان لـ 13 بنكاً تجارياً و3 بنوك إسلامية في الأردن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان. كما أن هناك فرقاً كبيراً بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر، وكذلك في ممارسات إدارة مخاطر الائتمان للتقليل من المخاطر الائتمانية. هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في البنوك وبخاصة التقليدية منها؛ وذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والاستراتيجية وكذلك الإدارة العليا لتنفيذ ذلك. أهم النتائج ضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان. والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة للمحفظة الائتمانية في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر. والمراقبة الدقيقة لحسابات العملاء، وإن تتم الزيارات الميدانية لمشروع المقترض بانتظام. ويجب على البنوك إعطاء الأهمية اللازمة لتطبيق مراقبة الائتمان بشكل سليم وضبط آلية المراقبة، كما على البنوك أيضاً تقديم الخدمات الفنية والاستشارية للمقترضين كلما تتطلب ذلك .

31- دراسة (رهيف، 2015): بعنوان إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط " حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مواءمة اللوائح والتعليمات الرقابية والإشرافية الصادرة من الجهات الدولية والمحلية في تطوير الصناعة المصرفية العراقية وإمكانية تطبيقها في البيئة المصرفية العراقية لاسيما مقر ارت لجنة بازل 2. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه لم يحدد البنك المركزي العراقي المنهج الملائم لأجل احتساب المخاطر عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان وأساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 2 وتحديد كفاية أرس المال؛ إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة للتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من آثارها السلبية؛ وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: اعتماد المعايير الدولية وقرارات لجنة بازل لتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة العالمية المصرفية واكتساب وتطوير القطاع المصرفي العراقي الذي يعاني من تأخر واضح عن ركب المصارف العالمية. إنشاء وحدات تعنى

إدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجهه المصرف من أخطار وتطوير نظم المعلومات المصرفية وتضمينها جميع عمليات وأنشطة المصرف؛ زيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق وعدم استثناء أي مصرف سواء كان حكومي أو أهلي.

32- دراسة (Rahman,2011): بعنوان العلاقة بين البنك التقليدي وعميله هي علاقة المقرض والمقترض، في حين أن علاقة البنك الإسلامي بين العملاء والبنك هي علاقة شركاء ومستثمر وتاجر ومشتري وبائع. يمكن للبنوك التقليدية اقتراض الأموال بسهولة من سوق المال، في حين تحتاج البنوك الإسلامية إلى أن تكون لديها معاملة معتمدة من الشريعة. هدفت هذه الدراسة ان البنك التقليدي لا يعطي أهمية كبيرة لتطوير الخبرة في تقييم وتقييم المشروع بسبب الدخل الثابت من السلف. وحيث أن البنوك الإسلامية تولي اهتماما أكبر لتقييم وتقييم المشروع، بسبب مفهوم تقاسم الأرباح والخسائر ومن ثم، فإن البنوك الإسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة والقانون، المنصوص عليها في القرآن والسنة، وتتبع البنوك التقليدية النظام الرأسمالي. نتائج الدراسة ضمانات تكميلية لتحسين جودة الائتمان. تعتبر الضمانات أداة مهمة للغاية للسيطرة على مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية. كما تقبل بعض البنوك الإسلامية الضمانات التجارية. ولكن، وفقاً للفقهاء، لا يعتبر الضمان مناسباً، ولكن، إذا قدم طرف ثالث ضماناً كعمل خيري وفرض رسوم خدمة مقابل نفقات فعلية. وبسبب هذا الافتقار إلى الإجماع، لم يتم استخدام هذه الأداة بشكل فعال في القطاع المصرفي الإسلامي.

33- دراسة ( أبو كمال، 2007): بعنوان الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل 2" "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين". حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية" وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه: يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2، لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة منها: غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف، يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 2، تعديلاً في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع النظم المحاسبية ومتطلبات الإفصاح والشفافية. وقد لخصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: يجب أن تحرص المصارف على وجود إدارة مخاطر متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر، وزيادة الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي

يواجهها المصرف وتطوير تقنيات المعلومات في المصارف؛ ضرورة توفر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم المصارف صغيرة ومتوسطة الحجم في الجهاز المصرفي الفلسطيني يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر.

34- دراسة (Asongu,2013) : بعنوان إدارة مخاطر السيولة بعد الأزمة في أكبر 20 بنكاً عالمياً. استخدم منهج تقنية تحليل المحتوى للتحقيق فيما إذا كانت البنوك تستخدم كشف بازل 3 القائم على أساس المخاطر 3 لإدارة مخاطر السيولة. يتم الحصول على معلومات المحتوى من خدمة World Wide Web التي تعتبر مصدرًا للمعلومات حول البيانات المالية والتقارير السنوية للمصارف. أوضحت النتائج التي توصل إليها أن 25% من البنوك التي تم أخذ عينات منها توفر معلومات حول إدارة مخاطر السيولة لأصحاب المصلحة في البنوك. وحيث لا يزال هناك العديد من البنوك التي لا تأخذ متطلبات الإفصاح عن بازل 2 على محمل الجد.

35- دراسة (Savvides and Savvidou,2012) :بعنوان الإفصاح عن مخاطر السوق للبنوك في عشر دول مختلفة. هدفت هذه الدراسة الى تحليل المحتوى لإنتاج بيانات نوعية وكمية عبر البلدان لفحص ما إذا كان هناك فرق بين البنوك والدول. أنه لا يوجد تنسيق بين الدول في الإفصاح عن ممارسات إدارة المخاطر، خاصة في حالة الإفصاح عن مخاطر السوق، مما يعني وجود اختلاف كبير بين البلدان. علاوة على ذلك، قدم عدد قليل من البنوك تفاصيل عن طرق إدارة المخاطر، وبدلاً من ذلك، يعرض عدد أكبر من البنوك موقف المخاطر بشأن أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم الإبلاغ عن طريقة VAR وقيمها العددية من قبل معظم البنوك التي تم أخذ عينات منها. نتائج هذه الدراسة كشف البنوك عن معلومات لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة؛ نظام القياس الخاص بهم؛ والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على نظام قياس المخاطر. تقدم الركيزة 3 اقتراحات للإفصاح فيما يتعلق بالطبيعة والتكرار والمادة ووسائل الكشف. كما يحدد الإفصاح عن متطلبات رأس المال من قبل المؤسسات المالية.

36- دراسة (Oliveira et al.,2011): بعنوان ممارسات الإبلاغ عن المخاطر الطوعية في البنوك البرتغالية. ولهذا الغرض، أجروا تحليل محتوى التقارير السنوية لـ 111 بنكاً تم أخذ عينات منها. هدفت هذه الدراسة التعرف الى متطلبات بازل 2 من حيث المخاطر التشغيلية وكفاية رأس المال وهيكلة رأس المال من حيث ممارسات الإفصاح الطوعي. ولخصت نتائج هذه الدراسة إلى أن المراقبة من قبل أصحاب المصلحة وسمعة الشركة هي عوامل مهمة في شرح ممارسات الإبلاغ عن المخاطر. الإفصاح المرتبط بالمخاطر له علاقة إيجابية بما يلي: عمر الشركة وحجمها وحالة إدراج الشركة وثقة المودعين



في الشركة وقدرة إدارة المخاطر حيث أنه لا توجد علاقة بين الإفصاح المرتبط بالمخاطر وهيكل ملكية البنوك البرتغالية.

37- دراسة (2011 Saha and Arifuzzaman): بعنوان ممارسات الإفصاح بناءً على نظام الرقابة الداخلية للبنوك في بنجلاديش. تم أخذ 7 بنوك كعينة وتم تحليل التقرير السنوي لعام 2009 لفحص الإفصاح عن الرقابة الداخلية على البنوك. أبرزت نتائجهم أن الكشف عن الرقابة الداخلية يعتبر مبادرة طوعية في تقرير إدارة البنوك. أيضاً، لا يوجد اتساق في مستوى الإفصاح والطريقة والعرض بين الشركات. علاوة على ذلك، كشف 71% من البنك الذي شملته العينة أن طبيعة وغرض ومكونات الرقابة الداخلية مدرجة في تقارير المديرين، وسلط 57% الضوء على دور المراجعة الداخلية، و71% قدموا ولاءً للسياسات والإجراءات.

38- دراسة (Basel Committee on Banking Supervision, 2008a) : أوضحت في مبدأها 13 أن البنوك مطالبة بالكشف علناً عن المعلومات المتعلقة بإطار إدارة مخاطر السيولة ومركز السيولة الذي سيمكن المشاركين في السوق من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سلامة البنك. هدفت هذه الدراسة الى ان مسؤولية البنك الإفصاح عن المعلومات بناءً على الهيكل التنظيمي والإطار لإدارة مخاطر السيولة. ويجب تحديد أدوار ومسؤوليات اللجان ذات الصلة على وجه التحديد، وكذلك دور الوحدات الوظيفية والتجارية. علاوة على ذلك، ينص المبدأ 10 على أنه يجب على البنك إجراء اختبار الإجهاد بناءً على سيناريوهات الإجهاد قصيرة المدى وطويلة الأجل والحكمة في السوق لتحديد أسباب مخاطر السيولة المحتملة ولضمان أن وضع السيولة الحالي يتماشى مع تحمل مخاطر السيولة مستوى. يجب استخدام نتائج اختبار الضغط لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة ولوضع خطط طوارئ من قبل البنك. وفقاً للجنة بازل للإشراف المصرفي، فإن الغرض من بازل 2، الركيزة 3 (انضباط السوق) هو استكمال الركيزة 1 (الحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال) والركيزة 2 (عملية المراجعة الإشرافية). الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل 2 تفرض متطلبات الإفصاح عن انضباط السوق للهدف والسياسات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ومخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنوك والإفصاح عن الأسهم والاستراتيجيات والعمليات والهيكل والتنظيم من وظائف إدارة المخاطر ذات الصلة، ومحتوى نظام الإبلاغ عن المخاطر وقياسها بما في ذلك نطاقه، وإدارة المخاطر واستراتيجيات التخفيف، وعملية مراقبة المخاطر على أساس استراتيجيات التخفيف من المخاطر. تشجع متطلبات الإفصاح هذه المشاركين في السوق على تقييم وتقييم نطاق تطبيق متطلبات كفاية رأس المال، والتعرض للمخاطر، وعمليات تقييم المخاطر للمؤسسة المالية.

## الفصل الثالث

---

### الطريقة والإجراءات

الغرض الرئيسي من هذا الفصل هو تقديم المنهجية التي تقوم عليها هذه الدراسة وتبسيط الضوء على الأساس النظري للإستراتيجية وأساليب البحث المختارة. سيتم النظر في الموقف الفلسفي للبحث وشرح كيفية اختيار الطريقة حيث توضح منهجية البحث التصميم الذي يشرح أنواع الاستراتيجيات التي تم اختيارها وأنواع الأساليب المستخدمة سواء كانت نوعية أو كمية والانتقال الى أساليب جمع العينات مع وصف وشرح لنوع وطرق البيانات التي جُمعت.

### 1.3 تصميم البحث

تعتمد الدراسة على فلسفة البحث الوضعي وأساليب البحث الكمي، يتم استخدام تقنية البحث الكمي للإجابة على سؤال البحث وتوضيح النمط الموجود. اما البحث الوضعي طريقة علمية لجمع البيانات الواقعية واختبار العلاقة فيما بينها، للوصول إلى استنتاجات صحيحة وقابلة للتعميم (أندرسون، 2009) ويستخدم تصميم البحث الكمي لاختبار النظريات الموضوعية من خلال فحص العلاقة والارتباط بين المتغيرات (أي المتغيرات المستقلة والتابعة)، يتم تقدير هذه المتغيرات على أداة بحيث يمكن جمع البيانات في شكل رقمي وتحليلها باستخدام الإجراءات الإحصائية (كريسول، 2008).

وتُستخدَم طريقة البحث الكمي عندما يكون حجم العينة كبير وتوضح النتائج بطريقة إحصائية (ويست، 1999). النهج المستخدم في الدراسة هو نهج استنتاجي بطبيعته. وتعريف البحث الاستنباطي أيضًا على أنه استراتيجية من أعلى إلى أسفل، وبدء العمل من منظور عام وتضييقه إلى منظور معين. كما أنها تستند إلى استخدام اختبار الفرضية بناءً على البحث أو النظرية السابقة، وتستخلص نتيجة صحيحة.

تم استخدام مصادر البيانات الثانوية والأولية في الدراسة. ويُعرف استخدام مصدري بيانات في البحث باسم تثليث البيانات. البيانات الثانوية هي معلومات مستعملة، والتي يتم جمعها من قبل أي شخص. يمكن جمع هذه البيانات من مصادر مختلفة، مثل: المصادر الوثائقية، أي الكتب والصحف ومقالات المجالات والتقارير السنوية للشركات وما إلى ذلك، اما البيانات القائمة على المسح التي يتم جمعها من خلال المقابلات أو الاستبيانات من قبل شخص آخر، ومصادر متعددة، تسمى البيانات الأولية.

في هذه الدراسة الحالية، تم الحصول على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية التي تعد مصدرًا للبيانات الثانوية، من مواقع البنوك الإلكترونية من عام 2013-2019. وتم إجراء تحليل البيانات الكمية في خطوتين: الخطوة الأولى استخدمت تقنية تحليل المحتوى لفحص ممارسات الإفصاح عن إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية على أساس التوزيع التكراري ومؤشر التسجيل غير المرجح من خلال التقارير السنوية للبنوك من عام 2013-2019. والخطوة الثانية لتحليل البيانات، تم تصميم استبيان واستخدامه للتحقق من ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية.

#### 1.1.3 تثليث البيانات

استخدام مصادر مختلفة أو أكثر من طريقة لجمع البيانات، مثل البيانات الأولية والثانوية والمقابلات والملاحظات والاستبيانات والوثائق لفهم الظاهرة قيد النظر (دنزن، 2006). وهذه إحدى طرق ضمان صحة البحث من خلال طرق مختلفة لجمع البيانات حول نفس الموضوع. وتم تطبيق التثليث لجمع البيانات حول ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. واستخدام التقارير السنوية وتقنية المسح لجمع البيانات لتحليلها.

### 2.3 منهج البحث

تم استخدام تقنية تحليل المحتوى، بناءً على ممارسات الكشف عن المخاطر من خلال التقارير السنوية للمؤسسات المالية. واستخدام تقنية الاستبيان لجمع البيانات الأولية وللتحقق في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك .

يتم إجراء تحليل البيانات الثانوية في المرحلة الأولى، لأنه يعتبر أوسع بالمعنى ويعتمد على مفاهيم أكثر عمومية لممارسات إدارة المخاطر. ساعدت المرحلة الأولى من الدراسة على تضيق نطاقها إلى مجالات أكثر تحديداً لعملية إدارة المخاطر وممارسات البنوك، والتي تعتبر مفيدة للمرحلة الثانية من الدراسة، أي الاستبيانات. يتم استخدام تثليث الطرق لاستخلاص استنتاج صالح من خلال استخدام مصدرين للبيانات في الدراسة الحالية. ولم يتم استخدام هذه المنهجية من قبل في مجال إدارة المخاطر.

### 3.3 تحليل محتوى

تقنية موضوعية ومنهجية وكمية لوصف محتوى بيان واضح (بيريلسيون، 2006) وهي طريقة تستخدم لترميز جزء النص من الكتابة في فئات أو مواضيع مختلفة اعتماداً على مجموعة المعايير. ويعد تحليل المحتوى طريقة فعالة لتقليل ولاكتشاف أنماط البيانات. يعد طريقة تبحث عن الكلمات والعبارات والمفاهيم في نص معين وتساعد على فهم معناها وعلاقتها ببعضها البعض.

ويهدف إلى فحص ممارسات الكشف عن إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية وتقديم التوصيات المحتملة. وتقديم موجز عن بيانات المخاطر وملف تعريف إدارة المخاطر وعملية إدارة المخاطر للبنوك من التقارير السنوية لعينة البنوك.

في هذه الدراسة، يشير "المحتوى" إلى عدد الكلمات المتكررة والفهرسة ثنائية التفرع بناءً على المعلومات المتاحة حول المواضيع التالية: ملف تعريف المخاطر للبنوك (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العائد/الربح، مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر السمعة، المخاطر التنظيمية، مخاطر

الشرعية، مخاطر التسوية، مخاطر الدولة). وملف تعريف إدارة المخاطر (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية... الخ)، وأنشطة مراقبة المخاطر (بما في ذلك الرقابة الداخلية)، والمراجعة الداخلية، وبازل، وعمليات إدارة المخاطر (مثل تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، وتحليل المخاطر، ورصد المخاطر، وقياس المخاطر).

تم إجراء تحليل المحتوى في جزئين، يتعلق الجزء الأول بتحليل المحتوى بناءً على التوزيع التكراري لتحديد مستوى وحجم ممارسات الكشف عن المخاطر. والثاني مرتبط بمؤشر درجات غير المرجح يُستخدم لفحص مدى ممارسات الإفصاح عن المخاطر التي تتبناها البنوك.

### 1.3.3 عملية تحليل المحتوى الكمي

وكما ذكرنا سابقاً، يتم تحليل المحتوى في جزئين. يعتمد الجزء الأول على تحليل البيانات القائم على التردد ويتعلق الجزء الآخر بمؤشر تسجيل النقاط غير المرجح. وفيما يلي شرح لعملية تحليل المحتوى الكمي.

### 1.1.3.3 التحليل القائم على الترددات

غطت التقارير السنوية المختارة لكل بنك فترة زمنية مدتها ست سنوات. وكان الغرض من اختيار فترة العينة هو تقييم ما إذا كانت ممارسات الإفصاح عن إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية ظلت ثابتة أو تطورت بمرور الوقت. واستخدم هذا البحث البيانات المالية غير المجمعة وتقرير ميزان المراجعة وبيان الرقابة الداخلية. تم جمع البيانات من كل بنك على أساس سنوي للمصارف الإسلامية والتقليدية.

تم تجميع التقارير السنوية إلكترونياً من مواقع البنوك، وتنفيذ هذا النشاط لأن التقارير السنوية لم تكن متسقة لجميع البنوك. حيث أن معظم التقارير السنوية تتألف من البيانات المالية الموحدة والبيانات المالية غير الموحدة. واعتبرت هذه الممارسة مفيدة لجعل جميع التقارير السنوية متسقة لتحليل المحتوى الكمي.

لتحديد الإفصاح عن ممارسات إدارة المخاطر في البنوك، تم استخدام برنامج Nvivo للتدقيق في التقارير السنوية للبنوك، وتحديد تواتر وحدات الترميز عن طريق تحليل المحتوى، مما ساعد على مقارنة عناصر ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية، واعتبر مناسباً لتقديمها بمساعدة المخططات الدائرية. وتم استخدام برنامج Microsoft Excel 2010 لإنشاء مخططات دائرية من البيانات. وترميز البيانات في برنامج SPSS، لتشغيل اختبار غير معياري لفحص الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

### 2.1.3.3. قياس الإفصاح عن إدارة المخاطر

استخدم مؤشر تسجيل غير المرجح بمقياس مزدوج لتحديد مدى ممارسات الإفصاح عن المخاطر للبنوك، واستخدام المقياس ثنائي التقسيم لتسجيل العناصر؛ حيث يتم إعطاء (1) عندما يتم الكشف عن معلومات حول عنصر أو موضوع و(0) عندما لا يتم الكشف عنها، واحتساب متوسط القيمة على أساس مؤشر ممارسات الكشف عن إدارة المخاطر، وقد اعتبر هذا النهج مفيداً لمقارنة مدى ممارسات الإفصاح بين البنوك الإسلامية والتقليدية. وتم إجراء اختبار Mann-Whitney U لفحص ما إذا كان هناك اختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية حول الموضوعات الرئيسية لممارسات الإفصاح عن المخاطر مثل: ملف تعريف المخاطر، وملف تعريف إدارة المخاطر، وأنشطة التحكم في المخاطر، وبيئة التحكم في المخاطر، وعملية إدارة المخاطر.

### 2.3.3. نقاط القوة والضعف في تحليل المحتوى

من مزايا استخدام هذه الطريقة أنها موثوقة البيانات، كما يمكن تكرار إجراء تحليل البيانات بسهولة وتحليل المحتوى غير مزعج لأنه لا يتطلب جمع البيانات مباشرة، ومن عيوبها أنها تستغرق وقتاً طويلاً عند تحليل البيانات يدوياً، ومكلفة عند استخدام البرنامج لتحليلها و يوفر معلومات محدودة بناءً على توفر البيانات. فهي تقنية تنص على ما هو موجود، لكنها لا تناقش سبب وجودها.

### 3.3.3. موثوقية وصلاحيّة تحليل المحتوى

تكون الإجراءات موثوقة إذا تم ترميز البيانات بطريقة متسقة لجميع العناصر، كما تم التحقق من ذلك من خلال تكرار عملية جمع البيانات من التقارير السنوية. تم ضمان الصلاحيّة من خلال بناء الموضوعات والمواضيع الفرعية لممارسات الكشف عن المخاطر بمساعدة الدراسات التجريبية السابقة والمتطلبات التنظيمية لبازل || وبازل |||.

### 4.3.3 بيان الفرضية لتحليل المحتوى

استنادًا إلى نتائج الدراسات البحثية السابقة التي نوقشت وفي سياق توفر البيانات، تم تطوير بيان الفرضيات التالي:

H<sub>1</sub>: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات الإفصاح عن ملف تعريف المخاطر، و ملف تعريف إدارة المخاطر، وأنشطة التحكم به، وبيئة مراقبته وادارته.

### 4.3 جمع البيانات الأولية

تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان، الذي يعتبر منهج للمسح الأكثر ملاءمة للحصول على البيانات الأولية (Tufano, 1996)، وهي طريقة اقتصادية لجمع البيانات من عدد كبير محتمل من المستجيبين للسماح بالتحليل الإحصائي للنتائج.

وتم تطبيق التحليل الكمي على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان لاختبار الفرضيات، ورسم الاستدلالات وتعميم النتائج، فالاستبيان طريقة سهلة للتعامل مع موضوع البحث لتحليل أهدافه وخصائصه. فيسمح للمجيبين بالحفاظ على خصوصيتهم أثناء الرد على بعض الأسئلة الحساسة الخالية من التحيز أثناء جمع البيانات. ويساعد على جمع الردود بطريقة موحدة. من المؤكد أن استخدام تقنية مسح الاستبيان أكثر موضوعية من المقابلات، فالمستجيبين من البنوك كانوا متعاونين ومتفهمين للغاية للمشاركة في استبيان بدلاً من الأشكال الأخرى للمسح مثل المقابلات. تم تصميم الاستبيان مع مراعاة العوامل وعناصر عملية إدارة المخاطر المذكورة في الإطار المفاهيمي. واستخدام مقياس ليكرت المؤلف من 7 نقاط للحصول على استجابات حول ممارسات إدارة المخاطر وعملية تتراوح من (1 = لا أوافق بشدة إلى 7 = موافق بشدة). وطلب منهم الإجابة على الاستبيان وفقاً لخبراتهم وتصوراتهم وملاحظاتهم وأفكارهم بشأن بعض القضايا المتعلقة بممارسات إدارة المخاطر في بنوكهم.

### 1.4.3 مجتمع الدراسة وأخذ العينات

يتكون مجتمع عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين تمت مقارنتها مع خمسة بنوك تقليدية. وتم اختيار البنوك التقليدية لمقارنتها مع البنوك الإسلامية، لأنها ستساعد في تقدير الصورة الحقيقية لممارسات الإفصاح عن المخاطر في الصناعة المصرفية.

تم استخدام تقنية "أخذ العينات الهادفة" الذي يشمل أخذ العينات الهادفة للباحث لاتخاذ قرار واعٍ بشأن المشاركين لتوفير أفضل المعلومات المطلوبة للإجابة على أسئلة البحث (Saunders et al,2009) فتم اختيار هذا النوع من العينات غير الاحتمالية لتزويد الباحث بالبيانات الأكثر فائدة.

تم تسليم الاستبيانات لموظفي البنك وخاصة من قسم إدارة المخاطر. وطُلب من هؤلاء الموظفين إرشاد الباحث بأكثر الأشخاص دراية وخبرة (على الأقل لديهم خبرة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات في التعامل مع إدارة المخاطر) والذين يمكنهم تقديم أكثر الاستجابات المفيدة المتعلقة بممارسات إدارة المخاطر. كما تم اختيار المستجيبين بناءً على استعدادهم للمشاركة في الدراسة.

تم تخفيف التحيز المرتبط بتقنية أخذ العينات الهادفة من خلال اختيار المستجيبين بناءً على خبرتهم في التعامل مع إدارة المخاطر بمساعدة كبار مديري المخاطر. وتم استكمال الاستبيانات دون تدخل الباحث. كان حجم العينة 150 مستجيباً، منهم 75 مستجيباً من كل نوع من البنوك (أي البنك الإسلامي والبنك التقليدي). في البداية، تم توزيع 180 استبياناً على موظفي البنوك، أعيد منها 162 استبياناً، وتم حذف 12 استبياناً بسبب البيانات المفقودة. كان معدل الاستجابة الناتج 83.3 %، والتي اعتبرت عالية جداً.

نظراً لأن هذه الدراسة تبحث في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية. فمن الضروري أن يتم جمع المسح فقط من الإدارة العليا والموظفين الذين يلعبون دوراً حيوياً في إدارة المخاطر ويشاركون بشكل مباشر في عملية إدارتها.

### 2.4.3 أدوات البحث

تم إعداد استبيان في ضوء الدراسات السابقة التي أجريت حول ممارسات إدارة المخاطر. وتعديله بإضافة المزيد من العناصر والبيانات والجوانب في عملية إدارة المخاطر. يتكون الاستبيان من 11 قسمًا (وصف ملف الشركة، وملف المستجيب، وفهم إدارة المخاطر، وتحديد المخاطر، وتقييم وتحليل المخاطر، وأدوات قياس المخاطر والتخفيف منها، وممارسات إدارة المخاطر، مراقبة المخاطر وإعداد التقارير، تحليل مخاطر الائتمان، تحليل مخاطر السيولة، وإدارة المخاطر للبنوك).

القسم الأول من الاستبيان حول ملف تعريف البنوك الذي يشير إلى ملكية البنك، ونوع البنك، وطريقة تحديد المخاطر، والمخاطر الرئيسية التي يواجهها بنك المستجيب. ويتكون القسم الثاني من الملف الشخصي للمستجيب، والذي يشمل جنسه وعمره وتعليمه وخلفيته التأهيلية وتعيينه في البنك. ويتعلق القسم الثالث بفهم إدارة المخاطر، والذي يتكون من 9 بيانات مغلقة يتم الرد عليها على مقياس 7



ليكرت من 1 إلى 7 (1 = لا أوافق بشدة، 2 = لا أوافق، 3 = لا أوافق إلى حد ما، 4 = غير محدد، 5 = موافق إلى حد ما، 6 = موافق، 7 = موافق بشدة).

ويتكون القسم الرابع من 6 بيانات حول طرق تحديد المخاطر التي تستند إلى مقياس 7-ليكرت. أما القسم الخامس فيتعلق بتقييم وتحليل المخاطر، والذي يتضمن 8 بيانات. والقسم السادس يتعلق بممارسات إدارة المخاطر وتم طرح 15 سؤالاً. القسم السابع يتعلق بتقنيات قياس المخاطر وأدوات تخفيفها التي تستخدمها البنوك في عملياتها اليومية. القسم الثامن يتعلق برصد المخاطر والإبلاغ عنها ويتكون من 9 أسئلة. القسم التاسع يتعلق بتحليل مخاطر الائتمان ويتكون هذا القسم من 10 بيانات يتم الرد عليها على مقياس ليكرت من 7 نقاط.

ويتعلق القسم العاشر بتحليل مخاطر السيولة ويتكون من جزأين: الأول يحتوي على 11 بياناً ويتعلق الجزء الثاني بأدوات إدارة مخاطر السيولة. أما القسم الحادي عشر فيتعلق بإدارة المخاطر في البنوك، ويتكون من جزئين: يتكون الأول من ثلاثة أسئلة والثاني من 18 سؤالاً مغلقاً للإجابة عليها بمقياس 7-ليكرت.

#### 3.4.4 دراسة الإطار

تم إجراء دراسة استبائية للتعليق على صحة المحتوى في الاستبيان، واختباره بناء على الجوانب التالية: ( طول الاستبيان والتصميم والتعليمات لملء الاستبيان، ولم يكن هناك أي غموض أو تعقيد في البيانات المطلوبة به.

#### 4.4.4 موثوقية وصحة البيانات الأولية

تم تخطيط الاستبيان بوضع هدفين في الاعتبار هما الملاءمة والدقة. فيعتبر الاستبيان مناسباً وملائماً إذا تم جمع البيانات المطلوبة. والدقة تعني أن المعلومات موثوقة وصحيحة. وهكذا تم تصميم ترتيب الأسئلة وتركيبها وصياغتها بطريقة تشجع على الإجابات الصحيحة والغنية بالمعلومات من المستجيبين. وبُذلت الجهود لجعل العبارات قصيرة وواضحة لتفادي الشك وعدم الفهم والارتباك.

يتم قياس الموثوقية بالطريقتين التاليتين: أولاً مع موثوقية الاختبار (إعادة الاختبار)، حيث يتم جمع البيانات مرة ثانية من نفس المستجيبين على نفس أداة البحث في فترة زمنية أخرى، والثاني هو الاتساق الداخلي الذي يتم قياسه بمساعدة معامل ألفا كرونباخ. فيمكن استخدام أي من الطريقتين أو كليهما لاختبار موثوقية الأداة. وتم ضمان موثوقية البيانات الأولية بمساعدة ألفا كرونباخ، التي تم تطبيقها

على كل متغير. وساعد ألفا كرونباخ في قياس الاتساق الداخلي للنتائج ضمن المقياس، وتعتبر البيانات موثوقة إذا كانت قيمة المعامل مساوية أو أكبر من 0.7 .

#### 5.4.4 تعميم الدراسة

ويشير إلى مدى إمكانية تطبيق نتائج البحث على مجموعات وعينات أخرى (ريان، 2000). وتعتبر نتائج الدراسة قابلة للتعميم، لأنه تم تحقيق المقدار المناسب من معدل الاستجابة في الاستبيان. فقد تم تطوير الاستبيان بعناية والتحقق من صحته قبل جمع البيانات. فكان معدل الرد على الاستبيان 83.3% وهو مرتفع جدًا لتعميم نتائج الدراسة.

#### 6.4.4 تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيان باستخدام برنامج (SPSS 16.0)، وتعتبر الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية هي أكثر برامج الكمبيوتر استخدامًا على نطاق واسع لتحليل البيانات الكمية. وباستخدام هذا البرنامج القوي تم ترميز جميع البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات. استندت البيانات الواردة في الاستبيان إلى مقياس Likert-7، في حين أن بعض الأسئلة لديها الخيارات المناسبة للإجابة. ويتم ترميز بيان بمقياس Likert-7 على النحو التالي:  
لا أوافق بشدة = 1، أعارض = 2، أعارض إلى حد ما = 3، غير محدد = 4، أوافق إلى حد ما = 5، أوافق = 6، أوافق بشدة = 7 .

تم إجراء تحليل البيانات في ثلاثة أقسام: يشرح القسم الأول تحليل الموثوقية وتحليل التكرار للملف الشخصي للبنك والمجيب والإحصاءات الوصفية حول جميع جوانب عملية إدارة المخاطر وممارسات إدارتها . ويتم حساب الإحصائيات الوصفية لتقدير الفروق في خصائص نوعين من البنوك، أي البنوك الإسلامية والتقليدية.

ويعتمد القسم الثاني على عرض رسوم لأنواع المخاطر الموجودة في البنوك الإسلامية والتقليدية، وطرق تحديد المخاطر، ونوع البنك وحالة الملكية، وتقنيات قياس المخاطر، وطرق تخفيفها ، وأدوات إدارة السيولة.

ويوضح القسم الثالث الإحصائيات الاستدلالية بما في ذلك مصفوفة الارتباط، والانتثار، وتحليل الانحدار واختبار مان-ويتني يو. وتساعد الإحصائيات الاستدلالية على تعميم النتائج على عدد أكبر من السكان، وتقييم قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ويستخدم ارتباط Spearman

Rho للتحقق من اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات، حيث تم إجراء تحليل الانحدار لتحليل تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويتم تطبيق اختبار مان-ويتني يو لتحديد ما إذا كان هناك فرق بين البنوك التقليدية والإسلامية وما إذا كانت هذه الاختلافات كبيرة أم لا.

#### 1.6.4.4 افتراضات الاختبارات البارامترية

فيما يلي الافتراضات التي يجب الوفاء بها قبل تطبيق الاختبارات المعيارية، مثل اختبار t المستقل للعينة واختبار ارتباط بيرسون:

1. يجب أن يكون مستوى القياس فاصلاً أو نسبة (أكثر من ترتيبي) مثل مقياس ليكرت.
2. يجب توزيع الدرجات على كل متغير بشكل طبيعي.
3. يجب أن تكون الفروق بين المجموعات متشابهة نسبياً.

#### 2.6.4.4 افتراضات اختبار t المستقل للعينة المستقلة (اختبار معلمي)

**استقلالية الملاحظات:** يجب قياس المتغير التابع على المقياس المستمر. وفي حين يجب أن يستند المتغير المستقل إلى مجموعتين مستقلتين ويجب ألا تكون هناك علاقة بين الملاحظات في كل مجموعة.

**تجانس التباين:** تباينات المتغير التابع بين مجتمعين متساوية. يتم اختبار افتراض تجانس التباين بمساعدة نتائج اختبار Levene من أجل التباين المتساوي، إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5٪، فهذا يعني أننا فشلنا في رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ : التباين بين متغيرين متساوٍ) لنتائج اختبار ليفين لجميع المتغيرات باستثناء تحليل مخاطر السيولة تحقق الافتراض الأول.

**طبيعية:** يجب توزيع المتغير التابع بشكل طبيعي داخل كل مجتمع. تم انتهاك افتراض الوضع الطبيعي حيث أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5٪، مما يعني أننا نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ : بيانات العينة بشكل كبير عن البيانات العادية). وبالتالي، لا يمكننا تطبيق اختبار t المستقل للعينة في الدراسة لتحديد الفرق في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية.

#### 7.4.4 بيانات فرضية البحث

يتم إنشاء بيانات الفرضية التالية ومناقشتها مع الدراسات السابقة لدعم تطوير الفرضية. وتقدم الدراسات السابقة نتائج مختلطة تم الكشف عنها لدعم عبارات الفرضية.

الفرضية 1: توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha=0.05$ ) بين ممارسات إدارة المخاطر وفهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر ومراقبتها والإبلاغ عنها، وتحليل مخاطر الائتمان والسيولة.

وأوضح (التميمي والمزروعى، 2007) أن فهم المخاطر وإدارتها هو مؤشر على قدرة البنوك على إدارة المخاطر بكفاءة في المستقبل. كما أن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها هي أهم المتغيرات في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. وأظهرت نتائج دراساتهم أن فهم المخاطر وإدارة المخاطر، ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير وتحليل مخاطر الائتمان له علاقة إيجابية، ولكن غير مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر. لذلك، تم تعيين الفرضية الأولى لدراسة تأثير جوانب عملية إدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للبنوك.

الفرضية 2: يوجد فروق عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha=0.05$ ) بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بتأثير فهم إدارة المخاطر، وتحديد المخاطر، وتقييم وتحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير ومخاطر الائتمان، وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر.

اختبرت الدراسة التي أجراها (حسن، 2009) حول ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية بين جوانب عملية إدارة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر. وأظهرت النتائج التي توصل إليها أن البنوك الإسلامية فعالة في تحديد المخاطر، وتقييم وتحليل المخاطر وهذه تسهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. لذلك، تم تطوير الفرضية الثانية للتحقيق في الاختلافات بين البنوك الإسلامية والتقليدية ولمعرفة تأثير عملية إدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف.

الفرضية الثالثة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم المخاطر وإدارة المخاطر. تم اختبار هذه الفرضية من قبل (حسين والعجمي، 2012) وكشفت نتائجها أنه يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم المخاطر وإدارة المخاطر.

الفرضية الرابعة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تحديد المخاطر. أشارت نتائج (حسين والعجمي، 2012) إلى عدم وجود فرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في البحرين في تحديد المخاطر.

الفرضية الخامسة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تقييم وتحليل المخاطر. وأشارت نتائج (التميمي والمزروعى، 2008) إلى وجود فرق بين البنوك الوطنية والأجنبية في تقييم المخاطر وتحليلها.

الفرضية السادسة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر. وأظهرت نتائج (حسين والعجمي، 2012) وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 10%. أوضحت نتائج (شفيق، 2010) اختلافاً طفيفاً بين المصارف العامة والخاصة في ممارسة إدارة المخاطر.

الفرضية السابعة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مراقبة المخاطر وإعداد التقارير. وأكدت دراسة أجراها (نذير وآخرون، 2012) وجود فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في طرق مراقبة المخاطر وإعداد التقارير.

الفرضية الثامنة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات تحليل مخاطر الائتمان. إن نتائج (نذير وآخرون، 2012) و(حسين والعجمي، 2012) أظهرت أنه لا يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تحليل مخاطر الائتمان.

الفرضية التاسعة: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات تحليل مخاطر السيولة. يعد تحليل مخاطر السيولة متغيراً جديداً، تمت إضافته في نموذج ممارسات إدارة المخاطر بناءً على أسباب الأزمات المالية وإدخال بازل III. وتم تطوير هذه الفرضية بناءً على الدراسات السابقة التي أجريت في اقتصاديات مختلفة والتي تُظهر وجود فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمخاطر السيولة. وقامت مجموعة من الباحثين بالتحقيق وأثبتت أن البنوك الإسلامية تعمل بكفاءة بالمقارنة مع البنوك التقليدية فيما يتعلق بمخاطر السيولة (عثمان وخان، 2012). وأوضحت نتائج الدراسة وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فيما يتعلق بتحليل مخاطر السيولة.

الفرضية 10: يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر. إن ضعف إدارة المخاطر كان السبب الجذري لفشل إدارة المخاطر في البنوك خلال الأزمة المالية. كما أن إدارة المخاطر هي مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا بما في ذلك لجنة المخاطر.

#### 8.4.4 تحليل الانحدار

هو أداة لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وعادة ما تختبر علاقة السبب والنتيجة بين المتغيرات، والغرض منه تقدير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. وهي تقنية مفيدة ومستخدمة على نطاق واسع باستبعاد المتغيرات من معادلة الانحدار واحدة في كل مرة أو الانخفاض التدريجي للمتغيرات. وتساعد على فحص التباين الناتج عن متغير في معادلة الانحدار بمساعدة R-square. ويعتبر التخلص من كل متغير من النموذج معادلة، بعد ذلك يتم استخدام المربع R لكل نموذج لمقارنة التباين الناتج عن المتغير المستقل في المتغير التابع.

تم إجراء تحليل الانحدار للتحقيق في تأثير المتغيرات، أي فهم إدارة المخاطر والمخاطر، وتحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها، ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وتحليل مخاطر الائتمان، وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر. معادلات الانحدار المختلفة التالية على البيانات المصرفية الإسلامية والتقليدية:

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 CRA + \beta_6 LRA + \beta_7 RG + \mu \dots \dots \dots (1)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 RI + \beta_2 RAA + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots \dots \dots (2)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RAA + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots \dots \dots (3)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots \dots \dots (4)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots \dots \dots (5)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots \dots \dots (6)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 CRA + \beta_6 RG + \mu \dots \dots \dots (7)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 CRA + \beta_6 LRA + \mu \dots \dots \dots (8)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 RI + \beta_2 RAA + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \mu \dots \dots \dots (9)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 CRA + \beta_4 LRA + \beta_5 RG + \mu \dots \dots \dots (10)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \mu \dots \dots \dots (11)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 RI + \beta_2 RAA + \beta_3 CRA + \beta_4 LRA + \beta_5 RG + \mu \dots \dots \dots (12)$$

$\beta_0$	ميل خط الانحدار	$\beta$	معامل الانحدار	$\mu$	تصحيح الخطأ
RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	LRA	تحليل مخاطر السيولة
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RG	إدارة المخاطر
RI	وتحديد المخاطر	CRA	وتحليل مخاطر الائتمان		

ناقش (فليمنج ونيليس، 1994) أربعة جوانب أساسية أثناء تطبيق تحليل الانحدار المتعدد أولاً: تفسير معامل الانحدار الذي يمثل قيمة بيتا، ثانياً: الدلالة الإحصائية لمعامل الانحدار T، ثالثاً: القوة الإجمالية للمعادلة المقدرة التي هي R-square (R2)، وأخيراً: الدلالة الإحصائية للقوة الإجمالية التي هي F-statistic.

#### 9.4.4 مشكلات الانحدار الخطي المتعدد

يرتبط الانحدار الخطي المتعدد بالقيود والمشكلات التالية التي يجب مراعاتها عند تطبيق تحليل الانحدار المتعدد. وعندما يرتبط متغيران أو أكثر من المتغيرات ببعضهما البعض فإن هناك مشكلة ارتباط يشار إليها بمشكلة التعددية الخطية، ويمكن أن تسبب درجة عالية من الارتباط بين المتغيرات المستقلة مشاكل في تحديد معاملات الانحدار الحقيقية، وقد تختلف تقديرات المعاملات بشكل ملحوظ بين العينات بسبب الارتباط أكد (ونج، 2011) على أن مشكلة الخطية المتعددة تنشأ عندما يتجاوز معامل الارتباط القيمة 0.8 وللتعامل مع مشكلة التعددية الخطية هي تجاهل المتغيرات من نموذج الانحدار التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً أو تعتبر أحد المتغيرات المرتبطة في كل منها.

تقنية معالجة الارتباط بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار لالتقاط تأثيرها بشكل منفصل على المتغير التابع، عندما يرتبط المتغير التابع ببعضها البعض، ويشار إليها بمشكلة الارتباط الذاتي أو الارتباط التسلسلي. وتوجد مشكلة الترابط الذاتي عند إجراء تحليل السلاسل الزمنية، نظراً لأن هذا

البحث يتم في فترة زمنية واحدة، فلا توجد مشكلة في الترابط الذاتي بين المتغيرات. وهناك قيود أخرى على تحليل الانحدار المتعدد هي المرونة، وإن احتمال حدوث خطأ غير ثابت يرتبط بحجم المتغير المستقل، ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق تحويل واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة.

#### 10.4.4 افتراضات اختبار Mann-Whitney U (اختبار غير بارامترى)

يمكن تطبيق اختبار مان - ويتني يو عند استيفاء الافتراضات التالية:  
- يتم قياس المتغير التابع المستخدم على المستوى الترتيبي أو المستمر كعناصر ليكرت (على سبيل المثال، مقياس ليكرت من 7 نقاط يوافق بشدة على عدم الموافقة بشدة)، يجب أن يتكون المتغير المستقل من مجموعتين منفصلتين ومستقلتين (في هذه الدراسة هناك مجموعتان مستقلتان أي البنوك الإسلامية والتقليدية)، وأن يكون هناك استقلالية للملاحظات مما يعني أنه لا ينبغي أن تكون هناك علاقة بين كل مجموعة وبين المجموعات، سيتم تطبيق اختبار مان-ويتني يو عندما تكون البيانات غير طبيعية التوزيع.

تم إجراء اختبار مان-ويتني يو باستخدام القيمة Z للاختبار لتقييم ما إذا كان هناك فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بعملية وممارسات إدارة المخاطر. وتم تحقيق جميع افتراضات اختبار مان-ويتني يو، حيث تم قياس البيانات على مقياس ترتيبي (مقياس ليكرت)، وكانت هناك مجموعتان مستقلتان، أي البنك الإسلامي والبنك التقليدي للمقارنة.

#### 5.4 الاستنتاجات

ناقش هذا الفصل تصميم البحث ومنهجية الدراسة الحالية للتحقيق في الاختلافات بين ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية، وتم إجراء تثليث البيانات بمساعدة البيانات الثانوية والأولية، واستخدام التقارير السنوية لفحص ممارسات الإفصاح عن إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية، واستخدام تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية للبنوك، وتم استخدام استبيان كمصدر أساسي لجمع البيانات للبنوك حول الجوانب المتعلقة بعملية وممارسات إدارة المخاطر. وتم تطبيق الإحصائيات الوصفية والاستدلالية كأداة رئيسية لهذه الدراسة البحثية لاستخلاص النتائج.



## الفصل الرابع

### تحليل ومناقشة البيانات الأولية

يُلخص هذا الفصل النتائج من البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال استبيانات تتبع الهيكل الموضح في "تصميم البحث والمنهجية" بهدف الإجابة على أسئلة البحث، يبدأ الفصل بالتحليل الوصفي، ثم يتم اختبار فرضية البحث والأسئلة وتفسير النتائج فيما يتعلق بالدراسات السابقة.

كما ذكرنا سابقًا في الفصل السابق "تصميم البحث والمنهجية" يستخدم فصل تحليل البيانات العديد من الإحصاءات الاستدلالية لتحليل الانحدار والارتباط والمخططات المبعثرة، وتحليل البيانات غير المعيارية. وسيتم استخدام كل من هذه التحليلات الإحصائية في هذا الفصل، وتفسير النتائج بالتفصيل.

ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام يوضح القسم الأول تحليل الموثوقية، وتحليل التكرار للملف الشخصي للبنك والمجيب والإحصاءات الوصفية حول جميع جوانب ممارسات إدارة المخاطر وعملية إدارة المخاطر.

يعتمد القسم الثاني (تقنيات إدارة المخاطر والمخاطر التي تستخدمها البنوك) على عرض رسومات لأنواع المخاطر الموجودة في البنوك الإسلامية والتقليدية، وطرق تحديد المخاطر، ونوع البنك وحالة الملكية، وتقنيات قياس المخاطر، وطرق تخفيف المخاطر، وأدوات إدارة السيولة، وإشراك مجلس الإدارة في عملية إدارة المخاطر، إشراك لجان الإدارة أو المجلس في قضايا إدارة المخاطر بتطبيق لوائح إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية.

القسم الثالث، يوضح الإحصائيات الاستدلالية حول البيانات الإجمالية للبنك وعلى وجه التحديد تحليل الانحدار التدريجي للبيانات المصرفية الإسلامية والتقليدية. أولاً يتم تطبيق اختبار (Mann Whitney U) لمعرفة الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسة جوانب إدارة المخاطر.

يتم حساب الإحصائيات الوصفية لفهم الاختلافات في خصائص وسمات البنوك الإسلامية والتقليدية. ثانياً يتم إجراء تحليل الانحدار لتحليل تأثير المتغيرات التفسيرية على ممارسة إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية. ثالثاً يتم إجراء اختبار (Mann-Whitney U) لتحديد ما إذا كانت الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية ذات دلالة إحصائية أم لا.

**1.4 تحليل الموثوقية، وتحليل التكرارات للملف الشخصي والملف الشخصي للمجيب، والتحليل الوصفي :**

#### **1.1.4 تحليل الموثوقية**

يتم تقييم تحليل الموثوقية على جميع جوانب إدارة المخاطر، ويتم تقييم فهم إدارة المخاطر على أساس 9 بيانات. ويتم تقييم تحديد المخاطر على أساس 6 بيانات، ويقدر تقييم المخاطر وتحليلها ب 7 بيانات، وتقدر ممارسات إدارة المخاطر ب 15 بياناً، وتستند مراقبة المخاطر والإبلاغ على 9 بيانات، ويستند تحليل مخاطر الائتمان على 10 بيانات، والسيولة يعتمد تحليل المخاطر على 11 بياناً، ويستند حكومة المخاطر على 19 بياناً.

يوضح الجدول (4.1) تحليل الموثوقية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، للتحقق من اتساق البيانات بشكل عام، يعتبر معامل (Cronbach's alpha 0.63) أكبر من أو يساوي 0.70 مقبولاً، وهو مؤشر على بيانات متسقة (Nunnally,2006)، وينطبق Cronbach's alpha على الجوانب الفردية، على سبيل المثال فهم المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر وتحليلها، ممارسات إدارة المخاطر، مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وتحليل مخاطر الائتمان، تحليل مخاطر السيولة، وإدارة المخاطر هي (0.693)،(0.417)،(0.761)،(0.49)،(0.707)،(0.75)،(0.56) و(0.795) على التوالي . ويبلغ إجمال معامل ألفا لجوانب عملية إدارة المخاطر 0.94. وهذا يعني وجود مستوى مقبول من الاتساق بين الاستجابات مقابل كل عنصر من جوانب عملية إدارة المخاطر.

الجدول 1.4: تحليل الموثوقية

الرقم	المتغيرات	Cronbach's alpha	عدد العناصر
-1	فهم المخاطر وإدارة المخاطر	0.693	9
-2	تحديد المخاطر	0.417	6
-3	تقييم وتحليل المخاطر	0.761	7
-4	ممارسات إدارة المخاطر	0.49	15
-5	مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها	0.707	9
-6	تحليل مخاطر الائتمان	0.75	10
-7	تحليل مخاطر السيولة	0.56	11
-8	إدارة المخاطر	0.795	19
-10	جميع المتغيرات	0.94	

يوفر (Cronbach's alpha 0.63) قياس الاتساق الداخلي للاختبار أو المقياس، يتم التعبير عنه كرقم بين 0 و 1 . ويصف الاتساق الداخلي مدى قياس جميع العناصر في الاختبار لنفس المفهوم أو البناء، ومن ثم يتم ربطه بالعلاقة المتبادلة بين العناصر الموجودة في الاختبار.

#### 2.1.4 جدول تحليل الترددات

تم تصميم القسم الأول من أداة المسح لجمع معلومات حول الخصائص الديموغرافية للمستجيبين. ويتم توضيح هذه الخصائص من أجل فحص ملف تعريف المستجيب وخصائصه. وهذا يتماشى مع الدراسات السابقة، على سبيل المثال، قام (عرفان وقاسم، 2008) بقياس خصائص العينة المستخدمة في دراستهم، وقد تضمنت المتغيرات الديموغرافية للمستجيبين، مثل العمر والجنس والمهنة والخبرة العملية. وحيث ضم (حسين وعجرم، 2011) نوع الوظيفة وأعلى مؤهل ونوع ترخيص البنك ونوع البنك كخصائص للمجيبين والبنك.

يوضح الجدول (أ.2.4) صورة البنوك، وتظهر نتائج البنوك الإجمالية أن 118 من أصل 150 (78.7%) من البنوك هي بنوك محلية في حين أن 32 من أصل 150 (21.3%) من البنوك هي بنوك أجنبية. وتظهر نتائج البنوك الإسلامية أن 60 من أصل 75 (80%) من البنوك محلية بينما 15 من أصل 75 من البنوك الأجنبية. وتظهر نتائج البنوك التقليدية أن 58 من أصل 75 (77.3%) من البنوك هي بنوك محلية في حين أن 17 من أصل 75 (22.7%) من البنوك هي بنوك أجنبية.

الجدول (أ.2.4) ملف البنك

البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية		البنوك بشكل عام		البند	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
77.3	58	80.0	60	78.7	118	المحلي	ملكية البنك
22.7	17	20.0	15	21.3	32	الاجنبي	
100	75	100	75	100	150	المجموع	

يوضح الجدول (ب.2.4) سمات المجيبين، تظهر نتائج الجدول (ب.2.4) أن جنس 127 من أصل 150 (84.7%) من المجيبين من الذكور، في حين أن 23 من أصل 150 (15.3%) من الإناث، 66 من أصل 75 (88%) من المجيبين على البنوك الإسلامية هم من الذكور، في حين أن 61 من أصل 75 (81%) من المجيبين من البنوك التقليدية هم من الذكور، 9 من أصل 75 (12%) من المجيبين على المصارف الإسلامية هم من الإناث، في حين أن 14 من أصل 75 (19%) من المجيبين من البنوك التقليدية هم من الإناث.

تشير النتائج إلى أن 58% من المستجيبين ينتمون إلى الفئة العمرية من 35 إلى 44 في جميع البنوك، يليهم حوالي 31% من المستجيبين ينتمون إلى الفئة العمرية من 25 إلى 34. وتبين نتائج

البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية أن 57% و59% من المجيبين إلى الفئة العمرية من 35 إلى 44، يليها 35% من المجيبين من البنوك الإسلامية الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 25 إلى 34%، بينما ينتمي 28% من البنوك التقليدية إلى الفئة العمرية من 25 إلى 34، 7% تتراوح أعمار المستجيبين للمصارف الإسلامية بين 45 و55 سنة، بينما 12% تتراوح نسبة المستجيبين للمصارف التقليدية بين 45 و55 سنة.

تظهر نتائج المتغير التعليمي أن 91% تقريباً من المجيبين يحملون درجة الماجستير يليهم 4% يحملون درجة الدكتوراه. 89% و92% ممن أجابوا على المصارف الإسلامية والتقليدية حاصلون على درجة الماجستير على التوالي.

تم تحليل نتائج متغير "مجال الدراسة" لفحص التخصص التعليمي للمستجيبين الذين كانوا يستجيبون لاستبيان ممارسات إدارة المخاطر. وتبين أن حوالي 48% من المستجيبين للبنك مختصون بالتمويل (المالية)، يليهم 29% في إدارة الأعمال، و12% في الاقتصاد، و5% في المحاسبة، و3% في الإحصاء، أظهرت نتائج البنوك الإسلامية والتقليدية أن 52% و44% من المجيبين مختصون بمجال التمويل (المالية). تظهر نتائج متغير "التأهيل المهني" أن 19% فقط من المستجيبين لديهم مؤهل مهني مثل CFA و ACCA والمحاسبة القانونية.

الجدول (2.4.ب) ملف المستجيبين

البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية		البنوك بشكل عام		الموضوع	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
81.3	61	88.0	66	84.7	127	ذكر	جنس
18.7	14	12.0	9	15.3	23	أنثى	المستجيب
100	75	100	75	100	150		
28.0	21	34.7	26	31.3	47	25-34	
58.7	44	57.3	43	58.0	87	35-44	
12.0	9	6.7	5	9.3	14	45-54	عمر
1.3	1	1.3	1	1.3	2	55-64	المستجيب
0	0	0	0	0	0	65+	
100	75	100	75	100	150		
0	0	4.0	3	2.0	3	شهادة دبلوم	
0	2	4.0	3	3.3	5	بكالوريوس	التعليم
92.0	69	89.3	67	90.7	136	الماجستير	
5.3	4	2.7	2	4.0	6	دكتوراه	
100	75	100	75	100	150		

44.0	33	52.0	39	48.0	72	المالية	
2.7	2	6.7	5	4.7	7	محاسبة	
14.7	11	9.3	7	12.0	18	اقتصاد	
29.2	22	29.3	22	29.3	44	إدارة الأعمال	مجال
2.7	2	2.7	2	2.7	4	الإحصاء	الدراسة
1.3	1	0	0	0.7	1	هندسة المالية	
1.3	1	0	0	0.7	1	تكنولوجيا معلومات	
4.0	3	0	0	2.0	3	الآخرين	
100	75	100	75	100	150		
5.3	4	1.3	1	3.3	5	محلل مالي معتمد	
0	0	1.3	1	0.7	1	مدير المخاطر المالية	المؤهل
0	0	0	0	0	0	خبير مخاطر معتمد	المهني
0	0	0	0	0	0	الاكتواري (FSA/ASA/ FIA)	
4.0	3	1.3	1	2.7	4	محاسبة قانونية	
10.7	8	14.7	11	12.7	19	الآخرين	
80.0	60	81.3	61	80.7	121	لا يمكن تطبيقه	
100	75	100	75	100	150		

#### 3.1.4 الإحصاء الوصفي

يوضح الجدول (3.4) القيمة المتوسطة بناءً على الاستجابات على مقياس تربيعة مكون من تسع عبارات حول فهم المخاطر وإدارة المخاطر (URRM) هي 5.8356 و 5.8504 للمصارف الإسلامية والتقليدية على التوالي. لا يظهر المتوسط العام أي اختلاف كبير بين استجابات البنوك الإسلامية والتقليدية. تم إعطاء أعلى متوسط للبنك الإسلامي (6.2933 بانحراف معياري 0.5396) والبنك التقليدي (6.3200 بانحراف معياري 0.5963) إلى البيان 5 الذي ينص على أن "إدارة المخاطر مهمة لنجاح وأداء البنك".

يتم إعطاء أدنى متوسط للبيان 7 الذي ينص على أن "هدف مصرفك هو توسيع تطبيقات تقنية إدارة المخاطر المتقدمة" من قبل الإسلامي (5.0267 مع انحراف معياري 1.5419) والمصارف التقليدية (5.4533 مع انحراف معياري 1.1185). يوضح هذا البيان أن البنوك التقليدية أكثر ميلاً لتوسيع تقنيات إدارة المخاطر الحالية بتقنيات متقدمة من البنوك الإسلامية.

ويوضح البيان 2 الذي ينص على "تحديد مسؤولية إدارة المخاطر بوضوح وفهمها عبر البنك" اختلافاً في متوسط القيمة الإسلامية (5.7067 بانحراف معياري 0.7492) والبنوك التقليدية (5.8667)

بانحراف معياري (0.7593). يبدو أن موظفي إدارة البنوك التقليدية يفهمون مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أوضح من موظفي البنوك الإسلامية. في حين أن البيان 9 "تطبيقات تقنيات إدارة المخاطر لخفض التكاليف أو الخسائر المتوقعة" يوضح أن الاستجابات التي قدمها البنك الإسلامي (6.1333) مع انحراف معياري (0.7039) أعلى من تلك الخاصة بالبنوك التقليدية (5.9733) مع انحراف معياري (1.0523).

وبالمثل، يظهر البيان 8 استجابة متوسطة عالية من قبل المجيبين من البنوك الإسلامية (6.2800) مع انحراف معياري (0.7270) من المجيبين من البنوك التقليدية (6.1467) مع انحراف معياري قدره (0.7831). يتضح من هذا البيان أن البنوك الإسلامية تركز أكثر على المراجعة والتقييم المستمر للتقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر.

#### الجدول 3.4 : الردود على البيانات حول فهم المخاطر وإدارة المخاطر (URRM).

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية		البيانات	رقم
	متوسط القيمة	الانحراف المعياري		
0.7621	5.653	0.6733	5.7067	1- هناك فهم مشترك لإدارة المخاطر عبر البنك .
0.7593	5.8667	0.7492	5.7067	2- تم تحديد مسؤولية إدارة المخاطر بوضوح وفهمها في جميع أنحاء البنك
0.8557	5.7467	0.6943	5.7600	3- يتم إبلاغ سياسة إدارة المخاطر على طول الخط وفهمها جيداً من قبل جميع الأطراف المعنية (المخاطرين ومراجعي المخاطر وما إلى ذلك).
1.0531	5.8400	0.8274	5.8667	4- إن المساءلة عن إدارة المخاطر محددة بوضوح ومفهومة في جميع أنحاء البنك.
0.5963	6.3200	.53960	6.2933	5- إدارة المخاطر مهمة لنجاح وأداء البنك.
0.9514	5.6533	.63869	5.7467	6- تطبيق التقنيات الأكثر تطوراً في إدارة المخاطر أمر حيوي.

1.1185	5.4533	1.5419	5.0267	الهدف من البنك الذي تتعامل معه هو توسيع تطبيقات تقنية إدارة المخاطر المتقدمة.	-7
0.7831	6.1467	0.7270	6.2800	من المهم بالنسبة للمصرف الذي تتعامل معه التركيز على المراجعة والتقييم المستمر للتقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر	-8
1.0523	5.9733	0.7039	6.1333	تطبيقات تقنيات إدارة المخاطر تقلل التكاليف أو الخسائر المتوقعة.	-9
5.8504		5.8356		المعدل	

يعرض الجدول (4.4) المتوسط والانحراف المعياري في ستة بيانات حول تحديد المخاطر من قبل مجموعتين، أي البنوك الإسلامية والتقليدية. يوضح المتوسط العام أن متوسط قيمة البنوك التقليدية (5.4867) أعلى من البنوك الإسلامية (5.2489) في تحديد المخاطر. ويتم إعطاء أعلى متوسط للبيان 2 من قبل البنوك الإسلامية (6.1867) مع انحراف معياري قدره (0.8002)، والذي ينص على أن "تحديد المخاطر هو عملية مستمرة في البنك على مستوى المعاملات والمحافظ". حيث يتم إعطاء أعلى متوسط للبيان 1 من قبل المجيبين على الخدمات المصرفية التقليدية (6.3333) مع انحراف معياري يبلغ (0.6224)، مما يشير إلى أن "مصرفك يقوم بتحديد شامل ومنهجي لمخاطرة المتعلقة بكل من أهدافه وأغراضه المعلنة". تم إعطاء أدنى استجابة للبيان 3 الذي يشير إلى أن "البنك يجد صعوبة في تحديد أولوياته الرئيسية وتحديد أولوياتها" من قبل الإسلامي (3.4667) مع انحراف معياري (1.5538) والمصارف التقليدية (3.5733) مع انحراف معياري (1.9602). مما يعني أن كلا النوعين من البنوك يختلفان إلى حد ما مع البيان. تظهر الردود على جميع بيانات تحديد المخاطر متوسط قيمة أعلى للبنوك التقليدية من البنوك الإسلامية باستثناء البيان 6.

الجدول (4.4): الردود على البيانات حول تحديد المخاطر (RI).

رقم	البيانات	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
		متوسط القيمة	الانحراف المعياري	متوسط القيمة	الانحراف المعياري
-1	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتحديد شامل ومنهجي لمخاطره المتعلقة بكل من أهدافه وغاياته المعلنة.	6.0400	0.7959	6.3333	0.6224
-2	تحديد المخاطر هو عملية مستمرة في البنك الخاص بك على مستوى المعاملات والمحافظ.	6.1867	0.8002	6.3067	0.6570
-3	يجد البنك صعوبة في تحديد المخاطر الرئيسية وتحديد أولوياتها.	3.4667	1.5538	3.5733	1.9602



1.0654	5.8000	0.9054	5.4667	4- يتم التعرف على التغييرات في المخاطر وتحديدها مع قواعد ومسؤوليات البنك.
1.5384	4.8933	1.4884	4.3067	5- يدرك البنك الذي تتعامل معه نقاط القوة والضعف في أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الأخرى.
0.8620	6.0133	0.7706	6.0267	6- قام البنك الذي تتعامل معه بتطوير وتطبيق إجراءات لتحديد فرص الاستثمار بشكل منهجي.
5.4867		5.2489		المعدل

يقدم الجدول (5.4) أدناه المتوسط والانحراف المعياري لتقييم المخاطر وتحليلها، والذي يتم حسابه بواسطة سبعة بيانات. وبشكل عام، فإن المتوسط يوضح أن متوسط استجابة البنوك الإسلامية (5.9143) أعلى من البنوك التقليدية (5.8362). تم إعطاء أعلى متوسط قيمة (6.2533) مع انحراف معياري (0.9167) إلى البيان 3 الذي يوضح أن "المصرف الذي تتعامل معه يقيم المخاطر باستخدام طريقة التحليل الكمي" من قبل البنوك الإسلامية. وحيث أن أعلى قيمة متوسطة (6.1200) مع انحراف معياري يبلغ (0.6358) معطاة للبيان 4 الذي يشير إلى "يقوم مصرفك بتحليل وتقييم الفرص التي لديه لتحقيق الأهداف" بواسطة البنوك التقليدية. تظهر نتائج البيان الأول والثاني والثالث والخامس متوسط القيمة الأعلى للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. في حين تظهر نتائج البيانين 4 و7 متوسط القيمة الأعلى للمصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.

الجدول (5.4): الردود على البيانات حول تقييم المخاطر وتحليلها (RAA).

رقم	البيانات	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
		متوسط القيمة	الانحراف المعياري	متوسط القيمة	الانحراف المعياري
1-	يقيم البنك الذي تتعامل معه احتمالية حدوث المخاطر.	6.0800	0.5872	5.7200	1.1337
2-	يقوم البنك الخاص بك بتقييم المخاطر باستخدام طرق التحليل النوعي (على سبيل المثال، مرتفع ومتوسط ومنخفض).	5.3600	1.2262	5.2400	1.4781
3-	يقوم البنك الخاص بك بتقييم المخاطر باستخدام طريقة التحليل الكمي.	6.2533	0.9167	6.0133	1.2246
4-	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتحليل وتقييم الفرص التي لديه لتحقيق الأهداف.	5.9867	0.7442	6.1200	0.6358
5-	تتضمن استجابة البنك الخاص بك لتحليل المخاطر تقييماً لتكاليف وفوائد كل مخاطر ذات صلة.	5.8800	0.6567	5.8400	0.7359

0.6459	6.0400	0.6665	6.0400	تتضمن استجابة البنك لتحليل المخاطر تحديد أولويات المخاطر واختيار تلك التي تحتاج إلى تطبيق للإدارة النشطة.	-6
0.6142	5.8800	0.6367	5.8000	تتضمن استجابة البنك لتحليل المخاطر تحديد أولويات علاجات المخاطر حيث توجد قيود على الموارد لتنفيذ معالجة المخاطر.	-7
	5.8362		5.9143	المعدل	

يعرض الجدول (6.4) الردود على خمسة عشر بياناً حول ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية. يُظهر المتوسط العام أن متوسط استجابة البنوك التقليدية (5.9964) أعلى من متوسط استجابة البنوك الإسلامية (5.7493)، مما يدل على ممارسات أفضل لإدارة المخاطر من قبل البنوك التقليدية. يتم إعطاء أعلى قيمة متوسطة (6.3867 مع انحراف معياري يبلغ 0.6127) للبيان 10 الذي ينص على أن "البنك الذي تتعامل معه يجد صعوبة كبيرة في استثمار الأموال في قطاع معين من الاقتصاد" من قبل البنوك الإسلامية. حيث أن أعلى قيمة متوسطة (6.3867 مع انحراف معياري يبلغ 0.5903) للبنوك التقليدية يتم إعطاؤها للبيان 4 الذي يوضح أن "الإدارة التنفيذية لمصرفك تراجع بانتظام أداء البنك في إدارة مخاطر أعماله".

تم إعطاء أدنى قيمة متوسطة للبيان 7 الذي يوضح أن "البنك الذي تتعامل معه يشدد على توظيف أشخاص مؤهلين تأهيلاً عالياً لديهم معرفة بإدارة المخاطر" من قبل الإسلامي (4.7333 مع انحراف معياري 1.3288) والمصارف التقليدية (5.2800 بانحراف معياري 1.0725). نتائج إجابات البنك الإسلامي المتوسطة في البيانيين 6 و7 منخفضة للغاية مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية ليست فعالة هي توفير التدريب على إدارة المخاطر لموظفيها ولا تؤكد على توظيف متخصصين في المخاطر. تشير الردود المتوسطة الواردة في البيان 12 و13 و14 إلى أن كلا النظامين المصرفيين مهتمان لاتفاق بازل حيث أن القيمة المتوسطة أعلى من 6، مما يشير إلى أن موظفي المصارف الإسلامية والتقليدية على دراية باتفاق بازل الرأسمالي الذي تم تقديمه لتحسين الكفاءة إدارة المخاطر في البنوك والانحراف المعياري للبيان 12 و13 و14 منخفض مما يشير إلى أن نقاط البيانات أقرب إلى متوسط القيم.

تظهر نتائج البيان الأول أن المستجيبين لكلا النظامين المصرفيين يتفقون مع البيان الذي ينص على أن "سياسة إدارة المخاطر في البنك تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف موظفي البنك". وحيث أن نتائج البيانيين 5 و8 تظهر أن المستجيبين من كلا البنكين يتفقان إلى حد ما على توثيق ممارسات إدارة المخاطر في البنك والتواصل من أعلى لأسفل لإجراءات إدارة المخاطر في البنك. تظهر نتائج

البيان 15 أن متوسط استجابة البنك التقليدي يقترب من 6 مما يدل على أن المجيبين من البنوك التقليدية راضون أكثر عن ممارسات إدارة المخاطر في مصرفهم. حيث تبلغ نتائج متوسط قيمة البنوك الإسلامية 5.74 مما يعني أن المستجيبين للمصارف الإسلامية راضون إلى حد ما عن ممارسة إدارة المخاطر، لكنهم يعتبرون أن هناك إمكانية لتحسين ممارسات إدارة المخاطر.

الجدول 6.4: الردود على البيانات حول ممارسات إدارة المخاطر (RMP)

رقم	البيانات	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
		متوسط القيمة	الانحراف المعياري	متوسط القيمة	الانحراف المعياري
1	تحدد سياسة إدارة المخاطر في البنك بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف موظفي البنك.	6.0000	0.7352	6.1733	0.6012
2	إدارة المخاطر من أهداف البنك الخاص بك.	5.2533	1.3161	5.9600	0.7248
3	البنك الذي تتعامل معه فعال للغاية في المراجعة التعليق المستمر على استراتيجيات إدارة المخاطر والأداء.	5.9467	0.9137	6.1333	0.6003
4	تراجع الإدارة التنفيذية لمصرفك بانتظام أداء البنك في إدارة مخاطر أعماله.	6.2000	0.5927	6.3867	0.5903
5	يتم توثيق إجراءات وعمليات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف الذي تتعامل معه وتقديم إرشادات للموظفين حول إدارة المخاطر.	5.4533	1.0817	5.7867	0.9485
6	تشجع سياسة البنك الذي تتعامل معه برامج التدريب في مجالات إدارة المخاطر والأخلاقيات.	4.9333	1.5275	5.8933	0.7635
7	يشدد البنك الذي تتعامل معه على توظيف أشخاص مؤهلين تأهيلاً عالياً لديهم معرفة بإدارة المخاطر.	4.7333	1.3288	5.2800	1.0725

0.9909	5.6667	0.7562	5.6800	8	يتم نقل سياسة إدارة المخاطر من أعلى إلى أسفل في البنك الخاص بك.
0.6186	6.3200	0.7352	6.2000	9	لدى البنك الذي تتعامل معه عملية شاملة لإدارة المخاطر (بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة العليا) لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ والتحكم في جميع المخاطر المادية في الوقت المناسب.
0.9803	6.2800	0.6127	6.3867	10	يجد البنك الذي تتعامل معه أن من الخطر للغاية استثمار الأموال في قطاع معين من قطاعات الاقتصاد
1.0557	5.4400	1.2644	5.3200	11	تتسم استراتيجية إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه بالمرونة الكافية للتعامل بسرعة وكفاءة مع جميع المخاطر.
0.5927	6.2000	0.9237	6.1067	12	سيؤدي تطبيق اتفاقية بازل 2 واتفاقية بازل 3 إلى تحسين الكفاءة وممارسات إدارة المخاطر في البنوك بشكل عام وخاصة في البنك الذي تتعامل معه.
0.5462	6.1600	0.5243	6.0933	13	ينفذ البنك بنجاح مبادئ / لجنة بازل والبنك المركزي فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
0.5875	6.2933	0.6232	6.1733	14	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة فيما يتعلق بملف تعريف المخاطر والسوق وظروف الاقتصاد الكلي.
0.6969	5.9733	0.9703	5.7600	15	أنا أعتبر مستوى ممارسات إدارة المخاطر في البنك الخاص بي ممتازاً.
	5.9964		5.7493		المعدل

يوضح الجدول (7.4) متوسط الردود لرصد ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير بناءً على تسعة بيانات. يظهر المتوسط العام أنه لا يوجد فرق كبير بين مراقبة المخاطر والإبلاغ بين البنوك الإسلامية (5.9482) والمصارف التقليدية (5.9630). أعلى قيمة متوسطة (6.1067) مع انحراف معياري (0.5345)، مقدمة للبيان 1 "مراقبة فعالية إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من تقارير الإدارة الروتينية في البنك الخاص بك" وبيان 8 (6.1067) بانحراف معياري (0.7635) إن الهيكل التنظيمي لمصرفك يعزز المراقبة والسيطرة على المخاطر التي تتخذها البنوك الإسلامية. وحيث أن أعلى قيمة متوسطة (6.1067) مع انحراف معياري يبلغ (0.7959) للبنك التقليدي يتم إعطاؤها للبيان 6 الذي ينص على "إدارة البنك الذي تتعامل معه تراقب تنفيذ سياسة إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة". يتم إعطاء أدنى قيمة متوسطة للبيان 2 من قبل البنوك الإسلامية (5.8133) مع انحراف معياري (0.8806) في حين أن أدنى متوسط للبنك التقليدي (5.8267) مع انحراف معياري (1.0574) معطى للبيان 9.

الجدول (7.4): الردود على البيانات حول مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها (RMR).

البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية		البيانات	رقم
الانحراف المعياري	متوسط القيمة	الانحراف المعياري	متوسط القيمة		

0.6358	5.8800	0.5345	6.1067	1- تعد مراقبة فعالية إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من تقارير الإدارة الروتينية في البنك الذي تتعامل معه.
0.6127	5.9467	0.8806	5.8133	2- مستوى السيطرة من قبل البنك مناسب للمخاطر التي يواجهها.
0.6344	5.9467	0.6757	5.9467	3- تدعم عمليات إعداد التقارير والتواصل داخل البنك الإدارة الفعالة للمخاطر.
0.6301	5.8533	0.7173	5.8400	4- تتضمن استجابة البنك للمخاطر تقييمًا لفعالية الضوابط الحالية واستجابات إدارة المخاطر.
0.5688	5.9733	0.6786	5.8400	5- تتضمن استجابة البنك للمخاطر خطط عمل في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمخاطر المحددة.
0.6056	6.1067	0.7959	5.9600	6- تقوم إدارة البنك الذي تتعامل معه بمراقبة تنفيذ سياسة إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة.
0.6459	6.0400	0.6865	5.9600	7- تراقب إدارة البنك الذي تتعامل معه بانتظام فعالية نظام إدارة المخاطر.
0.6189	6.0933	0.7635	6.1067	8- يعزز الهيكل التنظيمي لمصرفك من المراقبة والتحكم في المخاطر التي يتم اتخاذها.
1.0574	5.8267	0.9363	5.9600	9- رئيس إدارة المخاطر / وظيفة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن مراقبة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه.
5.9630		5.9482		المعدل

يوضح الجدول (8.4) أدناه متوسط إجابات 10 بيانات حول تحليل مخاطر الائتمان. والمتوسط العام لمتوسط قيمة البنوك التقليدية (6.3520) أعلى بقليل من متوسط البنوك الإسلامية (6.2987). يتم إعطاء أعلى متوسط للبنك الإسلامي (6.5067) مع انحراف معياري (0.5294) إلى البيان 2 الذي ينص على أنه "قبل منح القروض، يقوم البنك بإجراء تحليل محدد يشمل شخصيات العميل، والقدرة، والضمانات، ورأس المال والظروف"، في حين أن أعلى متوسط قيمة البنك التقليدي (6.5067) مع انحراف معياري يبلغ (0.6232) تعطى للبيان 4 الذي يشير إلى أن "سياسة الائتمان تتناسب مع سياسة إدارة المخاطر الشاملة". ومن الواضح من كل عبارات تحليل المخاطر الائتمان بأن القيمة المتوسطة أكبر أو أقرب إلى 6 مما يعني أن المجيبين يوافقون على جميع البيانات. كما أنه مؤشر على التحليل الفعال لمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية.

الجدول (8.4): الردود على البيانات حول تحليل مخاطر الائتمان (CRA)

البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية		البيانات	تصنيف
الانحراف معياري	متوسط القيمة	الانحراف معياري	متوسط القيمة		

0.6570	6.3067	0.5773	6.2667	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتحليل الجدارة الائتمانية قبل منح القروض.	-1
0.6224	6.4667	0.5294	6.5067	قبل منح القروض ، يجري البنك الذي تتعامل معه تحليلاً محدداً يشمل شخصيات العميل وقدرته و ضماناته ورأس ماله وظروفه.	-2
0.5982	6.4400	0.6969	5.9733	يتم تصنيف المقرضين وفقاً لعامل الخطر (تصنيف المخاطر) في البنك الذي تتعامل معه.	-3
0.6232	6.5067	0.5927	6.2000	تتناسب سياسة الائتمان مع سياسة إدارة المخاطر الشاملة.	-4
0.7059	5.9600	0.6053	6.2800	يحصل البنك الذي تتعامل معه على معلومات حول المقرضين من مكتب المعلومات الائتمانية.	-5
0.8542	6.4000	0.5669	6.3867	وضعت إدارة البنك الذي تتعامل معه حدود ائتمانية لشرائح العملاء المختلفة والقطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية وما إلى ذلك لتجنب تركيز الائتمان.	-6
0.6401	6.3200	0.5291	6.4800	يتم رصد مخاطر الائتمان بشكل منتظم وإبلاغ الإدارة العليا عنها.	-7
0.6826	6.4400	1.4571	6.2800	يوجد لدى مصرفك لجنة لإدارة مخاطر الائتمان للإشراف على وظيفة إدارة مخاطر الائتمان.	-8
0.5751	6.4400	0.5732	6.3200	تضمن إدارة الائتمان الموافقة الصحيحة واكتمال المستندات واستلام الضمانات والموافقة على الاستثناءات قبل صرف الائتمان.	-9
0.5890	6.2400	0.6529	6.2933	يراجع مجلس الإدارة بشكل دوري استراتيجية مخاطر الائتمان وسياسة الائتمان.	-10
	6.3520		6.2987	المعدل	

يقدم الجدول (9.4) متوسط الردود، بناءً على 11 بياناً حول تحليل مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية والتقليدية. يوضح المتوسط العام أن متوسط قيمة البنوك الإسلامية (6.0424) أعلى من متوسط قيمة البنوك التقليدية (5.9455)، مما يعني أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في إدارة مخاطر السيولة من البنوك التقليدية. هذه النتيجة مدعومة بدراسات سابقة<sup>1</sup>، يتم إعطاء أعلى قيمة متوسطة للبيان 8 الذي ينص على أن "لجنة إدارة مسؤولية الأصول مسؤولة عن مراجعة والتوصية بسياسات مخاطر السيولة في البنك الخاص بك" من قبل الإسلامي (6.2933 مع انحراف معياري 0.6930) وتقليدي (6.4400 مع انحراف معياري لـ 0.5982) المستجيبين للبنك، وهو مؤشر على أهمية لجنة إدارة مطلوبات الأصول.

حيث أنه تم إعطاء أدنى متوسط للبيان 11 الذي يشير إلى أن "البنك الذي تتعامل معه يطبق اختبار الضغط على أساس القيمة المعرضة للخطر (VAR) كأداة لإدارة مخاطر السوق" من قبل الإسلامي (5.5867 مع انحراف معياري 1.0792) والتقليدي (4.8133 مع انحراف معياري 1.5218) البنوك. يتضح من النتائج أن البنوك التقليدية لا تولي أهمية لاختبار الإجهاد بناءً على تقنية القيمة الافتراضية للمخاطر، في حين تستخدم البنوك الإسلامية تقنيات معقدة في التعامل مع مخاطر السوق.

تظهر معظم الردود التي تستند إلى بيانات تحليل مخاطر السيولة أكثر من 6 متوسط القيمة باستثناء البيانات 1 و5 و11 للمصارف الإسلامية، والبيانات 2 و4 و10 و11 للمصارف التقليدية. وهذا يعني أن المستجيبين يوافقون إلى حد ما على البيانات المذكورة أعلاه حول تحليل مخاطر السيولة في بنوكهم.

<sup>1</sup>Islam and Chowdhury (2007)، Ika and Abdullah (2011)، Jaffar and Manarvi (2011)، Usman and Khan (2012)

الجدول 9.4 : الردود على البيانات حول تحليل مخاطر السيولة (LRA).

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية		البيانات	رد	
	متوسط القيمة	الانحراف المعياري			متوسط القيمة
0.7039	6.1333	0.6098	5.9200	1	السيولة هي المحدد الرئيسي لسلامة القطاع المصرفي.
1.0023	5.9067	0.6716	6.1467	2	يحدد "مجلس الإدارة" استراتيجية مخاطر السيولة ، ولا سيما تحتمل البنك لمخاطر السيولة بناءً على توصية صادرة عن لجنة الخزنة والمخاطر.
0.7005	6.3200	0.6770	6.1200	3	تولي إدارة البنك الخاص بك الاعتبار الواجب للعامل الخارجي والداخلي الذي يشكل مخاطر السيولة أثناء صياغة سياسة السيولة.
0.6301	6.1867	0.6844	6.2667	4	تحدد سياسة البنك الذي تتعامل معه استراتيجية السيولة العامة (قصيرة وطويلة الأجل).
0.8300	5.6533	0.9078	5.6533	5	السياسة مرنة بما يكفي للتعامل مع ضغوط السيولة غير العادية.

0.6778	6.2000	0.7039	6.0667	يراجع مجلس الإدارة والإدارة العليا سياسة السيولة بانتظام في البنك الذي تتعامل معه.	6
0.6273	6.2800	0.6692	6.2267	تتألف لجنة إدارة المسؤولية عن الأصول من الإدارة العليا من كل مجال من مجالات العمليات الرئيسية في البنك الذي تتعامل معه.	7
0.5982	6.4400	0.6930	6.2933	لجنة إدارة خصوم الأصول مسؤولة عن مراجعة والتوصية بسياسات مخاطر السيولة في البنك الذي تتعامل معه.	8
0.6543	6.2400	0.5857	6.1467	حدد البنك الذي تتعامل معه الوسائل والطرق اللازمة لتلبية متطلبات التمويل الخاصة به.	9
1.4101	5.2267	0.9647	6.0400	يلعب اختبار الإجهاد وتحليل السيناريو دوراً محورياً في إطار إدارة مخاطر السيولة في البنك الذي تتعامل معه.	10
1.5218	4.8133	1.0792	5.5867	يطبق مصرفك اختبار الإجهاد بناءً على تقنية القيمة المعرضة للخطر (VAR) كأداة لإدارة مخاطر السوق.	11
	5.9455		6.0424	المعدل	

يوضح الجدول (10.4) متوسط الردود بناءً على 18 بياناً حول إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية. يوضح المتوسط العام أن متوسط قيمة البنوك التقليدية (5.8744) أعلى من متوسط قيمة البنوك الإسلامية (5.6983). تم تقديم أعلى متوسط استجابة (6.4000) مع انحراف معياري (0.9004) للبيان 12 "المدققون الداخليون مستقلون ومسؤولون بشكل مباشر أمام مجلس الإدارة" من قبل البنوك الإسلامية. حيث أن أعلى استجابة (6.4267) مع انحراف معياري يبلغ (0.5966) للبنوك التقليدية تعطى للبيان 18 الذي يوضح "الإفصاح البنكي يتضمن معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية". يُمنح أدنى متوسط للبيان 9 الذي يشير إلى أن "كبير مسؤولي المخاطر يطور ويراقب ويبلغ عن مقاييس المخاطر ليعكس بيان الرغبة في المخاطرة أمام لجنة المخاطر" من قبل الإسلامي (4.0400) بانحراف معياري (1.9413) والتقليدي (4.8933) مع انحراف معياري قدره (1.7977) البنوك متبوعة بالبيان 8 الذي يوضح "رئيس مسؤولي المخاطر يشرف على وظيفة إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه" هذه النتيجة هي مؤشر على ضعف دور رئيس إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية.



يعتبر عدم وجود رؤية لرئيس إدارة المخاطر (CRO) سبباً لضعف هيكلية إدارة المخاطر في البنوك في الأزمة المالية (Sabato,2010). وتتراوح نتائج معظم البيانات بين 5 و6.50 باستثناء البيانين 8 و9 للمصارف الإسلامية والتقليدية مما يدل على أن البنوك الإسلامية والتقليدية تؤكد على هياكل إدارة المخاطر داخل مصارفها ولكن هناك مجالاً للتحسين. على سبيل المثال، أعطى المجيبون على الخدمات المصرفية الإسلامية قيمة متوسطة منخفضة (5.2000 مع انحراف معياري يبلغ 1.2080) للبيان 2 الذي ينص على أن "مجلس إدارة البنك الذي تتعامل معه لديه مهارات ذات صلة تتعلق بالصناعة المالية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الالتزام بالوقت مع البنك". هذه معلومات مثيرة للقلق، حيث تم اعتبار نقص المعرفة والمهارة والوقت كسبب لأزمة الائتمان (Hashagen,2009) يوضح البيان 18 أن متوسط قيمة البنوك الإسلامية (5.4933 بانحراف معياري 1.2010) أقل من متوسط قيمة البنوك التقليدية (5.5467 وانحراف معياري 1.4265) مما يعني أن إنشاء البنك الإسلامي عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا أضعف من البنوك التقليدية.

الجدول 10.4 : الردود على البيانات المتعلقة بإدارة المخاطر (RG).

رقم	البيانات	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
		متوسط القيمة	الانحراف المعياري	متوسط القيمة	الانحراف المعياري
1	يوافق مجلس إدارة البنك الذي تتعامل معه ويشرف على إطار عمل الرغبة في المخاطرة، السياسات والعمليات لتطبيق إطار إدارة المخاطر في البنك.	5.8267	1.0183	6.0800	0.6928
2	يملك مجلس إدارة البنك الذي تتعامل معه المهارات ذات الصلة بالصناعة المالية وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الالتزام بالوقت مع البنك.	5.2000	1.2080	5.6800	0.9885
3	يقوم مجلس الإدارة بصياغة وتحديد مهام ومسؤوليات اللجان على مستوى المجلس (لجنة المخاطر، لجنة المراجعة) التي تتعامل مع إدارة المخاطر.	5.8000	0.5694	6.0933	0.7008

0.6386	6.2533	0.8182	6.2933	أعضاء لجنة إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه مستقلون ومؤهلون.	4
0.6836	6.2133	0.6716	6.1467	تقدم لجنة إدارة المخاطر سياسات واستراتيجيات كافية لإدارة المخاطر.	5
0.5376	6.1467	0.6954	6.0533	تقوم لجنة المخاطر بمراجعة توصيات مجلس الإدارة والتوصية باستراتيجية المخاطر وتشرف على تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر.	6
0.7228	5.7333	1.2954	5.5867	يقوم الرئيس التنفيذي بتطوير والتوصية باستراتيجية الأعمال العامة، واستراتيجية المخاطر، وبيان الرغبة في المخاطرة، وتحمل المخاطر.	7
1.7578	4.9333	1.8808	4.3867	يشرف رئيس قسم المخاطر على وظيفة إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه.	8
1.7977	4.8933	1.9413	4.0400	يقوم كبير مسؤولي المخاطر بتطوير مقاييس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير عنها لتعكس بيان الرغبة في المخاطرة أمام لجنة المخاطر.	9
0.6928	5.9200	0.6487	5.8933	يضمن المدققون الداخليون امتثال عمليات إدارة المخاطر لسياسات البنك.	10
0.7635	5.8933	0.7514	5.9467	يقوم المدققون الداخليون بتقييم فعالية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر.	11
البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية		البيانات	البنوك
الانحراف المعياري	متوسط القيمة	الانحراف المعياري	متوسط القيمة		
0.7347	5.9733	0.9766	5.7867	دور البنك المركزي فعال في الإشراف على عملية إدارة المخاطر في البنك الخاص بك.	13
0.6429	6.2133	0.7248	6.0400	يراجع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا تقارير المراجعة الداخلية وتقارير التحوط وتقرير الخبراء الخارجيين كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر.	14
0.9497	5.8267	0.7046	5.8267	تتوافق سياسات وممارسات المكافآت الخاصة بالمصرف مع الثقافة المؤسسية للبنك والأهداف طويلة المدى والاستراتيجية وبيئة التحكم.	15
1.0266	5.6000	1.1310	5.4667	يتجنب البنك الذي تتعامل معه سياسات التعويض التي تخلق حوافز للمخاطرة المفرطة.	16
1.0102	5.9200	0.6876	5.9867	يخضع البنك الذي تتعامل معه بطريقة شفافة.	17

0.5966	6.4267	1.1528	6.0933	يشمل الإفصاح البنكي الخاص بك معلومات عن الأمور التالية: أ) النتائج المالية والتشغيلية	18
1.4265	5.5467	1.2010	5.4933	ب) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين إدارة	
5.8744		5.6983		المعدل	

#### 2.4 التمثيل البياني للمخاطر وأساليب إدارة المخاطر المستخدمة من قبل البنوك

يعرض الجدول (11.4) ترددات ورتب طرق تحديد المخاطر التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية. ووفقاً للنتائج، فإن البنوك الإسلامية تستخدم "مسح المخاطر" في الغالب لتحديد مخاطره يليها "التفتيش من قبل موظفي البنك وتحليل البيانات المالية وتحليل السيناريو واختبار الضغط". وحيث تظهر النتائج أن "تحليل القوائم المالية" هو طريقة تحديد المخاطر الأكثر استخداماً في البنوك التقليدية ويتبعها "مسح المخاطر والتدقيق والتفتيش المادي واختبار الضغط وتحليل السيناريو والتفتيش من قبل موظفي البنك". أقل الطرق المستخدمة لتحديد المخاطر هي "تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر" في البنوك الإسلامية لأن هذه الطريقة تستخدم لتقييم أداء الأعمال ولكن ليس لتحديد المخاطر و "قياس الأداء" في البنوك التقليدية.

جدول (11.4): تحليل التردد وتصنيف طرق تحديد المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية.

الترتيب	البنوك الإسلامية	الترتيب	البنوك التقليدية	طرق تحديد المخاطر
5	40	2	51	التفتيش من قبل موظفي البنك
2	48	6	41	المراجعة والتفتيش المادي
1	51	3	47	تحليل القوائم المالية
2	48	1	53	مسح المخاطر
7	21	9	24	تحليل العملية
8	16	11	16	تحليل SWOT
0	0	8	29	التفتيش من قبل أعضاء هيئة الرقابة
9	8	7	30	المرجعية
4	43	4	43	تحليل السيناريو
6	25	10	20	الاتصال الداخلي
3	45	5	42	اختبار الإجهاد

10	5	12	4	الآخرين
----	---	----	---	---------

يلخص الجدول (12.4) نتيجة أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتقليدية. يتم منح الرتب الخمسة الأولى للمخاطر التالية، "مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر معدل العائد" من قبل البنوك الإسلامية. وحيث أنه تم منح الرتب الخمسة الأولى للمخاطر التالية، "مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية ومعدل الفائدة" من قبل البنوك التقليدية. كما هو الحال مع البنوك التقليدية، يُنظر إلى مخاطر الائتمان على أنها أكثر أنواع المخاطر ذات الصلة التي تواجهها البنوك الإسلامية. ويبرر ذلك حقيقة أن المصدر الأكثر شعبية للتمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية هو المرابحة التي تحمل مستويات تخلف عالية (Rosly, 2011). تواجه البنوك الإسلامية مخاطر سيولة أعلى بسبب نقص أسواق المال النشطة المتوافقة مع الشريعة والتي يمكن أن تتعامل مع أدوات الشريعة بشكل عام<sup>1</sup>، لا يوجد فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تصنيف أنواع المخاطر التي تواجهها. إن الخطر التشغيلي المتزايد هو إحاء بنقص التعليم والتدريب وضعف نظام الرقابة الداخلية أو قد يكون هناك نقص في الفهم بين موظفي البنك. كما تحتل مخاطر الصرف الأجنبي المرتبة السادسة من قبل كل من البنوك الإسلامية والتقليدية. إن وجود مخاطر صرف العملات الأجنبية هو تلميح إلى عدم استقرار الاقتصاد بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والمالية.

<sup>1</sup> (Masood and Bellalah. 2012)، 2010، Iqbal and Mirakhor، 2011، Hussain and Al-Ajmi، 2012.

جدول (12.4): تكرار وتصنيف أنواع المخاطر الموجودة في البنوك الإسلامية والتقليدية.

الرتب	البنوك الإسلامية	الرتب	البنوك التقليدية	أنواع المخاطر
1	71	1	75	مخاطر الائتمان
4	45	4	58	المخاطر التشغيلية
3	52	2	66	مخاطر السيولة
6	34	6	32	مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
-	0	5	34	مخاطر معدل العائد IB
5	41	-	0	مخاطر سعر الفائدة CB
2	58	3	62	مخاطر السوق
10	19	12	17	المخاطر الاستراتيجية
11	16	11	21	مخاطر الملائمة
9	20	10	22	المخاطر التنظيمية
8	24	13	13	خطر قانوني

7	29	7	30	مخاطر السمعة
-	0	9	23	مخاطر الشريعة
11	16	8	27	مخاطر الأسهم
12	11	15	6	مخاطر التحوط
11	16	14	11	مخاطر الشفافية
-	0	16	2	الآخرين

يلخص الجدول (13.4) نتيجة تقنيات قياس المخاطر التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية. إن أهم خمس طرق لقياس المخاطر تستخدمها البنوك الإسلامية هي: "تحليل الفجوة، التصنيف الائتماني للمستثمرين المحتملين، القيمة المعرضة لـ خطر (VAR)، نظام التصنيف الداخلي، وتقدير أسوأ السيناريوهات". هذه النتائج تشبه إلى حد ما تلك التي أبلغ عنها (Ariffin&Kassim,2011) وذكروا أن البنوك الإسلامية تستخدم التصنيفات الائتمانية، وتحليل الفجوات، وتحليل المدة، وتقنيات مطابقة الاستحقاق بشكل أكثر شيوعاً. بالإضافة إلى ذلك (Norainietal,2009) أكد أن البنوك الإسلامية لا تستخدم تقنيات قياس المخاطر المتقدمة تقنياً باستثناء "تقنية تصنيف المخاطر القائمة على أساس داخلي" و "تقدير السيناريو الأسوأ". تتفق نتائج الدراسة أيضاً مع نتائج (Rosman&Rahman,2010) الذين خلصوا إلى أن البنوك الإسلامية ليست كذلك استخدام تقنيات متقدمة تقنيا لقياس التعرض للمخاطر. نتائج (Moknietal,2014) توضح أن البنوك الإسلامية تستخدم تقنية VAR لمشتقات الائتمان، والأوراق المالية المدعومة بالأصول، والدخل الثابت، وصرف العملات الأجنبية، والأسهم، والسلع.

وحيث أن أفضل خمسة أساليب لقياس المخاطر تستخدمها البنوك التقليدية هي "التصنيفات الائتمانية للمستثمرين المحتملين، ونظام التصنيف الداخلي، وتحليل المدة، وتقنيات المحاكاة، وتحليل الثغرات". تقنيات قياس المخاطر الأقل مرتبة التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية هي "الأرباح المعرضة للخطر"، وتقنيات "معدل العائد المعدل على رأس المال". بشكل عام، لوحظ تغيير كبير في تقنيات قياس المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية. ذكر (أحمد، 2011) أن التصنيف الائتماني للمستثمرين المحتملين هو أكثر أساليب قياس المخاطر شيوعاً في البنوك التجارية. يستخدم أسلوب تحليل مطابقة الاستحقاق بشكل شائع لإدارة مخاطر السيولة في البنوك. علاوة على ذلك، يتم استخدام تحليل المدة لإدارة الترميز أو مخاطر أسعار الفائدة. يستخدم (RAROC) لتحديد المخاطر والأداء العام للبنوك. قال المجيبون على البنوك الإسلامية أنهم يستخدمون أيضاً PVBP والمبالغ النظرية، وتحليل الحساسية، والجمع بين الحدود المختلفة كتقنيات قياس المخاطر الأخرى، في حين

قال المستجيبون المصرفيون التقليديون إنهم يستخدمون تحليل المحفظة، ICAAP والتصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف الخارجية كتقنيات أخرى لقياس المخاطر.

جدول (13.4): تكرارات وترتيب تقنيات قياس المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية

الترتيب	البنوك الإسلامية	الترتيب	البنوك التقليدية	تقنيات قياس المخاطر
1	58	2	52	التصنيفات الائتمانية المرتقبة المستثمرين
5	39	1	57	تحليل الفجوات
3	53	5	38	تحليل المدة
7	30	6	27	تحليل مطابقة النضج
10	13	9	19	الأرباح المعرضة للخطر
8	25	3	43	القيمة المعرضة للخطر
4	40	8	21	تقنيات المحاكاة
2	56	4	42	نظام التصنيف الداخلي
6	35	5	38	تقدير أسوأ سيناريو
9	17	7	25	العائد المعدل على رأس المال
11	3	10	9	الآخرين

يوضح الجدول (14.4) ترددات وتقنيات تخفيف المخاطر التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتقليدية. يأتي ترتيب "الضمانات الإضافية" في المرتبة الأولى من قبل المجيبين من البنوك الإسلامية والتقليدية من بين التقنيات الأخرى. ويحتل مستخدمو البنوك الإسلامية المرتبة الثانية في تصنيف المخاطر الداخلية، في حين تأتي "الضمانات" في المرتبة الثانية من قبل المجيبين من البنوك التقليدية. التقنية الثالثة الأكثر استخدامًا من قبل المجيبين على الصيرفة الإسلامية هي "الضمانات"، في حين أن "تصنيف المخاطر الداخلية" يحتل المرتبة الثالثة من قبل البنوك التقليدية. يحتل البنك الإسلامي المرتبة الرابعة في "مخصصات خسائر القروض". يتم تصنيف "المعاوضة خارج الميزانية" و "المعاوضة في الميزانية العمومية" كخامس أكثر تقنيات تخفيف المخاطر استخدامًا من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية. إن أقل أساليب تخفيف المخاطر استخدامًا من قبل المجيبين للمصارف الإسلامية والتقليدية هي مقايضات معدلات الربح ومقايضات التخلف عن سداد الائتمان. تتوافق نتائج البنك الإسلامي مع نتائج دراسة أجراها (Ariffin&Kassim,2011). وقال المجيبون على البنوك التقليدية إنهم يستخدمون المشتقات، استراتيجيات التحوط، ووضع علامة على تقييم السوق على أنها تقنيات تخفيف المخاطر، بينما قال

المجيبون على البنوك الإسلامية أنهم يستخدمون "مقايضات العملات". خيارات صرف العملات الأجنبية الثالثة، والتأمين الإسلامي (التكافل) "كطرق أخرى لتخفيف المخاطر.

جدول (14.4): تكرارات وترتيبات تقنيات تخفيف المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية.

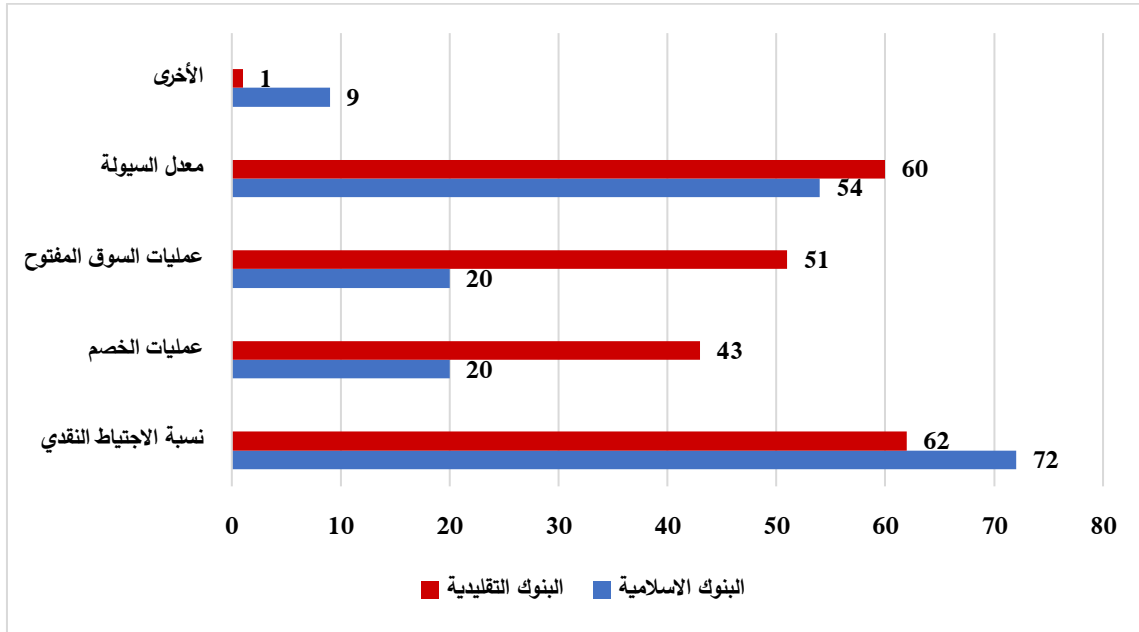
الترتيب	البنوك الإسلامية	الترتيب	البنوك التقليدية	تقنيات تخفيف المخاطر
1	61	1	70	ترتيب جانبي
9	22	7	29	ترتيب الطرف الثالث
4	39	7	29	مخصص فقدان القرض
5	36	6	38	على الميزانية العمومية
6	33	5	42	المعاوضة خارج الميزانية العمومية
2	59	3	53	ضمانات
3	49	2	57	تصنيفات المخاطر الداخلية
-	0	8	14	(المشتقات الإسلامية)
10	14	9	4	مقايضات معدل الربح
7	32	4	44	التوريق
11	12	8	14	مبادلة الائتمان الافتراضية
8	25	-	0	مشتقات الائتمان
12	7	10	1	الآخرين

يعرض الشكل (1.4) نتائج أدوات إدارة السيولة المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية، 96% (72 من 75) و83% (62 من 75) من المجيبين من البنوك الإسلامية والتقليدية يستخدمون "نسبة الاحتياطي النقدي".

27% (20 من أصل 75) و57% (43 من أصل 75) مستجيبين للبنوك الإسلامية والتقليدية، على التوالي، يستخدمون "عمليات نافذة الخصم" لإدارة السيولة في بنوكهم.

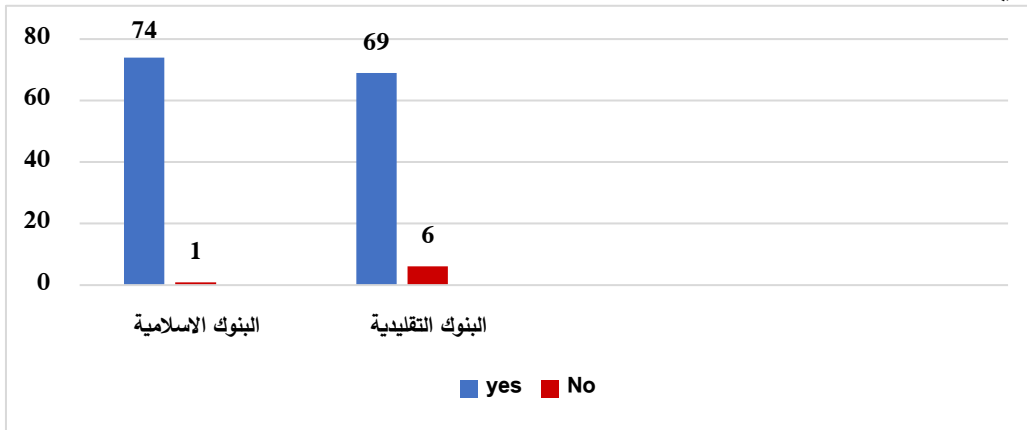
27% (20 من أصل 75) من المجيبين على الخدمات المصرفية الإسلامية و68% (51 من بين 75) من المجيبين على البنوك التقليدية يستخدمون "عمليات السوق المفتوحة" لإدارة السيولة لديهم، قال 72% (54 من أصل 75) من الإسلاميين و80% (60 من 75) من المجيبين على البنوك التقليدية أنهم يستخدمون نسب السيولة لإدارة السيولة في بنوكهم، في حين قال 12% (9 من أصل 75) من

المجيبين من البنوك الإسلامية أنهم يستخدمون أيضًا طرقًا أخرى لإدارة السيولة، مثل: التمويل القابل للتطبيق، وتركيز المودعين، ومراجعة خطة الطوارئ، ونسبة التمويل المستقرة الصافية، وتعبئة الودائع.



شكل (1.4): أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية

يمثل الشكل (2.4) النتيجة المستجيبيون عما إذا كان مجلس الإدارة مشاركًا في عملية إدارة المخاطر. قال 74 من أصل 75 من المجيبين عن البنوك الإسلامية إن مجلس إدارة مصرفهم ضالع في عملية إدارة المخاطر، في حين قال 69 من أصل 75 من المجيبين من البنوك التقليدية أن مجلس إدارتها يشارك في عملية إدارة المخاطر.

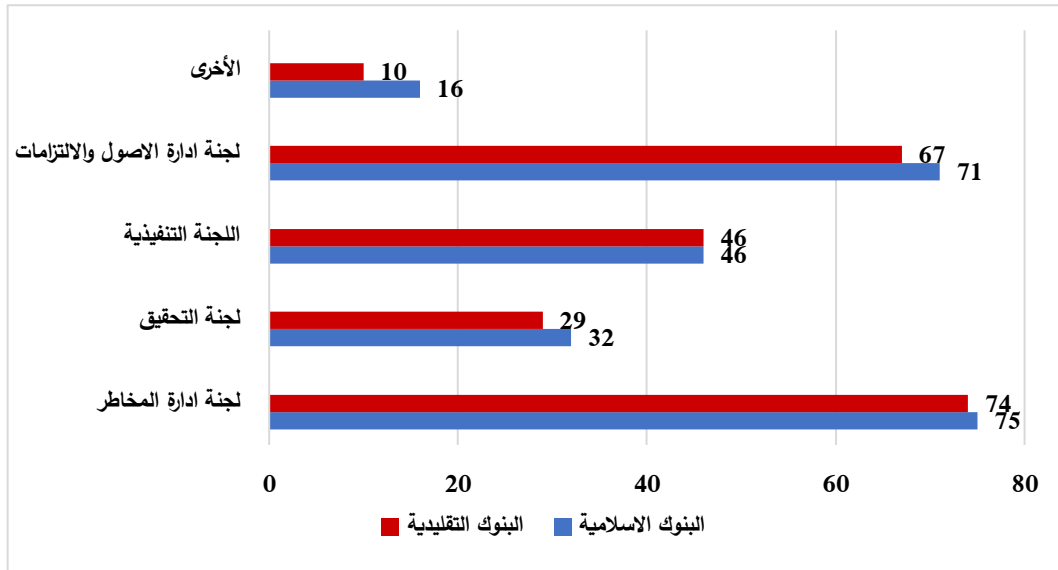


الشكل 2.4 : مشاركة مجلس الإدارة في عملية إدارة المخاطر

يعرض الشكل (3.4) مشاركة اللجان الإدارية ولجان مجلس الإدارة في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية والتقليدية. وكشفت النتائج أن 75 مستجيباً من الإسلاميين و74 مستجيباً للمصارف التقليدية قالوا إن لجنة إدارة المخاطر الخاصة بهم ضالعة في عملية إدارة المخاطر، وقال 32 و29 مستجيباً للمصارف

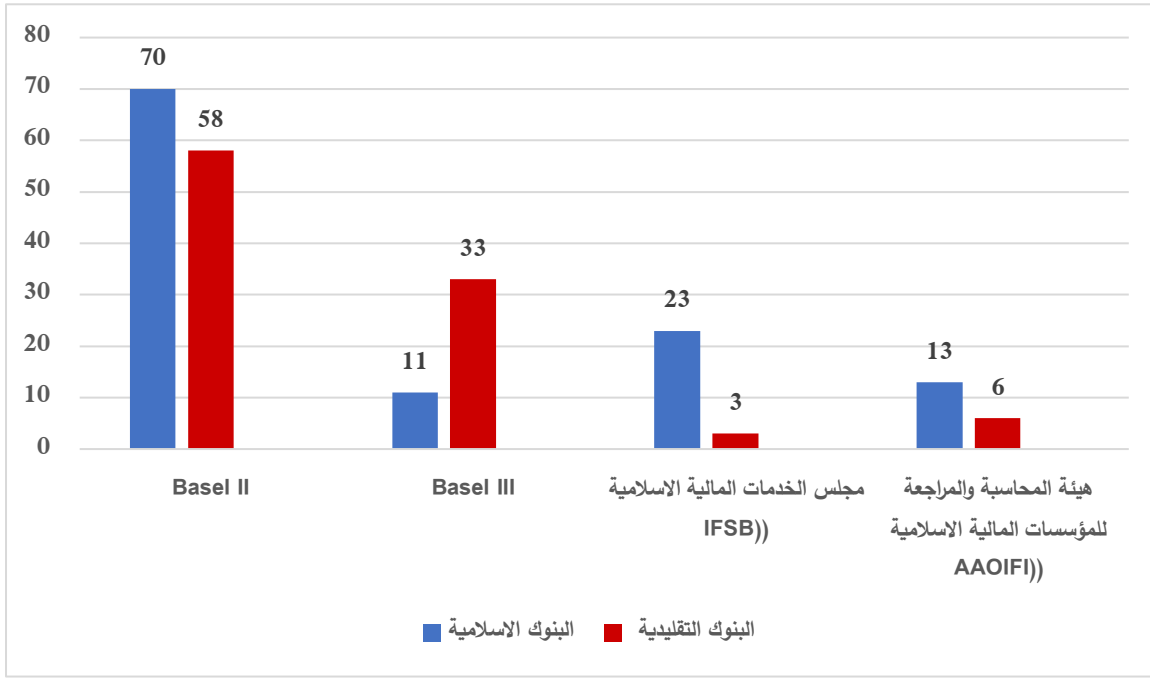


الإسلامية والتقليدية أن "لجنة المراجعة" متورطة في قضايا إدارة المخاطر، قال 46 مجيباً من البنوك الإسلامية والتقليدية أن هناك "اللجنة التنفيذية" تشارك أيضاً في عملية إدارة المخاطر، حيث قال 67 و71 من أصل 75 مستجيباً للمصارف الإسلامية والتقليدية أن هناك "لجنة إدارة الأصول والخصوم" تشارك في عملية إدارة المخاطر. لجنة المخاطر الإدارية، قسم إدارة مخاطر السوق ولجنة إدارة مخاطر الائتمان ومجموعة إدارة المخاطر وقسم إدارة المخاطر هي لجان إدارية أو مجلس إدارة أخرى تتعامل مع قضايا إدارة المخاطر في البنوك التقليدية في حين أن "لجنة الائتمان الإداري والتدقيق الداخلي ولجنة الشريعة" هي مجالس أخرى اللجان التي تتعامل مع قضايا إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.



الشكل 3.4 : مشاركة البنك في الإدارة و / أو لجان المجلس في عملية إدارة المخاطر

يعرض الشكل (4.4) نتيجة تطبيق أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية، يمارس 70 و58 من أصل 75 مستجيباً للبنك الإسلامي والتقليدي بازل 2 كقاعدة لإدارة المخاطر، وحيث أن 11 و33 مستجيباً للمصارف الإسلامية والتقليدية ينفذون لوائح بازل 3 لإدارة المخاطر، معدل الاستجابة لتطبيق بازل 3 منخفض لأن سلطة النقد قد طلبت من جميع البنوك والمؤسسات المالية قياس كفاية رأس المال بناءً على تعليمات بازل 2، 3 و23 من أصل 75 وقال المجيبون من البنوك الإسلامية والتقليدية، على التوالي، إنهم ينفذون لوائح "مجلس الخدمات المالية الإسلامية". وحيث قال 13 و6 مستجيبين من البنوك الإسلامية والتقليدية على التوالي أنهم ينفذون لوائح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بنوكهم لإدارة المخاطر.



شكل 4.4 : تطبيق أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية

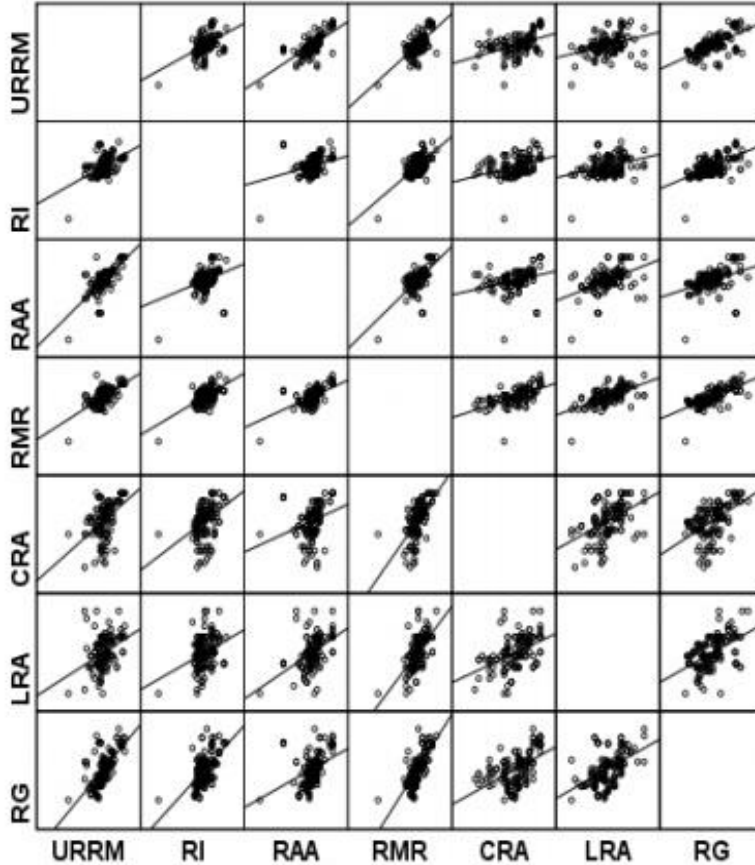
### 3.4 الإحصائيات الاستدلالية

#### 1.3.4 مخطط مبعثر للمتغيرات التفسيرية

يعرض الشكل (5.4) مصفوفة الرسم المبعثر للمتغيرات المستقلة، تسمح لنا مصفوفة الرسم المبعثر بمشاهدة العلاقة بين جميع مجموعات المتغيرات المختلفة، يتم استخدام مخطط مبعثر لإظهار كيف ترتبط درجات الفرد في متغير واحد بنتيجة متغير آخر. إذا كان الارتباط مرتفعاً وإيجابياً فستكون النقاط المرسومة قريبة من الخط المستقيم (خط الانحدار الخطي) من الزاوية اليسرى السفلية إلى الزاوية اليمنى العلوية.

توضح مصفوفة الرسم المبعثر الموضحة في الشكل 5.4 أنه لا يوجد ارتباط بين فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر والذي يظهر من خلال الصف 1 مع العمود 2 و4 و5 و6 و7. وحيث أن نتائج الصف 1 مع العمود 3 يظهر وجود ارتباط بين فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر لا يوجد ارتباط بين تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر راجع الصف 2 مع العمود 3 إلى 7). تظهر نتائج الصف 3 مع العمود 4 و5 و6 و7 أنه لا يوجد ارتباط بين تقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر حيث أن النقاط المرسومة بعيدة عن الخط الخطي.

تظهر نتائج الصف 4 مع العمود 5 و6 و7 أنه لا يوجد ارتباط بين مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة في حين أن مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها مرتبط ب إدارة المخاطر لأن النقاط المرسومة قريبة من الخط الخطي (الصف 4 مع العمود 7). نتائج الصف 5 مع العمود 6 و7 تدل على عدم وجود علاقة بين تحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر لا يقدم ناتج الصف 6 مع العمود 7 أي ارتباط بين تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر.



الشكل 5.4 مصفوفة الرسم المبعثر للمتغيرات المستقلة

ومن ثم، تُظهر مصفوفة مخطط الانتثار أن جميع النقاط المتغيرة بعيدة عن الخط الخطي باستثناء (إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وفهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر) وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات باستثناء (إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وفهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر).

#### 2.3.4 مصفوفة الارتباطات $\rho$ Rho Correlation

يوضح الجدول 15.4 نتيجة معامل الارتباط بين المتغيرات، (أندرسون وآخرون، 1990) يقترح قاعدة عامة لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات، وفقاً لهم، يشير معامل الارتباط الذي يتجاوز 0.70 إلى مشكلة محتملة. من ناحية أخرى (Bryman&Cramer, 1994) إلى أن معامل الارتباط

بين كل زوج من المتغيرات المستقلة يجب ألا يتجاوز 0.80 وإلا فسيكون ذلك مؤشرًا على التعددية الخطية بين أزواج المتغيرات.

تظهر النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين جميع المتغيرات. ولا توجد مشكلة التعددية الخطية بين: URRM and RI ( $r=0.461$ )، URRM and RMR ( $r=0.616$ )، URRM and CRA ( $r=0.402$ )، URRM and LRA ( $r=0.306$ )، URRM and RG ( $r=0.657$ )، RI and RAA ( $r=0.403$ )، RI and RMR ( $r=0.548$ )، RI and CRA ( $r=0.414$ )، RI and LRA ( $r=0.310$ )، RI and RG ( $r=0.586$ )، RAA and RMR ( $r=0.572$ )، RAA and CRA ( $r=0.450$ )، RAA and LRA ( $r=0.519$ )، RAA and RG ( $r=0.508$ )، RMR and CRA ( $r=0.657$ )، RMR and LRA ( $r=0.625$ )، CRA and LRA ( $r=0.471$ )، CRA and RG ( $r=0.521$ )، and LRA and RG ( $r=0.507$ ).

ومع ذلك، تشير النتائج إلى وجود مشكلة ثانوية للتعددية الخطية المتعددة (Anderson et al, 1990) بين: URRM and RMR ( $r=.720$ )، URRM and RG ( $r=.767$ )، and RMR and RG ( $r=.776$ )

r	معامل الارتباط	RG	إدارة المخاطر	LRA	تحليل مخاطر السيولة
RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	CRA	تحليل مخاطر الائتمان
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RI	تحديد المخاطر

يمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق حذف كل من هذه المتغيرات من النموذج عند تطبيق تحليل الانحدار. على سبيل المثال، عند إضافة فهم إدارة المخاطر في معادلة الانحدار، سنزيل تقييم وتحليل المخاطر من النموذج لتقليل تأثير تقييم وتحليل المخاطر على فهم إدارة المخاطر وعندما نضيف مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، سنزيل إدارة المخاطر من النموذج لخفض تأثير إدارة المخاطر على مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها والعكس بالعكس، بالإشارة إلى (Bryman & Cramer, 1994) (Ho & Wong, 2001)، نتيجة مصفوفة الارتباط لا تظهر أي مشكلة محتملة للتعددية الخطية حيث أن قيمة المعامل أقل من 0.80.

الجدول 15.4: مصفوفة ارتباط سييرمان حول جوانب عملية إدارة المخاطر في جميع البنوك

	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG
URRM	1						
RI	0.461	1					
RAA	0.703	0.403	1				

<b>RMR</b>	<b>0.616</b>	<b>0.548</b>	<b>0.572</b>	<b>1</b>			
<b>CRA</b>	<b>0.402</b>	<b>0.414</b>	<b>0.450</b>	<b>0.657</b>	<b>1</b>		
<b>LRA</b>	<b>0.306</b>	<b>0.310</b>	<b>0.519</b>	<b>0.625</b>	<b>0.471</b>	<b>1</b>	
<b>RG</b>	<b>0.657</b>	<b>0.586</b>	<b>0.508</b>	<b>0.763</b>	<b>0.521</b>	<b>0.507</b>	<b>1</b>

يوضح الجدول 16.4 نتائج ارتباط غير بارومتري لـ Spearman بالبيانات المصرفية الإسلامية. يوضح معامل الارتباط الذي يتجاوز 0.70 مشكلة التعددية الخطية. أظهرت النتائج أنه لا يوجد ارتباط قوي بين :

URRM and RI ( $r=.590$ )، RAA and URRM ( $r=.677$ )، URRM and CRA ( $r=.450$ )، URRM and LRA ( $r=.285$ )، RI and RAA ( $r=.604$ )، RI and RMR ( $r=.562$ )، RI and CRA ( $r=.384$ )، RI and LRA ( $r=.480$ )، RI and RG ( $r=.607$ )، RAA and RMR ( $r=.666$ )، RAA and CRA ( $r=.579$ )، RAA and LRA ( $r=.572$ )، RAA and RG ( $r=.605$ )، RMR and CRA ( $r=.630$ )، RMR and LRA ( $r=.569$ )، CRA and LRA ( $r=.569$ )، CRA and RG ( $r=.530$ )، LRA and RG ( $r=.573$ ). However, the results show that there exists correlation between URRM and RMR ( $r=.720$ )، URRM and RG ( $r=.767$ )، and RMR and RG ( $r=.776$ )

r	معامل الارتباط	RG	إدارة المخاطر	LRA	تحليل مخاطر السيولة
RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	CRA	تحليل مخاطر الائتمان
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RI	تحديد المخاطر

وفقاً لقاعدة (Anderson et al,1990) يمكن التحكم في هذه المشكلة عن طريق إزالة كل من هذه المتغيرات من النموذج عندما سيتم تقدير تحليل الانحدار. على سبيل المثال، عند إضافة فهم إدارة المخاطر في معادلة الانحدار، سيتم التخلص من مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وإدارة المخاطر لتقليل تأثير مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وإدارة المخاطر على فهم إدارة المخاطر. بينما، عند إضافة مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها في معادلة الانحدار، سيتم استبعاد فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر من النموذج لتقليل تأثير فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر على مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وأخيراً، عندما تكون إدارة المخاطر في معادلة الانحدار، يتم التخلص من فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها من النموذج لتقليل تأثيرها على إدارة المخاطر. على العكس من ذلك، وفقاً لدراسة لـ (Bryman&Cramer,1994) لا يوجد ارتباط بين زوج من المتغيرات المستقلة وبالتالي، يمكننا

استخدام جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار لمعرفة تأثيرها على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.

الجدول 16.4 مصفوفة ارتباط Spearman's Rho حول جوانب عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG
URRM	1						
RI	0.590	1					
RAA	0.677	0.604	1				
RMR	0.720	0.562	0.666	1			
CRA	0.450	0.384	0.579	0.630	1		
LRA	0.285	0.480	0.572	0.569	0.569	1	
RG	0.767	0.607	0.605	0.776	0.530	0.573	1

يوضح الجدول 17.4 نتائج ارتباط Spearman بالبيانات المصرفية التقليدية. يوضح معامل الارتباط الذي يتجاوز 0.70 مشكلة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية. تظهر النتائج أنه لا يوجد ارتباط قوي بين:

URRM and RI ( $r=.336$ )، RAA and URRM ( $r=.698$ )، URRM and RMR ( $r=.511$ )، URRM and CRA ( $r=.338$ )، URRM and LRA ( $r=.430$ )، URRM and RG ( $r=.549$ )، RI and RAA ( $r=.220$ )، RI and RMR ( $r=.553$ )، RI and CRA ( $r=.449$ )، RI and LRA ( $r=.326$ )، RI and RG ( $r=.556$ )، RAA and RMR ( $r=.480$ )، RAA and CRA ( $r=.310$ )، RAA and LRA ( $r=.488$ )، RAA and RG ( $r=.408$ )، RMR and CRA ( $r=.669$ )، CRA and LRA ( $r=.446$ )، CRA and RG ( $r=.525$ )، LRA and RG ( $r=.554$ ).

ومع ذلك، تظهر النتائج أيضًا أن هناك علاقة بين:

RMR and LRA ( $r=.713$ )، and RMR and RG ( $r=.733$ )

r	معامل الارتباط	RG	إدارة المخاطر	LRA	تحليل مخاطر السيولة
RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	CRA	تحليل مخاطر الائتمان
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RI	تحديد المخاطر

وفقاً لمعامل الارتباط الذي قدمه (Anderson et al,1990) يمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق حذف كل من هذه المتغيرات من النموذج عند تقدير تحليل الانحدار. فمثلاً، عند إضافة مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها في معادلة الانحدار، سيتم استبعاد تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر من النموذج لخفض تأثير تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها بينما عندما يتم تضمين تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في معادلة الانحدار، ويتم التخلص من مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها لتقليل تأثيرها على تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في حين أنه، وفقاً لـ (Bryman&Cramer,1994) لا توجد مشكلة محتملة للتعددية الخطية بين زوج من المتغيرات حيث يكون معامل الارتباط أقل من 0.80.

الجدول 17.4 مصفوفة ارتباط Spearman's Rho حول جوانب عملية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG
URRM	1						
RI	0.336	1					
RAA	0.698	0.220	1				
RMR	0.511	0.553	0.480	1			
CRA	0.338	0.449	0.310	0.669	1		
LRA	0.430	0.326	0.488	0.713	0.446	1	
RG	0.549	0.556	0.408	0.733	0.525	0.554	1

r	معامل الارتباط	RG	إدارة المخاطر	LRA	تحليل مخاطر السيولة
RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	CRA	تحليل مخاطر الائتمان
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RI	تحديد المخاطر

### 3.3.4 تحليل الانحدار التدريجي

#### 1.3.3. معادلات الانحدار

يتم إجراء معادلات الانحدار التالية لرؤية تأثير المتغيرات المستقلة (فهم إدارة المخاطر والمخاطر، وتحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها، ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وتحليل مخاطر الائتمان، وتحليل مخاطر السيولة، وإدارة المخاطر) على المتغير التابع (أي ممارسات إدارة المخاطر):

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 CRA + \beta_6 LRA + \beta_7 RG + \mu \dots (1)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 RI + \beta_2 RAA + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots (2)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RAA + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots (3)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots (4)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots (5)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 LRA + \beta_6 RG + \mu \dots (6)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 CRA + \beta_6 RG + \mu \dots (7)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RAA + \beta_4 RMR + \beta_5 CRA + \beta_6 LRA + \mu \dots (8)$$

في المعادلة 1، تتم إضافة جميع المتغيرات المستقلة لمعرفة تأثيرها المتبادل على المتغير التابع. بينما من المعادلة 2 إلى 8، يتم التخلص من كل متغير خطوة بخطوة من المعادلة لفحص مساهمة المتغير المقابل في مربع R لنموذج الانحدار.

تم تقدير معادلات الانحدار من 9 إلى 12 بناءً على نتائج معامل الارتباط، معامل الارتباط — فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وإدارة المخاطر أكبر بقليل من 0.70، مما يدل على مشكلة التعددية الخطية. لهذا السبب تتراجع المعادلة 9 بإلغاء متغيرات فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر بينما يتم تطبيق المعادلة 10 عن طريق القضاء على متغيرات تقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، يتم تطبيق المعادلة 11 عن طريق استبعاد متغيرات تقييم وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر، ويتم تراجع المعادلة 12 عن طريق القضاء على متغيرات فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 RI + \beta_2 RAA + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \mu \dots (9)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 CRA + \beta_4 LRA + \beta_5 RG + \mu \dots (10)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 URRM + \beta_2 RI + \beta_3 RMR + \beta_4 CRA + \beta_5 LRA + \mu \dots (11)$$

$$RMP = \beta_0 + \beta_1 RI + \beta_2 RAA + \beta_3 CRA + \beta_4 LRA + \beta_5 RG + \mu \dots (12)$$

$\beta_0$	ميل خط الانحدار	$\beta$	معامل الانحدار	$\mu$	تصحيح الخطأ
-----------	-----------------	---------	----------------	-------	-------------



RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	LRA	تحليل مخاطر السيولة
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RG	إدارة المخاطر
RI	وتحديد المخاطر	CRA	وتحليل مخاطر الائتمان		

يوضح الجدول 18.4 نتيجة تحليل الانحدار التدريجي. تقديرات تحليل الانحدار على بيانات من 150 من المستجيبين، يتم تطبيق تحليل الانحدار بشكل منفصل على معادلات الانحدار المذكورة أعلاه. يوضح النموذج 1 أن  $R^2$  هو 65.9٪، مما يعني أن 65.9٪ من التغير في المتغير التابع الذي هو ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى المتغيرات التفسيرية مثل (فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر)، و 34.1٪ المتبقية % بسبب عوامل أخرى.

قيمة F مهمة عند 1٪، وبالتالي يمكننا القول ان نموذج 1 العام ملائم تمامًا، قيمة بيتا ( $\beta$ ) تظهر مساهمة المتغير المستقل ضمن المتغير التابع، تظهر قيمة بيتا لتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر أكبر مما يعني أن مساهمتها هي أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى في ممارسات إدارة المخاطر، تكشف النتائج أيضًا أن جميع المتغيرات المستقلة لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر تعني أنه مع زيادة المتغير هناك أيضًا زيادة في المتغير التابع ممارسات إدارة المخاطر والعكس صحيح.

تظهر نتائج t-value أن ( $t = 3.822$  sig = .000) RI، ( $t = 4.777$  sig = .000) CRA، تربطهما علاقة مهمة ب ممارسات إدارة المخاطر عند مستوى دلالة 1٪. في حين أن قيمة t لـ RAA ( $t = 2.056$  sig = .042)، و ( $t = 3.076$  sig = .003) RG، لها علاقة كبيرة ب ممارسات إدارة المخاطر عند مستوى أهمية 5٪ 65.

يشير النموذج 2 إلى نتيجة تحليل الانحدار المجهزة بستة متغيرات مستقلة (مثل تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر) تبلغ قيمة  $R^2$  65.8٪، مما يعني أن 65.8٪ من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر ويعود الاختلاف المتبقي بنسبة 34.2٪ إلى عوامل أخرى. إحصاء F مهم عند 1٪ مما يدل على أن النموذج 2 مناسب بشكل جيد. تظهر نتائج قيمة بيتا  $\beta$  أن جميع المتغيرات لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر، حيث قيمة T من تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر لها علاقة كبيرة مع ممارسات إدارة المخاطر عند مستوى أهمية 1٪.

يوضح النموذج 3 نتيجة تحليل الانحدار بستة متغيرات مستقلة (فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع ممارسات إدارة المخاطر، يوضح R2 أن 62.4% الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر و37.6% الاختلاف المتبقي يرجع إلى عوامل أخرى. إحصاء F ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% مما يشير إلى أن النموذج مناسب بشكل جيد. تظهر نتائج قيمة بيتا  $\beta$  أن جميع المتغيرات لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء تحليل مخاطر السيولة حيث تظهر قيمة t — تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1%.

يقدر النموذج 4 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر نتيجة R2 هي 64.9%، مما يعني أن 64.9% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، تحليل مخاطر الائتمان، تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر، و35.1% المتبقي يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا للمتغيرات (تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر وتحديد المخاطر) كبيرة، مما يعني أنها تساهم أكثر في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك. تظهر جميع المتغيرات المستقلة علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر تُظهر القيمة T — تحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1% بينما تُظهر فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر علاقة مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر عند 5%.

يقدر النموذج 5 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر نتائج R2 هي 65.9%، مما يعني أن 65.9% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر، ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 34.1% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا للمتغيرات (تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر) كبيرة وتساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من أي متغير مستقل آخر. أي تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر

قيمة  $t$  لـ تحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر علاقة مهمة بنسبة 1% بينما تظهر تقييم وتحليل المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5%.

يوضح النموذج 6 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر نتائج  $R^2$  هي 60.5%، وهو ما يعني تباين 60.5% في ممارسات إدارة المخاطر بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 39.5% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. والإحصاء مهم عند 1% مما يعني أن النموذج مناسب. قيمة بيتا للمتغيرات (إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها) كبيران مما يعني أنهما يساهمان في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر السيولة)، أي تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث يظهر تحديد المخاطر وإدارة المخاطر علاقة مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1%.

يوضح النموذج 7 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للبنوك،  $R^2$  هو 65.9%، وهو ما يعني أن 65.9% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر ويعود الاختلاف المتبقي بنسبة 34.1% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء  $F$  مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا لمتغيرات (تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر وتحديد المخاطر) كبيرة وتساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى مثل: (فهم إدارة المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر، مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها) تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر قيمة  $t$  لـ تحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر علاقة مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1% وتظهر تقييم وتحليل المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 5%. يقدر النموذج 8 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية،  $R^2$  هو 63.7%، مما يعني أن 63.7% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة ويتباين

الاختلاف 36.3% في ممارسات إدارة المخاطر بسبب عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد، قيمة بيتا ل (تحليل مخاطر الائتمان وتحديد المخاطر وفهم إدارة المخاطر) أكبر مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى أي (تقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة) تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر قيمة t — تحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان علاقة مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1% وتظهر فهم إدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 5%.

يقدر النموذج 9 تأثير تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للبنوك، تشير النتائج إلى أن R2 هو 62.5%، مما يعني أن تباين 62.5% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة و 37.5% الاختلاف المتبقي يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1% مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد، قيمة بيتا  $\beta$  لمتغيرات (تحليل مخاطر الائتمان وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها أعلى، مما يعني أنها تساهم أكثر في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك. تظهر إحصاءات T أن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية عند 1%.

يوضح النموذج 10 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية والإسلامية. R2 هو 64.8%، مما يعني أن 64.8% اختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر و تحديد المخاطر و تحليل مخاطر الائتمان و تحليل مخاطر السيولة و إدارة المخاطر والتباين المتبقي 35.2% يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1% مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد، قيمة بيتا (تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر وتحديد المخاطر) عالية مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (فهم إدارة المخاطر، تحليل مخاطر السيولة) أي تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر. يوضح اختبار T أن علاقات فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر للبنوك بنسبة 1%.

يوضح النموذج 11 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للبنوك.  $R^2$  هو 63.4% مما يعني أن تباين 63.4% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر و تحديد المخاطر و مراقبة المخاطر والابلاغ عنها و تحليل مخاطر الائتمان و تحليل مخاطر السيولة والباقي 36.6% يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  (تحليل مخاطر الائتمان وفهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر) أعلى من المتغيرات الأخرى (مراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة)، مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك أكثر من المتغيرات الأخرى. تظهر إحصاءات T أن فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لديهم علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1% وجميع المتغيرات تظهر علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية.

يقدر النموذج 12 تأثير تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للبنوك. تشير النتائج إلى أن  $R^2$  هو 65.8%، مما يعني أن 65.8% الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر والاختلاف المتبقي 34.2% يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1% مما يدل على أن النموذج 12 ملائم، تظهر نتائج قيمة بيتا أن جميع المتغيرات لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر قيمة t لـ تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1%.

في الختام، يمكننا القول إن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر هي المتغيرات الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. تتشابه نتائجنا إلى حد ما مع الدراسات السابقة، مثل (التميمي والمزروعي، 2007) و(حسين والعجمي، 2012)، وجدوا أن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها لديهم علاقة إيجابية وهامة مع ممارسات إدارة المخاطر ومع ذلك.

تظهر نتائج جميع النماذج أنه من بين جميع المتغيرات المستقلة التي تمت إزالتها، هناك انخفاض بنسبة 5.4% في قيمة  $R^2$  عن طريق إزالة المتغير المستقل تحليل مخاطر الائتمان من النموذج (النموذج 6). علاوة على ذلك، تظهر نتائج النموذج 3 انخفاضاً بنسبة 3.5% في قيمة  $R^2$  مع إزالة

متغير تحديد المخاطر من النموذج. يوضح هذا الانخفاض في قيمة R2 أهمية تحليل مخاطر الائتمان وتحديد المخاطر في النموذج.

جدول 18.4: تحليل الانحدار التدريجي للمصارف.

Model		Constant	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG	
1	B	-0.757	0.063	0.221	0.148	0.007	0.382	0.022	0.279	R2= .659
	St. Error	0.476	0.101	0.058	0.072	0.128	0.080	0.091	0.091	F=39.266
	t-value	-1.590	0.631	3.822	2.056	0.056	4.777	244	3.076	Sig.=.000
	Sig.	0.114	0.529	0.000*	0.042**	0.955	0.000*	0.808	0.003*	
2	B	-0.697	-	0.223	0.176	0.014	0.389	0.004	.304	R2= .658
	St. Error	0.465	-	0.057	0.055	0.127	0.079	0.087	.081	F=45.938
	t-value	-1.498	-	3.885	3.199	0.114	4.928	0.050	3.751	Sig.=.000
	Sig.	0.136	-	000*	0.002*	0.909	0.000*	0.960	0.000*	
3	B	-0.756	0.091	-	0.119	0.180	0.369	-0.014	0.359	R2= .624
	St. Error	0.498	0.105	-	0.075	0.125	0.084	0.095	0.092	F=39.606
	t-value	-1.518	0.864	-	1.599	1.435	4.413	-0.143	3.883	Sig.=.000
	Sig.	0.131	0.389	-	0.112	0.154	0.000*	0.886	0.000*	
4	B	-0.831	0.196	0.209	-	0.77	0.351	0.082	0.219	R2 = .649
	St. Error	0.480	0.078	0.058	-	1.25	0.079	0.088	0.087	F= 44.11
	t-value	-1.732	2.494	3.590	-	0.622	4.422	0.937	2.521	Sig.=.000
	Sig.	0.085	0.014**	0.000*	-	0.535	0.000*	0.350	0.013**	
5	B	-0.755	0.064	0.222	0.149	-	0.383	0.024	0.280	R2 = .659
	St. Error	0.473	0.100	0.054	0.069	-	0.076	0.087	0.087	F=46.131
	t-value	-1.595	0.640	4.120	2.157	-	5.063	0.273	3.220	Sig.=.000
	Sig.	0.113	0.523	0.000*	0.033**	-	0.000*	0.785	0.002*	
6	B	-0.007	0.132	0.209	0.083	0.197	-	0.092	0.306	R2 = .605
	St. Error	0.482	0.107	0.062	0.076	0.103	-	0.097	0.097	F=36.445
	t-value	-0.014	1.233	3.373	1.103	1.511	-	0.946	3.252	Sig.=.000
	Sig.	0.989	0.219	0.001*	0.272	0.133	-	0.346	0.002*	
7	B	-0.709	0.056	0.219	0.153	0.016	0.385	-	0.285	R2 = .659
	St. Error	0.432	0.095	0.057	0.068	0.122	0.079	-	0.088	F=46.104
	t-value	-1.640	0.586	3.830	2.258	0.133	4.894	-	3.249	Sig.=.000
	Sig.	0.103	0.559	0.000*	0.025**	0.894	0.000*	-	0.001*	

Model		Constant	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG	
8	B	-0.891	0.201	0.262	0.076	0.113	0.397	0.092	-	R2 = .637
	St. Error	0.488	0.093	0.058	0.070	0.127	0.082	0.091	-	F=41.763

	t-value	-1.827	2.160	4.522	1.094	0.888	4.840	1.013	-	Sig.=.000
	Sig.	0.070	0.032*	0.000*	0.276	0.376	0.000*	0.313	-	
9	B	-0.705	-	0.286	0.165	0.179	0.431	0.047	-	R2 =.625
	St. Error	0.486	-	0.057	0.058	0.125	0.082	0.090	-	F=47.960
	t-value	-1.449	-	4.987	2.863	1.437	5.283	0.520	-	Sig.=.000
	Sig.	0.149	-	0.000*	0.005*	0.153	0.000*	0.604	-	
10	B	-0.819	0.213	0.221	-	-	0.365	0.105	0.230	R2 =.648
	St. Error	0.478	0.073	0.055	-	-	0.076	0.080	0.085	F=53.081
	t-value	-1.712	2.904	4.050	-	-	4.789	1.312	2.705	Sig.=.000
	Sig.	0.089	0.004*	0.000*	-	-	0.000*	0.192	0.008*	
11	B	-0.917	0.260	0.249	-	1.40	0.378	0.118	-	R2 =.634
	St. Error	0.487	0.075	0.057	-	0.124	0.080	0.088	-	F=49.808
	t-value	-1.882	3.444	4.391	-	1.127	4.712	1.342	-	Sig.=.000
	Sig.	0.062	0.001*	0.000*	-	0.262	0.262	0.182	-	
12	B	-0.693	-	0.226	0.179	-	0.392	0.007	0.308	R2 =.658
	St. Error	0.462	-	0.053	0.050	-	0.074	0.083	0.076	F=55.503
	t-value	-1.498	-	4.226	3.597	-	5.275	0.085	4.052	Sig.=.000
	Sig.	0.136	-	0.000*	0.000*	-	0.000*	0.932	0.000*	

يوضح الجدول 19.4 نتائج تحليل الانحدار التدريجي للبيانات المصرفية الإسلامية. يقدر النموذج 1 لمعرفة تأثير جميع المتغيرات المستقلة (فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر) على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. تظهر النتائج أن R2 هو 75.9٪، مما يعني أن التباين في المتغير التابع الذي هو ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى المتغيرات التفسيرية مثل فهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر، مراقبة المخاطر والابلاغ عنها، تحليل مخاطر الائتمان، تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر والتباين المتبقي 24.1٪ بسبب عوامل أخرى. قيمة F مهمة عند 1٪، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج 1 العام ملائم تمامًا. حيث تشرح قيمة بيتا  $\beta$  مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع، تظهر تقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر أكبر قيمة بيتا مما يعني أن مساهمتها أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى في ممارسات إدارة المخاطر.

تكشف النتائج أيضًا أن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر العلاقة الإيجابية تعني أنه مع زيادة المتغير

التوضيحي، هناك أيضًا زيادة في المتغير التابع ممارسات إدارة المخاطر والعكس صحيح. أي تظهر نتائج أن:

RI (t = 1.948 ، sig = .056)، CRA (t = 4.635 ، sig = .000) ، T-value RAA (t = 3.978 sig = .000)  
RG (t = 1.689 sig = .096) ، ذات دلالة إحصائية عند 1% و 10%.

يُقدر النموذج 2 لمعرفة تأثير تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. تبلغ قيمة R2 هو 75.2% مما يعني أن الاختلاف بنسبة 75.2% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر ويعود الاختلاف المتبقي بنسبة 24.8% إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1% مما يدل على أن النموذج 2 مناسب بشكل جيد. تظهر نتائج قيمة بيتا  $\beta$  أن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر مراقبة المخاطر والابلاغ عنها علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر وهو ما يشير إلى ضعف مراقبة المخاطر وإعداد التقارير في البنوك الإسلامية مراقبة المخاطر والابلاغ عنها. حيث أن قيمة  $t$  لتحديد المخاطر عند (10%) وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1%.

يوضح النموذج 3 نتيجة تحليل الانحدار بستة متغيرات مستقلة (مثل فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر) لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع ممارسات إدارة المخاطر. أي يوضح R2 أن 74.5% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر و 25.5% المتبقي يرجع إلى عوامل أخرى. إحصائية F ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% مما يشير إلى أن النموذج ملائم. تظهر نتائج قيمة بيتا  $\beta$  لتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر أن لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء فهم إدارة المخاطر وحيث أن قيمة T — تقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان تُظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1%.

يُقدر النموذج 4 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف



الإسلامية نتيجة R2 وهي 70.2٪، مما يعني أن 70.2٪ من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر، ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 29.8٪ إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1٪ مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  تحليل مخاطر الائتمان وتحديد المخاطر وتحليل مخاطر السيولة كبيرة مما يعني أنها تساهم أكثر في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك. تظهر جميع المتغيرات المستقلة علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر تُظهر القيمة T — تحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 5٪ و 1٪.

يقدر النموذج 5 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. نتائج R2 هي 75.9٪، مما يعني أن 75.9٪ من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر ويعود الاختلاف المتبقي بنسبة 24.1٪ في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1٪، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  لتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر كبيرة وتساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من أي متغير مستقل آخر. حيث تظهر قيمة T لتحديد المخاطر وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية عند 10٪، تظهر تقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1٪.

يوضح النموذج 6 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. نتائج R2 هي 68.2٪، وهو ما يعني تباين 68.2٪ في ممارسات إدارة المخاطر بواسطة فهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها، تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر، ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 31.8٪ في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1٪، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  لتقييم وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر كبيرة مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى مثل فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء فهم إدارة

المخاطر مما يعني أن فهم المخاطر وإدارتها ضعيف في البنوك الإسلامية. حيث تظهر قيمة  $t$  لتقييم وتحليل المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1%.

يوضح النموذج 7 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية  $R^2$  هو 75.8% مما يعني أن 75.8% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر موضح بواسطة فهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر والتباين المتبقي بنسبة 24.2% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء  $F$  مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  لتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر كبيرة وتساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (فهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها) أي تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها حيث تظهر قيمة  $t$  لتحديد المخاطر وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 10% وتقييم وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1%.

يقدر النموذج 8 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.  $R^2$  هو 74.9%، مما يعني أن 74.9% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة ويتباين 25.1% في ممارسات إدارة المخاطر بسبب عوامل أخرى. الإحصاء  $F$  مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  لتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحديد المخاطر أكبر مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة) أي تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها حيث، تظهر قيمة  $t$  لتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان علاقة مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1% ويظهر تحديد المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 10%.

يستند النموذج 9 و 10 و 11 إلى نتائج الجدول 16.4 (نتائج مصفوفة الارتباط)

يقدر النموذج 9 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. تشير النتائج إلى أن  $R^2$  هو 74.9%، مما يعني أن اختلاف 74.9% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وأن الاختلاف المتبقي 25.1% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  لتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان أعلى مما يعني أنها تساهم أكثر في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر بينما يظهر فهم إدارة المخاطر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. تشير هذه العلامة السلبية إلى ضعف موظفي البنوك الإسلامية في فهم المخاطر وإدارة المخاطر. تظهر إحصائيات T أن تقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية عند 1%، حيث يكون تحديد المخاطر ذو دلالة إحصائية عند 10%.

يوضح النموذج 10 تأثير تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.  $R^2$  هو 74.8%، مما يعني أن اختلاف 74.8% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر، مراقبة المخاطر والابلاغ عنها، تحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة والتباين المتبقي 25.2% يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  (تحليل مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل المخاطر) مرتفعة مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (تحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة) أي تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء مراقبة المخاطر والابلاغ عنها يوضح اختبار T أن علاقة تقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية عند 1%، حيث لدى تحديد المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية عند 10% مع ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.

يوضح النموذج 11 تأثير تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.  $R^2$  هو 75.1% مما يعني أن 75.1% اختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر و تقييم وتحليل المخاطر و تحليل مخاطر الائتمان و تحليل مخاطر السيولة و إدارة المخاطر والباقي 24.9% يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  (تحليل مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل المخاطر وتحديد المخاطر) أعلى من المتغيرات الأخرى (إدارة

المخاطر وتحليل مخاطر السيولة، أي مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف أكثر من المتغيرات الأخرى. تظهر نتائج إحصاءات t أن تقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لديهما علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1% وجميع المتغيرات تظهر علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.

جدول 19.4 : تحليل الانحدار التدريجي للمصارف الإسلامية

Model		Constant	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG	
1	B	-1.017	-0.274	0.182	0.615	-0.047	0.510	-0.078	0.231	R2= 0.759
	St. Error	0.858	0.201	0.093	0.155	0.170	0.110	0.195	0.136	F=30.151
	t-value	-1.185	-1.363	1.948	3.978	-0.276	4.635	-0.401	1.689	Sig.=.000
	Sig.	0.240	0.177	0.056***	0.042**	0.784	0.000*	0.690	0.096***	
2	B	-1.535	-	0.163	0.489	-0.108	0.495	0.058	0.124	R2=0.752
	St. Error	0.774	-	0.093	0.125	0.165	0.110	0.169	0.122	F=34.432
	t-value	-1.982	-	1.758	3.916	-0.652	4.494	0.342	1.100	Sig.=.000
	Sig.	0.051	-	0.083***	0.000*	0.517	0.000*	0.733	0.275	
3	B	-1.244	-0.217	-	0.681	0.006	0.457	0.002	0.230	R2=0.745
	St. Error	0.868	0.203	-	0.154	0.171	0.109	0.195	0.139	F=33.179
	t-value	-1.433	-1.171	-	4.425	0.037	4.198	0.100	1.649	Sig.=.000
	Sig.	0.156	0.288	-	0.000*	0.971	0.000*	0.992	0.104	
4	B	-2.436	0.202	0.263	-	0.086	0.518	0.234	0.077	R2 = 0.702
	St. Error	0.826	0.178	0.100	-	0.184	0.121	0.197	0.145	F= 26.714
	t-value	-2.828	1.132	2.619	-	0.468	4.262	1.189	0.535	Sig.=.000
	Sig.	0.006	0.262	0.011**	-	0.641	0.000*	0.239	0.595	
5	B	-1.021	-0.288	0.177	0.606	-	0.504	-0.088	0.227	R2 = 0.759
	St. Error	0.852	0.192	0.091	0.151	-	0.107	0.191	0.135	F=35.648
	t-value	-1.198	-1.498	1.942	4.129	-	4.717	-0.462	1.682	Sig.=.000
	Sig.	0.235	0.139	0.56***	0.000*	-	0.000*	0.646	0.097***	
6	B	-0.371	-0.182	0.074	0.627	0.122	-	0.167	0.237	R2 =0.682
	St. Error	0.966	0.288	0.103	0.176	0.190	-	0.214	0.156	F=24.283
	t-value	-0.384	-0.800	0.716	3.558	0.645	-	0.770	1.523	Sig.=.000
	Sig.	0.702	0.426	0.476	0.001*	0.521	-	0.439	0.132	
7	B	-1.266	-0.233	0.174	0.590	-0.059	0.498	-	0.208	R2 =0.758
	St. Error	0.590	0.172	0.091	0.141	0.166	0.105	-	0.124	F=35.588
	t-value	-2.145	-1.356	1.919	4.196	-0.357	4.731	-	1.681	Sig.=.000
	Sig.	0.036	0.180	0.059***	0.000*	0.722	0.000*	-	0.097***	

Model		Constant	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG	
8	B	-1.379	-0.079	1.81	0.541	-0.020	0.512	0.055	-	R2 =0.749
	St. Error	0.842	0.167	0.094	0.150	0.172	0.112	0.181	-	F=33.780

	t-value	-1.637	-0.475	1.916	3.601	-0.118	4.590	0.307	-	Sig.=.000
	Sig.	0.106	0.637	0.060***	0.001*	0.906	0.000*	0.760	-	
9	B	-1.378	-0.087	0.179	0.538	-	0.509	0.050	-	R2 =0.749
	St. Error	0.836	0.153	0.093	0.147	-	0.108	0.174	-	F=41.120
	t-value	-1.648	-0.568	1.936	3.664	-	4.709	0.289	-	Sig.=.000
	Sig.	0.104	0.572	0.057***	0.000*	-	0.000*	0.774	-	
10	B	-1.530	-	0.173	0.502	-0.052	0.505	0.087	-	R2 =0.748
	St. Error	0.776	-	0.092	0.125	0.158	0.110	0.167	-	F=40.950
	t-value	-1.973	-	1.873	4.025	-0.329	4.593	0.523	-	Sig.=.000
	Sig.	0.053	-	0.065***	0.000*	0.743	0.000*	0.603	-	
11	B	-1.611	-	0.151	0.452	-	0.477	0.051	0.101	R2 =0.751
	St. Error	0.762	-	0.090	0.111	-	0.106	0.168	0.107	F=41.579
	t-value	-2.113	-	1.666	4.080	-	4.492	0.306	0.950	Sig.=.000
	Sig.	0.038	-	0.100	0.000*	-	0.000*	0.760	0.346	

في الختام يمكننا القول إن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لديهم علاقة قوية مع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. نتأجنا متشابهة جزئياً مع تلك التي أشار إليها (حسن، 2009). وجد أن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها تتسم بالكفاءة في البنوك الإسلامية. علاوة على ذلك، فإن اكتشافنا لتحليل مخاطر الائتمان مماثل لتلك التي أشار إليها (خالد وأمجد، 2012) في البنوك الإسلامية. حيث إن فهم إدارة المخاطر والمخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها (RMR) يُظهر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر. تظهر نتائج جميع النماذج أنه من بين جميع المتغيرات المستقلة التي تمت إزالتها، ان هناك انخفاض بنسبة 7.7% في قيمة R2 عن طريق إزالة المتغير المستقل تحليل مخاطر الائتمان من النموذج (النموذج 6). علاوة على ذلك، تظهر نتائج النموذج 4 انخفاضاً بنسبة 5.7% في قيمة R2 مع إزالة متغير تقييم وتحليل المخاطر من النموذج، هذا الانخفاض الكبير في قيمة R2 يظهر أهمية تحليل مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل المخاطر في نموذج ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

يلخص الجدول 20.4 نتائج تحليل الانحدار التدريجي على البيانات المصرفية التقليدية

يُقدّر النموذج 1 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية.

تبلغ قيمة R2 65.2%، مما يعني أن 65.2% الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم وتحليل المخاطر، مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، تحليل مخاطر

الائتمان، تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر، ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 34.8% إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يدل على أن النموذج 2 ملائم. تظهر نتائج قيمة بيتا ( $\beta$ ) أن فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر تقييم وتحليل المخاطر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر، وهو مؤشر على ضعف تقييم وتحليل المخاطر (RAA) في البنوك التقليدية. حيث أن قيمة t لفهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 5%، في حين أن إدارة المخاطر لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 10%.

يوضح النموذج 2 نتيجة تحليل الانحدار بستة متغيرات مستقلة (مثل تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر) لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع (ممارسات إدارة المخاطر) أي يوضح  $R^2$  أن 61.9% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر، ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 38.1% إلى عوامل أخرى. إحصاء F مهم عند مستوى أهمية 1%، مما يشير إلى أن النموذج مناسب بشكل جيد. تظهر نتائج قيمة بيتا ( $\beta$ ) للمتغيرات تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر حيث تظهر قيمة t لـ تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 5%.

يوضح النموذج 3 نتيجة تحليل الانحدار بستة متغيرات مستقلة (فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر) لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع ممارسات إدارة المخاطر. أي يوضح  $R^2$  أن 64.6% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر و 35.4% المتبقي يرجع إلى عوامل أخرى.

إحصاء F ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%، مما يشير إلى أن النموذج مناسب بشكل جيد. تُظهر نتائج قيمة بيتا ( $\beta$ ) أن جميع المتغيرات (فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر لها علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء تقييم وتحليل المخاطر. حيث تظهر قيمة t لـ فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر

علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 5% وتحليل مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية عند 10%.

يقدر النموذج 4 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية.  $R^2$  هو 64.6% ، مما يعني أن 64.6% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر و 35.4% المتبقي يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1% مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  للمتغيرات (إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وفهم إدارة المخاطر) كبيرة، مما يعني أنها تساهم أكثر في ممارسات إدارة المخاطر من البنوك التقليدية. تظهر جميع المتغيرات المستقلة علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر، تظهر قيمة  $t$  لتحديد المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية عند 5% وتظهر إدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1%.

يقدر النموذج 5 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية.  $R^2$  هو 64.9% وهو ما يعني أن 64.9% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر ويعود الاختلاف المتبقي 35.1% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1% ، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  (إدارة المخاطر وفهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان) كبيرة وتساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من أي متغير مستقل آخر. حيث تظهر قيمة  $t$  لفهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر إيجابية وعلاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 5%. حيث إن تقييم وتحليل المخاطر يظهر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر للبنوك التقليدية.

يقدم النموذج 6 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية.  $R^2$  هو 63.6% ، وهو ما يعني أن 63.6% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر ويعزى الاختلاف المتبقي بنسبة 36.4% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب

بشكل جيد. قيمة بيتا ( $\beta$ ) لـ فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها كبيرة مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى مثل: (تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر السيولة) تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء تقييم وتحليل المخاطر، مما يعني أن تقييم المخاطر وتحليلها ضعيف في البنوك التقليدية. حيث تظهر قيمة  $t$  لـ فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر بنسبة 1% و 5%.

يوضح النموذج 7 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية.  $R^2$  هو 64.4% ، وهو ما يعني أن 64.4% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر ويعزى الاختلاف المتبقي 35.6% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء  $F$  مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا  $\beta$  لـ (إدارة المخاطر وفهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها) كبيرة وتساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان) تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء تقييم وتحليل المخاطر حيث، تظهر قيمة  $t$  لـ فهم إدارة المخاطر وإدارة المخاطر علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 5% وتظهر تحليل مخاطر الائتمان علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 10%.

يقدّر النموذج 8 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية. قيمة  $R^2$  هو 62.6%، مما يعني أن 62.6% من التباين في ممارسات إدارة المخاطر يتم تفسيره بواسطة فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة ويعود الاختلاف المتبقي بنسبة 37.4% في ممارسات إدارة المخاطر إلى عوامل أخرى. الإحصاء  $F$  مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا ( $\beta$ ) لـ فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان كبيرة مما يعني أنها تساهم في ممارسات إدارة المخاطر أكثر من المتغيرات الأخرى (تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر السيولة) تظهر جميع المتغيرات (فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة) علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر باستثناء تقييم وتحليل المخاطر



حيث قيمة t يُظهر فهم إدارة المخاطر علاقة مهمة مع ممارسات إدارة المخاطر عند 1% ويظهر تقييم وتحليل المخاطر و تحليل مخاطر السيولة علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر عند 10%.

تستند نتائج النموذج 5 و9 إلى نتائج الجدول 6.17. يقدر النموذج 9 تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية. قيمة R2 هو 61.0%، مما يعني أن 61.0% من الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان والاختلاف المتبقي 39.0% في ممارسات إدارة المخاطر يرجع إلى عوامل أخرى. الإحصاء F مهم عند 1%، مما يعني أن النموذج مناسب بشكل جيد. قيمة بيتا ( $\beta$ ) — فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها مرتفعة مما يعني أنها تساهم أكثر في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك التقليدية. تظهر جميع المتغيرات علاقة إيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر بينما تظهر تقييم وتحليل المخاطر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية. تشير هذه العلامة السلبية إلى ضعف موظفي البنوك التقليديين في تقييم المخاطر وتحليلها. تظهر إحصائيات T أن فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها ذات دلالة إحصائية عند 1%، حيث تحليل مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية عند 10%.

نتائجنا مماثلة لتلك التي ذكرها (Nazir et al,2012) ، ووجدوا أن فهم المخاطر وإدارة المخاطر ومراقبة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان لها علاقة كبيرة مع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائجنا متشابهة مع تلك التي ذكرها (التميمي والمزروعى، 2007) و(حسين والعجمي، 2012)، وجد( شفيق ونصر، 2010) أن مراقبة المخاطر هي المتغير الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك.

الجدول 20.4: تحليل الانحدار التدريجي للمصارف التقليدية.

Model		Constant	URRM	RI	RAA	RMR	CRA	LRA	RG	
1	B	0.486	0.260	0.076	-0.081	0.123	0.176	0.121	0.252	R2= 0.652
	St. Error	0.563	0.104	0.074	0.077	0.174	0.103	0.098	0.114	F=17.902
	t-value	0.862	2.506	1.030	-1.060	0.705	1.714	1.236	2.203	Sig.=.000
	Sig.	0.392	0.015**	0.307	0.293	0.483	0.091**	0.221	0.031**	0.003*
2	B	0.648	-	0.092	0.041	0.090	0.235	0.064	0.374	R2=0.619

	St. Error	0.581	-	0.077	0.062	0.180	0.104	0.099	0.107	F=18.410
	t-value	1.116	-	1.194	0.658	0.498	2.266	0.650	3.494	Sig.=0.000
	Sig.	0.268	-	0.237	0.513	0.620	0.027**	0.518	0.001*	
3	B	0.552	0.268	-	-0.103	0.185	0.178	0.102	0.278	R2= 0.646
	St. Error	0.560	0.130	-	0.074	0.163	0.103	0.096	0.111	F=20.691
	t-value	0.986	2.598	-	-1.390	1.133	1.738	1.061	2.490	Sig.=0.000
	Sig.	0.327	0.011**	-	0.169	0.261	0.087**	0.292	0.015**	
4	B	0.406	0.190	0.098	-	0.063	0.203	0.097	0.290	R2 = 0.646
	St. Error	0.559	0.080	0.072	-	0.165	0.099	0.095	0.108	F=20.661
	t-value	0.727	2.369	367.1	-	0.380	2.046	1.015	2.672	Sig.=0.000
	Sig.	0.470	0.021**	0.176	-	0.705	0.045**	0.314	0.0009*	
5	B	0.542	0.254	0.095	-0.064	-	0.204	0.146	0.282	R2 = 0.649
	St. Error	0.555	0.103	0.096	0.072	-	0.094	0.091	0.106	F=20.958
	t-value	0.976	2.469	1.364	-0.881	-	2.166	1.612	0.112	Sig.=0.000
	Sig.	0.332	0.016**	0.177	0.381	-	0.034**	0.112	0.010**	
6	B	0.770	0.300	0.079	-0.115	2.39	-	0.136	0.250	R2 =0.636
	St. Error	0.546	0.102	0.075	0.075	0.163	-	0.099	0.116	F=19.830
	t-value	1.411	2.937	1.054	-1.520	1.467	-	1.372	2.159	Sig.=0.000
	Sig.	0.163	0.005*	0.295	0.133	0.147	-	0.175	0.034**	
7	B	0.613	0.230	0.059	-0.059	0.202	0.187	-	0.284	R2 =0.644
	St. Error	0.556	0.101	0.073	0.075	0.163	0.103	-	0.112	F=20.472
	t-value	1.104	2.273	0.809	-0.789	1.240	1.823	-	2.541	Sig.=0.000
	Sig.	0.274	0.026**	0.421	0.433	0.219	.073***	-	0.013**	
8	B	0.372	0.358	0.112	-0.135	0.266	0.174	0.170	-	R2 =0.626
	St. Error	0.576	0.096	0.074	0.075	0.166	0.105	0.098	-	F=19.000
	t-value	0.645	3.714	1.511	-1.799	1.600	1.651	1.735	-	Sig.=0.000
	Sig.	0.521	0.000*	0.136	0.076**	0.114	0.103	0.087***	-	
9	B	0.540	0.332	0.094	-0.112	0.410	0.190	-	-	R2 =0.610
	St. Error	0.577	0.097	0.075	0.075	0.146	0.106	-	-	F=21.569
	t-value	0.936	3.441	1.255	-1.496	2.807	1.785	-	-	Sig.=0.000
	Sig.	0.353	0.001*	0.214	0.139	0.006*	.079***	-	-	

وبالتالي، تظهر نتائج الانحدار التدريجي أن علاقات فهم إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر لها علاقة قوية وإيجابية مع ممارسات إدارة المخاطر للبنوك التقليدية. وحيث أن تقييم وتحليل المخاطر تُظهر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة المخاطر للبنوك التقليدية، مما يعني أن موظفي البنوك التقليدية ليسوا فعالين في تقييم وتحليل المخاطر. تظهر نتائج جميع النماذج أنه من بين جميع المتغيرات المستقلة التي تمت إزالتها، هناك انخفاض بنسبة 3.3% في قيمة R2 عن طريق إزالة المتغير المستقل فهم إدارة المخاطر من (نموذج 2). علاوة على

ذلك، تظهر نتائج النموذج 9 انخفاضًا بنسبة 4.2% في قيمة R2 مع إزالة متغيرات تحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر من نموذج ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. يوضح هذا الانخفاض الكبير في قيمة R2 أهمية فهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في النموذج. بشكل عام، تتشابه النتائج التي توصلنا إليها جزئيًا مع تلك التي ذكرها (حسين والعجمي، 2012) و(نذير وآخرون، 2012)، ووجدوا أن فهم المخاطر وإدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان ومراقبة المخاطر يظهر علاقة إيجابية ومهمة مع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك.

الجدول 21.4 هو الاستدلال على الجدول 19.4 و 20.4 تلخص نتائج الجدول 21.4 نتائج تأثير فهم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها وتحليل مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية. كما يشير إلى التشابه والاختلاف بين المتغيرات الهامة.

تفسر نتائج النموذج 1 أن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. حيث أن فهم إدارة المخاطر والمخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر يساهمون بكفاءة في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. أظهرت النتائج أن تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر يساهمان بكفاءة في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية والتقليدية، بينما هناك اختلاف في نتائج تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وفهم إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

يوضح النموذج 2 أنه تم استبعاد فهم إدارة المخاطر من نموذج عملية إدارة المخاطر. تشير النتائج إلى أن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان هي المتغيرات الأكثر مساهمة في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية، بينما يساهم تحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر بشكل كبير في إدارة المخاطر ممارسات البنوك التقليدية. هناك تشابه في نتائج تحليل مخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والتقليدية، بينما يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وإدارة المخاطر.

النموذج 3 عند استبعاد تحديد المخاطر من نموذج عملية إدارة المخاطر. تكشف النتائج أن تقييم المخاطر وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان مهمان في البنوك الإسلامية، في حين أن فهم المخاطر وإدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر يساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. هناك تشابه في نتائج تحليل مخاطر الائتمان (CRA) بين البنوك الإسلامية والتقليدية. في حين أنها تختلف في تقييم المخاطر وتحليلها، وفهم إدارة المخاطر والمخاطر، وممارسات إدارة المخاطر.

النموذج 4 عند استبعاد تقييم المخاطر وتحليلها (RAA) من نموذج عملية إدارة المخاطر. تكشف النتائج أن تحديد المخاطر (RI) ، وتحليل مخاطر الائتمان مهم في البنوك الإسلامية في حين أن فهم المخاطر وإدارة المخاطر (URRM) ، وتحليل مخاطر الائتمان (CRA) ، وإدارة المخاطر (RG) تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر التقليدية البنوك. يوجد تشابه في نتائج "تحليل مخاطر الائتمان" بين البنوك الإسلامية والتقليدية. في حين أنها تختلف في تحديد المخاطر (RI) ، وفهم إدارة المخاطر والمخاطر (URRM) ، وممارسات إدارة المخاطر (RG) .

النموذج 5 عندما يتم استبعاد مراقبة المخاطر وإعداد التقارير (RMR) من نموذج عملية إدارة المخاطر. تشير النتائج إلى أن تحديد المخاطر (RI) وتقييم المخاطر وتحليلها (RAA) وتحليل مخاطر الائتمان (CRA) وإدارة المخاطر (RG) تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر (RMP) للمصارف الإسلامية في حين فهم إدارة المخاطر والمخاطر (URRM) ، وتحليل مخاطر الائتمان (CRA) ، وإدارة المخاطر (RG) تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. هناك تشابه في نتائج "تحليل مخاطر الائتمان (CRA) وإدارة المخاطر (RG) بين البنوك الإسلامية والتقليدية. على الرغم من أنها تختلف في تحديد المخاطر (RI) ، وتقييم وتحليل المخاطر (RAA) وفهم ممارسات إدارة المخاطر وفهم إدارة المخاطر (URRM) .

النموذج 6 عند استبعاد تحليل مخاطر الائتمان (CRA) من نموذج عملية إدارة المخاطر. تظهر النتائج أن تقييم وتحليل المخاطر (RAA) يساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر (RMP) للمصارف الإسلامية في حين أن فهم إدارة المخاطر والمخاطر (URRM) ، وإدارة المخاطر (RG) تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. لا يوجد تشابه في نتائج التراجع بين البنوك الإسلامية والتقليدية. على الرغم من أنها تختلف في تقييم وتحليل المخاطر (RAA) ، وفهم إدارة المخاطر والمخاطر (URRM) ، وإدارة المخاطر (RG) .

يوضح النموذج 7 النتائج عند استبعاد تحليل مخاطر السيولة من نموذج عملية إدارة المخاطر. تتشابه نتائج النموذج 7 مع نتائج النموذج 5 حيث يتم استبعاد مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها من النموذج.

النموذج 8 عندما يتم استبعاد إدارة المخاطر (RG) من نموذج عملية إدارة المخاطر. تشير النتائج إلى أن تحديد المخاطر (RI) وتقييم المخاطر وتحليلها (RAA) وتحليل مخاطر الائتمان (CRA) تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر (RMP) للمصارف الإسلامية، في حين فهم المخاطر

وإدارة المخاطر (URRM)، وتقييم المخاطر والتحليل (RAA) وتحليل مخاطر السيولة (LRA) تساهم بشكل كبير في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. يوجد تشابه في نتائج تقييم وتحليل المخاطر (RAA) للانحدار بين البنوك الإسلامية والتقليدية. وأنها تختلف في تحديد المخاطر (RI)، وتحليل مخاطر الائتمان (CRA)، وفهم إدارة المخاطر والمخاطر (URRM)، وممارسات تحليل مخاطر السيولة (LRA).

في الختام، يمكننا القول إن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان هي المتغيرات الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. هذه النتائج متطابقة إلى حد ما مع نتائج حسن (2009). حيث إن فهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر هي أكثر المتغيرات تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف التقليدية. تتشابه نتائجنا للمصارف التقليدية إلى حد ما مع تلك التي أبلغ عنها (نذير وآخرون، 2012) و(حسين والعجمي، 2012).

جدول 21.4: مقارنة نتائج الانحدار بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

نموذج	إزالة المتغيرات من نموذج الانحدار	بنك إسلامي	بنك تقليدي	أوجه التشابه بين IB و CB	الفرق في المتغيرات الهامة	
					IB	CB
1	-	RG, CRA, RAA, RI	RG, CRA, URRM	RG, CRA	RAA, RI	URRM
2	URRM	CRA, RAA, RI	RG, CRA	CRA	RAA, RI	RG
3	RI	CRA, RAA	RG, CRA, URRM	CRA	RAA	RG, URRM
4	RAA	CRA, RI	RG, CRA, URRM	CRA	RI	RG, URRM
5	RMR	RG, CRA, RAA, RI	RG, CRA, URRM	RG, CRA	RAA, RI	URRM
6	CRA	RAA	RG, URRM	-	RAA	RG, URRM
7	LRA	RG, CRA, RAA, RI	RG, CRA, URRM	RG, CRA	RAA, RI	URRM
8	RG	CRA, RAA, RI	LRA, RAA, URRM	RAA	CRA, RI	LRA, URRM

IB	البنوك الإسلامية	RG	إدارة المخاطر	LRA	تحليل مخاطر السيولة
RMP	ممارسات إدارة المخاطر	RAA	تقييم المخاطر وتحليلها	CRA	تحليل مخاطر الائتمان
URRM	فهم إدارة المخاطر	RMR	رصد المخاطر والإبلاغ عنها	RI	تحديد المخاطر

الجدول 22.4 مفيد للغاية لأنه يشير إلى الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية على المتغيرات الدراسة. وأظهر أن فهم إدارة المخاطر يظهر اختلافاً بسيطاً بين المصارف الإسلامية (متوسط الرتبة = 74.74) والمصارف التقليدية (متوسط الرتبة = 76.26). استنتج أن فهم المخاطر وإدارة المخاطر  $(U = 2755.5)$ ،  $(p\text{-value} = 0.8296)$  لا يختلف إحصائياً في البنوك الإسلامية والتقليدية. متوسط قيمة تصنيف "تحديد المخاطر" في البنك الإسلامي هو 68.03 وهو أقل بكثير من قيمة البنوك التقليدية (82.97)، والتي يتم التحقق منها أيضاً بنتائج إحصاءات الاختبار ( $U = 2252.5$ )  $(p\text{-value} = 0.034)$  بنسبة 5%. وهذا يعني أن البنوك التقليدية تعمل بشكل أفضل من البنوك الإسلامية في تحديد المخاطر. يُظهر متوسط رتبة تقييم المخاطر وتحليلها اختلافاً طفيفاً بين المصارف الإسلامية (77.24) والمصارف التقليدية (73.76)، والذي يتم اختباره أيضاً بمستوى أهمية عند 5% ( $U = 2682$ )،  $(p\text{-value} = 0.621)$  وهذا يعني أن البنوك الإسلامية والتقليدية تستخدم نفس الممارسات في تقييم وتحليل المخاطر. تظهر نتائج "ممارسات إدارة المخاطر" (RMP) فرقاً مهماً إحصائياً ( $U = 2106$ )،  $(p\text{-value} = 0.007)$  بين البنوك الإسلامية والتقليدية بنسبة 5%، حيث أداء البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية.

مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها (RMR) ( $U = 2106$ )،  $(p\text{-value} = 0.903)$ ، وتحليل مخاطر الائتمان (CRA) ( $U = 2624$ )،  $(p\text{-value} = 0.476)$  لا تظهر اختلافاً كبيراً بين البنوك الإسلامية والتقليدية بناءً على متوسط قيم التصنيف وإحصاءات الاختبار. وفقاً لمتوسط نتائج التصنيف، فإن أداء البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية في تحليل مخاطر السيولة، لأن متوسط قيمة التصنيف (82.77) أكبر من متوسط قيمة التصنيف للبنك التقليدي (68.23). تكشف النتائج الإحصائية لـ "تحليل مخاطر السيولة" (LRA) أنه يختلف اختلافاً كبيراً بين البنوك الإسلامية والتقليدية ( $U = 2267.5$ )،  $(p\text{-value} = 0.039)$  هذه النتيجة تبررها حقيقة أن البنوك الإسلامية تحتفظ بالموجودات السائلة أكثر من تلك الموجودة لدى البنوك التقليدية بسبب النطاق المحدود للاستثمار المصرفي الإسلامي الذي ينتج عنه المزيد من العائدات المنخفضة للمصارف الإسلامية (عبدلي وقاسم، 2012).

تقدم نتائج "إدارة المخاطر" (RG) فرقاً كبيراً بين البنوك الإسلامية (69.09) والمصارف التقليدية (81.91) وهي ذات أهمية عند مستوى أهمية 10% ( $U = 2332$ )،  $(p\text{-value} = 0.071)$  وتظهر البنوك التقليدية قيمة أعلى من البنوك الإسلامية. تتشابه نتائجنا إلى حد ما مع نتائج إحصائية حسين والعجمي (2012). وأظهرت دراستهم أن هناك فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسة تحديد المخاطر وممارسات إدارة المخاطر بنسبة 10%. في الختام، يمكننا القول إن البنوك التقليدية تحدد

المخاطر، وتعمل بكفاءة في التعامل مع ممارسات إدارة المخاطر، وإدارة المخاطر بالمقارنة مع البنوك الإسلامية.

الجدول 22.4: الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية على المتغيرات باستخدام اختبار مان وتيني.

متوسط الرتب وإحصائيات الاختبار					
	نوع البنك	المجموع	متوسط البنك	مجموع الرتب	إحصائيات الاختبار
URRM	بنك إسلامي	75	74.74	5605.50	Mann Whitney U= 2755.5
	بنك تقليدي	75	76.26	5719.50	Sig.= 0.8296
	المجموع	150			
RI	بنك إسلامي	75	68.03	5102.50	Mann Whitney U= 2255.5
	بنك تقليدي	75	82.97	6222.50	Sig.= 0.034*
	المجموع	150			
RAA	بنك إسلامي	75	77.24	5793.0	Mann Whitney U= 268.2
	بنك تقليدي	75	73.76	5532.00	Sig.= 0.621
	المجموع	150			
RMP	بنك إسلامي	75	66.08	4956.00	Mann Whitney U= 2106
	بنك تقليدي	75	84.92	6369.00	Sig.= 0.007*
	المجموع	150			
RMR	بنك إسلامي	75	75.93	5694.50	Mann Whitney U= 2780.5
	بنك تقليدي	75	75.07	5630.50	Sig.= 0.903
	المجموع	150			
CRA	بنك إسلامي	75	72.99	5474.00	Mann Whitney U= 2624
	بنك تقليدي	75	78.01	5851.00	Sig.= 0.476
	المجموع	150			
LRA	بنك إسلامي	75	82.77	6207.50	Mann Whitney U= 2267.5
	بنك تقليدي	75	68.23	5117.50	Sig.= 0.039*
	المجموع	150			
RG	بنك إسلامي	75	69.09	5182.00	Mann Whitney U= 2232
	بنك تقليدي	75	81.91	6143.00	Sig.= 0.071**
	المجموع	150			

#### 4.4 نتائج فرضية البحث

الفرضية الأولى: مقبولة كنتيجة للجدول 18.4، وتبين أن هناك علاقة مهمة بين تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر مع ممارسات إدارة المخاطر للبنوك.

الفرضية الثانية: مقبولة كنتيجة للجدول 19.4 و 20.4 وتبين أن هناك فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بتأثير جوانب عملية إدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر. تظهر النتائج أن تحديد المخاطر وتقييم وتحليل المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية. حيث إن فهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة المخاطر للبنوك التقليدية.

تم رفض الفرضية الثالثة، حيث يوضح الجدول 22.4 أنه لا يوجد فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم المخاطر وإدارة المخاطر. لأن معظم البنوك الإسلامية هي نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية.

الفرضية الرابعة : مقبولة، كما يوضح الجدول 22.4 أن تحديد المخاطر مهم إحصائيًا، مما يعني وجود فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تحديد المخاطر.

تم رفض الفرضية الخامسة حيث يوضح الجدول 22.4 أن مستوى أهمية تقييم المخاطر وتحليلها أكبر من 5٪، مما يعني عدم وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسة تقييم المخاطر وتحليلها.

الفرضية السادسة: مقبولة، كما يوضح الجدول 22.4 أن ممارسات إدارة المخاطر ذات دلالة إحصائية مما يعني وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر.

كما تم رفض الفرضيتين السابعة والثامنة: (الجدول 22.4)، مما يعني عدم وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. وتحليل مخاطر الائتمان.

تم قبول الفرضية التاسعة كما هو موضح في الجدول 22.4 ، مما يعني وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسة تحليل مخاطر السيولة. هذه النتيجة مشابهة للدراسات البحثية السابقة التي تظهر أن البنوك الإسلامية في وضع أفضل لإدارة مخاطر السيولة لديها مقارنة بالبنوك التقليدية كما تحتفظ البنوك الإسلامية بنسبة أعلى من الأصول السائلة مقارنة بالبنوك التقليدية.<sup>1</sup>



الفرضية العاشرة: مقبولة لأن مستوى الدلالة أقل من 5% (انظر الجدول 22.4)، مما يعني وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة المخاطر. تعمل البنوك التقليدية بكفاءة في ممارسة إدارة المخاطر. قد يكون السبب هو أن البنوك التقليدية لديها آثار قوية في الصناعة المصرفية. في حين أن البنوك الإسلامية صناعة نامية تواجه تحديات خطيرة، كما أنها صغيرة الحجم مقارنة بالبنوك التقليدية وهي تمر بمرحلة الاندماج والاستحواذ منذ عام 2010.

---

<sup>1</sup>Islam and Chowdhury، 2007، Ika and Abdullah، 2011، Jaffar and Manarvi، 2011، Usman and Khan، 2012) (Ali، 2013).

## الاستنتاجات والتوصيات

سيتم عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها اعتماداً على تحليل اجابات موظفي ومديري ادارة المخاطر في كلا القطاعين (التقليدية والاسلامية) من خلال الاستبيان الذي وجه الى عينة منهم كما يعرض الباحث في هذا الفصل أيضاً التوصيات في ضوء هذه الاستنتاجات:

### 5.1 الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج تحليل البيانات أن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر هي متغيرات أكثر كفاءة وتأثيراً في المساهمة في ممارسات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية.

2- يعد فهم إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان من أهم المتغيرات والمساهمة في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.

3- وجود فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بتحديد المخاطر وممارسات إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة وإدارة المخاطر. إن تحليل مخاطر السيولة وفهم إدارة المخاطر والمخاطر ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير عنها ضعيف في البنوك الإسلامية.

4- إن تقييم المخاطر وتحليلها غير كافيين في البنوك التقليدية.

5- يجب على البنوك إجراء المزيد من التحليل للاجابة عن السؤال: لماذا لا ترتبط جوانب عمليات إدارة المخاطر بشكل إيجابي بممارسات إدارة المخاطر؟

6- كل من البنكين يحترمان الحد الأدنى لكفاية رأس المال مما يعني تمتعهما حالياً بحصانة ضد الخسائر المحتملة، ولو على المدى القصير.

7- مكونات رأس المال المساند في البنكين محدودة نظراً لعدم تمكنهما من الاستفادة من أي شكل من أشكال الاقتراض.

8- تقارير البنكين تتسم بنقص من الاضاحات الضرورية لحساب كفاية رأس المال بشفافية خاصة بما يتعلق بأوزان الترجيح وكيفية تصنيف صيغ النشاط حسب درجة خطورتها.

### 5.2 توصيات الدراسة

بصورة عامة يتوجب تطوير ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية بسبب ضعفها بناء على هذه الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار ان هذا التطوير يستلزم الالتزام القوي من قبل البنوك بالممارسات لإدارة المخاطر بناءً على ذلك نضع التوصيات التالية:

1- يجب على البنوك الإسلامية والتقليدية تعريف وتحديد المخاطر ذات الاولوية. فقد اظهر الاستبيان انه من الصعب تحديد الاولويات في المخاطر.

2- أهمية وضع سياسة محاسبية واضحة بين نسبة كفاية رأس المال والمخاطر المفروضة عليها وتأثيرها على نسبتها.

3- ضرورة قيام هيئة الرقابة الإسلامية والمراجع الخارجية بمتابعة كفاية رأس المال لتحقيق الملاءة المالية في البنك الإسلامي حتى تصبح مهنة المحاسبة والمراجعة أداة فعالة لخدمة مستخدميه ومجتمعهم.

4- يجب أن تكون جميع المؤسسات المالية على استعداد للامتثال لبازل للأسباب المذكورة أعلاه. تختص السلطة النقدية الفلسطينية بإنشاء نسبة جديدة من كفاية رأس المال يتم تطويرها للمصارف الإسلامية بسبب اختلاف طبيعتها المالية.

5- توجيه الانتباه لمزيد من الدراسات التي تتناول: أ. تقييم كفاية رأس المال ضمن النموذج المقترح في البنوك الإسلامية. ب. القياس الكمي لآثار المخاطر المصرفية المختلفة التي تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين.

6- تطوير أدوات وأنظمة قياس المخاطر وفقاً لطرق التقييم الداخلي للاستفادة من مزايا هذه الطريقة من قبل البنوك الإسلامية.

7- بناء على ما جاء في نتائج الاستبيان ان بعض البنوك يوجد لديها مدير مخاطر ولكن لا يوجد لديها CRO مدير تنفيذي لإدارة المخاطر.

8- يجب على البنوك الإسلامية أن تلتزم بشكل فعال بالقواعد الإسلامية لتحمل البنوك التقليدية، لأن الالتزام بالشريعة الإسلامية يعد ميزة تنافسية مهمة بالنسبة لها في مواجهة المنافسة من البنوك التقليدية.

9- لذا من الضروري ان نقوم بتعيين مدراء تنفيذيين مع توضيح واضح للمسؤوليات فيما يتعلق بمتابعة المخاطر وادارتها ورفع تقاريرهم مباشرة الى مجلس الإدارة.

10- ضرورة تدعيم عملية التدقيق الداخلي.

11- تدعيم مهارات المدراء في مجال إدارة المخاطر لرفع مستوى اداهم مع ضرورة وجود خبرة وفهم عميق لدى مجلس إدارة البنوك بموضوع المخاطر.

12- ضرورة تدريب كادر البنك بصورة مستمرة مع الحرص على ان تكون نوعية التدريب ان تستجيب لتغيرات المتسارعة بموضوع المخاطر، فمدراء البنوك الإسلامية يجب ان يولوا اهتمام كبير بهذا الموضوع وذلك لحدثة تجربة البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية والذي أدى الى ان معظم العاملين في البنوك الإسلامية لا زالوا محكومين بخبرتهم الذي استحوذوا عليها في البنوك التقليدية قبل الانضمام للعمل في البنوك الإسلامية.

13- تطوير جودة ونوعية التقارير التي تصدرها البنوك المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر بان تأخذ بعين الاعتبار التطورات المتسارعة في الأسواق المالية.

14- الإفصاح عن المخاطر كمخاطر عدم الامتثال للشريعة في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية لتصبح تلك التقارير أكثر اعتمادية.

15- ضرورة ان تتضمن تقارير البنوك تفاصيل عن عملية ادارة المخاطر، الثقافة السائدة في البنك، جاذبية البنك للمخاطر. حيث نلاحظ ضعف المعلومات المتعلقة بتلك المواضيع مما يؤدي الى ضعف الشفافية بالنسبة للمستثمرين الجدد وحملة الأسهم المالكين.

تم بحمد الله

**قائمة المراجع**

المراجع بالعربية:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- براني، ع(2013): إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- 3- بوقبيي، ش وآخرون. (2015): إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. دار النفائس، الأردن .
- 4- حسن، ص(2010): تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة .
- 5- حناوي، محمد صالح . (1998)، تحليل وتقييم الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية. الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية .
- 6- خان، طارق الله، وحبيب، أحمد (2003): إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة بابكر أحمد، مراجعة رضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة .
- 7- خان، ط، حبيب، أ. (2003): إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. ط1 المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ، جدة
- 8- زيدانين . (1999) ، أساسيات في الجهاز المالي. ط1 ، عمان ، الأردن، دار وائل للنشر .
- 9- سويلم، م. (1976): إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مصر، المنصورة، دار الطباعة الحديثة .
- 10- طارق، ع، حبيباً. (2003): إدارة المخاطر المصرفية تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلام للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة.
- 11- عبد الباسط، ج. (2012) :الواقع التطبيقي لمعيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 12- عبد الفتاح، م(2006): إدارة البنوك، ط 1، عمان، دار المناهج.
- 13- عبد المنعم ، ع وآخرون.(2008): تقييم وإدارة المخاطر. ط1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر.

14- عبد الكريم، ن، أبو صلاح، م (2007): المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ||: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في البنوك العاملة في فلسطين، جامعة فيلادلفيا الأردنية ، الأردن .

15- مدحت.ص.(2001). أدوات وتقنيات مصرفية. القاهرة، مصر، دار غريب للنشر.

16- هندي، ابراهيم ،م.(1999). أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية. الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف.

#### الرسائل العلمية

1- أبو كمال، م (2007): الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل || (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين) الجامعة الاسلامية، فلسطين.

2- سعدي، س(2010): المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن -دراسة مقارنة- رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

2- شاهين، ع (2002): المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية. جامعة النيلين، السودان. (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة) .

3- كلاب، م (2007): دوافع تطبيق دعائم بازل || وتحدياتها دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. الجامعة الاسلامية، فلسطين.

4- الرفاعي، غ ،صادق، ف.(2007): إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة الزيتونة بالأردن.

5- عثمان، ع.(2009): إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة). جامعة دمشق، سوريا.

6- صالح، م.(2009): إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

7- خضراوي، ن.(2009): إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية - جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر .

8- رهيف، ح.(2015): إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل || (دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط). كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،بغداد.

الدوريات:

- 1- اتحاد المصارف العربية (2005): العمل المصرفي الاسلامي ركيزة من ركائز الصناعة المصرفية العالمية. العدد (299)، تشرين أول، ص 37 .
  - 2- حشاد، نبيل (2005): دليلك الى التطبيق العملي لبازل || في المصارف. اتحاد المصارف العربية، ج3، بيروت.
  - 3- سنقرط، سامر. (2003): قرارات جديدة للجنة بازل لرأس المال (1)، مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد 22، آيار .
  - 4- شماع، خليل .(1990): كفاية رأس المال مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على الدول العربية. اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت.
  - 5- كراسنة، ابراهيم. (2006): أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
- الوثائق :

- 1- خان الله طارق، أحمد. (2003): ادارة المخاطر: تحليل قضايا الصناعة المالية الاسلامية. البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية .
- 2- مجلس الخدمات المالية الاسلامية (2005): مسودة مشروع رقم 2 في معيار كفاية رأس المال (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية اسلامية فقط.
- 3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2002): معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية . معيار رقم (4)، البحرين .

#### المنشورات :

- 1- سلطة النقد الفلسطينية، (2010)، دائرة الأبحاث، الحاج، أحمد ،مذكرات تدريبية: تنفيذ د.شاهين، علي عبد الله .
- 2- غزالي، عبد الحميد (1988): الانسان أساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية، سلسلة نحو وعي اقتصادي اسلامي رقم 7، مصر القاهرة، اصدارات مركز الاقتصاد الاسلامي، المصرف الاسلامي الدولي ص 49 .

3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (1999): بيان عن الغرض من نسبة كفاية راس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها، مارس .

شبكة الانترنت :

1- <https://www.bank-abc.com/world/Jordan/Ar/Financial/Pages/AnnualReports.aspx>

2- <https://bop.ps/ar/ir/financial-docs>

3- [https://www.qudsbank.ps/uploads/annual\\_report\\_book\\_final.pdf](https://www.qudsbank.ps/uploads/annual_report_book_final.pdf)

4- <https://www.tnb.ps/ar/report-list/annual-reports>

5- <https://www.bankofjordan.com.ps/ar/page/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A>

6- <https://islamicbank.ps/ar/ir/financial-results>

7- <https://aib.ps/investorsrelation/reports>

المراجع الأجنبية :

1- Abdul Rahman, R., Noor, S.B. and Ismail, T.H., (2013). **Governance and risk management: empirical evidence from Malaysia and Egypt**. International Journal of Finance & Banking Studies, 2(3), pp. 21-33.



- 2- Abdulle, M. Y., and Kasim S. H., (2012). **Impact of Global Financial Crisis on the Performance of Islamic and Conventional Banks**, Empirical Evidence from Malaysia. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 8(4), pp. 9-20.
- 3- Adamu, M.U.,( 2013a) .**The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports**. *IOSR Journal of Economics and Finance*, p 15-21.
- 4- Adamu, M. U., (2013b). **Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of Listed Companies in Nigeria**, *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(16), p 140.
- 5- Ahmad, K., (2000). **Islamic finance and banking: the challenge and Prospects**. *Review of Islamic Economics*, Vol. 9, pp. 57-82. .
- 6- Ahmed, H., & Khan, T., (2007). **Risk Management in Islamic Banking. In Handbook on Islamic Banking**. Hassan, M. Kabir & Lewis, Mervyn K. Edward Elgar.
- 7- Ahmed, H., (2011). **Risk Management Assessment Systems: An Application to Islamic Banks**. *Islamic Economic Studies*, 19 (1), pp. 63-68.
- 8- Alaro, A. R., and Hakeem, M., (2011). **Financial engineering and financial stability: the role of Islamic financial system**. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 7(1), pp. 25-38.
- 9- Al-Tamimi, H., (2002). **Risk Management Practices: An Empirical Analysis of the UAE Commercial Banks**. *Finance India*, 16(3), pp. 1045-1057.
- 10- Al-Tamimi, H. and Al-Mazrooei M., (2007). **Banks' Risk Management:A Comparison Study of UAE National and Foreign Banks**. *The Journal of Risk Finance*, 8(4), p 394-409.
- 11-Alexander J. R and others Quantitative, (2006) .**Risk Management: Concepts Techniques and Tools, Operational Risk Management**.
- 12- Anderson, R.A., Sweeney, D.J. and Williams, T.A., (1990). **Statistics for Business and Economics**, West Publishing Company, St Paul, MN.
- 13- Anderson, V., (2009). **Research methods in Human Resource Management (2nd Ed.)**. London: Chartered Institute of Personnel and Development.
- 14- A-Rahman, Y., (2010). *The Art of Islamic Banking and Finance: Tools and Techniques for Community-Based Banking*. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey
- 15- Ardrey, William J., Perryer, C., Keane, M., and Stockport, G.(2009). **Prudential Supervision, Banking and Economic Progress: Implementation of Risk Management Procedures in Joint Stock Banks in Vietnam**. *22nd Australasian Finance and Banking* .
- 16 Arif, M.H. & Tuhin, H.M., (2013). **Disclosure of non-financial information voluntarily in the annual report of financial institutions: A study on listed banks of Bangladesh**. *European Journal of Business and Economics*, 8(2), pp.37–44.
- 17- Ariffin, N. M., & Kassim, S. H., (2011). **Risk Management Practices and Financial**

**Performance of Islamic Banks: Malaysian Evidence.** In: 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, December, 2011, Doha, Qatar.

18- Ariffin, N.M., Archer, S. & Karim, R.A.A., (2009). **Risks in Islamic banks: Evidence from empirical research.** Journal of Banking Regulation, 10(2), pp.153–163.

19- Ariffin, N.M., Archer, S. & Karim, R.A.A., (2009). **Risks in Islamic banks: Evidence from empirical research.** Journal of Banking Regulation, 10(2), pp.153–163.

20- Arunkumar, R. & Kotreshwar, G., (2006). **Risk Management in Commercial Banks (A Case Study of Public and Private Sector Banks)**, Social Science Research Network, Rochester.

21- Arunkumar, R., & Kotreshwar, G., (2005). **Risk Management in Commercial Banks (A Case Study of Public and Private Sector Banks)**. SSRN eLibrary.

22- Asongu, A. S., (2013). **Post-crisis bank liquidity risk management disclosure.** Qualitative research in financial markets, 5(1), pp. 65-84.

23- Ayub, (2007). **Understanding Islamic finance.** West Sussex, UK: John Wiley and sons.

24- Basel Committee on Banking Supervision, (2008a). **Principles for sound liquidity risk management and supervision.** Bank for International Settlement, Basel, Switzerland.

25- Basel Committee on banking Supervision, (2008b). **Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges.** BIS paper (February 2008), Bank of International Settlement, Basel, Switzerland.

26- Basel Committee on Banking Supervision (2004). **Basel II: International Convergence of capital measurement and capital standards: A revised Framework,** BIS, and (June 2004). Basel, Switzerland.

27- Bellalah, M., and Masood, O., (2010). **Islamic Banking and Islamic Finance,** World Scientific Publishing Inc.

28- Besar, M.H.A., Abd Sukor, M.E., Abdul Muthalib, N. and Gunawa, A.Y., (2009). **The practice of Shariah review as undertaken by Islamic banking sector in Malaysia.**

29- Bessis, J., (2011). **Risk Management in Banking.** 3<sup>rd</sup> Edition. Hoboken, NJ, USA: Wiley p. 841.

30- Brown, C. & Davis, K., (2008). **Risk Management lessons from the sub-prime Crisis,** The National Institute of Accountants Tasmania Division Congress, May 15-18, 2008.

31- Dahduli, M. S., (2009). **Islamic Banking and the Credit Crunch.**

32- Denzin, N., (2006). **Sociological Methods: A sourcebook Aldine transaction.** (5<sup>th</sup> edition), Transaction Publishers, ISBN 978-0-202-30840-1

33- Dusuki, A. W., (2008). **Understanding the objectives of Islamic banking: A survey of stakeholders' perspectives.** International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance

and Management, 1(2), pp. 132 – 148.

34- Drzik, Joh, Peter Nakada, and Til Schuermann, (1998). **Risk, Capital, and Value Measurement in financial Institutions**. The Journal of Lending & Risk Management, September, p.23-27.

35- Ellul, A, & Yerramilli, V. (2013). **Stronger Risk Controls, Lower Risk: Evidence from U.S. Bank Holding Companies**. Journal of Finance, 68(5), pp. 1757-1803.

36- Fatemi, A. and Fooladi, I., (2006). **Credit Risk Management: A Survey of Practices**. Managerial Finance, 32(3), pp. 227-233.

37- Financial Stability Board, (2011). **Thematic review on risk disclosure Practices**.

38- Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., & Anderson, R.E., (2010). **Multivariate Data Analysis**. Seventh Edition. Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

39- Hanif, M., (2011). **Difference and similarities in Islamic and conventional Banking**. International Journal of Business and Social Science, 2(2), pp. 166-175.

40- Haniffa, R. and Hudaib, M., (2007). **Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual report**. Journal of Business Ethics, Vol. 76, pp. 97-116.

41- Haniffa, R. and M. Hudaib, (2004). Disclosure practices of Islamic Banks an Exploratory study. Working Paper Series, 4(32).

42- Hassan, A., (2009). **Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam**. The Journal of Risk Finance, 10(1), pp. 23-37.

43 -Hassan, M. H., Razzaque, S. and Tahir, S. M., (2013). **Comparison of financial instruments in Islamic versus Conventional banking system and liquidity management**. African Journal of Business Management, 7(18), pp. 1695-1700.

44- Hassan, M.K. and Dicle, M.F., (2006). **Basel II and capital requirements for Islamic banks**. Department of Economics and Finance, University of New Orleans, Working paper. New Orleans, LA.

45-Hassan, M.K., (2003). **VAR analysis of Islamic banks**. In: International Conference on Islamic Banking: Risk Management, Regulation and Supervision towards an International Regulatory Convergence, Jakarta, September 30-October 2. .

46- Ho, S. M. S., & Wong, K. R., (2001). **A Study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure**. Journal of International Accounting , Auditing, and Taxation, 10(2), 139-156.

47- Hussain, A.H. and Al-Ajmi, J.( 2012). **Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain**. The Journal of Risk Finance, 13(3), pp. 215-239.

48- IBBM, (2010). **Risk Management in Investment Banking**.

49- IIF and Ernst & Young, (2010). **Making Strides in financial services risk management**.

- 50- Institute of International Finance and Ernst & Young, (2012). **Progress in Financial Risk Management: A survey of major financial institutions.**
- 51-Institute of International Finance (IIF), (2007). **Principles of liquidity risk management.**
- 52-Iqbal, A., (2012). **Liquidity Risk Management: A Comparative study between conventional and Islamic banks of Pakistan**, Global Journal of Management and Business Research, 12(5), pp. 55–64.
- 53-Iqbal, M. and Molyneux, P., (2005). **Thirty Years of Islamic Banking: History, Performance and Prospects**, Palgrave Macmillan, New York, NY.
- 54-Iqbal, M., and Llewellyn, D.T., (2002). **Islamic banking and finance: new perspectives on profit sharing and risk**, Edward Elgar Publishing Ltd, United Kingdom.
- 55-Iqbal, Z., and Mirakhor, A., (2007). **An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice**. John Wiley & Son (Asia) Pvt. Ltd. (pp. 78, 230)
- 56- Iqbal, Z. and Mirakhor, A., (2011). **An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice. 2<sup>nd</sup> Ed.** Hoboken, NJ, USA: Wiley.
- 57- IRM, (2002). **A risk management standard**. AIRMIC, ALARM, UK.
- 58- Islam, M., & Chowdhury, H. A., (2007). **A comparative Study of Liquidity Management of an Islamic and conventional bank: The Evidence from Bangladesh**. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 5(1), pp. 89-108.
- 59- Ismail, R. & Rahman, R.A., (2011). **Institutional Investors and Board of Directors' Monitoring Role on Risk Management Disclosure Level in Malaysia**. The IUP Journal of Corporate Governance, 10(2), pp.37–62.
- 60- Ismail, R., Rahman, R.A., & Ahmad, N., (2013). **Risk Management Disclosure in Malaysian Islamic Financial Institutions: Pre- and Post-Financial Crisis**. Journal of
- 61- Ismal, R., (2010a). **Strengthening and improving the liquidity management in Islamic banking**. Humanomics
- 62- Ismal, R., (2013). **Islamic Banking in Indonesia: New Perspectives on Monetary and Financial Issues**, John Wiley & Sons, Somerset, NJ, USA. Available from: ProQuest ebrary.
- 63- Ismal, R., (2010b). **The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of Indonesia**. PhD theses. Durham University.
- 64- Jaffar, M., & Manarvi, I., (2011). **Performance comparison of Islamic and conventional banks in Pakistan**. Global journal of Management and Business Research.
- 65- Kahef, M., (2005). **Basel II: Implications for Islamic Banking**. In: 6th International Conference on Islamic Economics and Banking (November 22-24, 2005), Jakarta.
- 66- Kahef, M., (2006). **Innovation and Risk Management in Islamic Finance**. (April 22-23, 2006) Paper prepared for the Seventh Harvard International Forum on Islamic Finance.

- 67-Kahf, M.,( 2000).**Treatment of excess Liquidity in the Arab Gambian Islamic bank.**
- 68- Kancerevyčius, G. (2009). **Finansai ir investicijos [Finance and investments]**. Kaunas: Smaltijos leidykla. P 904.
- 69- Khalid, S., & Amjad, S., (2012). **Risk management practices in Islamic banks of Pakistan.** The Journal of Risk Finance, 13(2), pp. 148-159.
- 70- Khambata, D., and Bagdi, R.R., (2003). **Off-balance-sheet credit risk of the top 20 Japanese banks.** Journal of International Banking Regulation, 5(1), pp. 57-71.
- 71- Khan M.M., Bhatti, M.I., (2008). **Development in Islamic banking: a financial risk-allocation approach.** The Journal of Risk Finance, 9 (1), pp. 40-51.
- 72- Khan, T., (2003). **Credit risk management: A framework for Islamic banking.** Islamic banking: risk management, regulation and supervision, Jakarta, Indonesia.
- 73- Khan, T., and Ahmed, H., (2001). **Risk Management: An Analysis of issues in Islamic Financial Industry.** IRTI/ Islamic Development Bank Occasional paper, no. 5, Jeddah.
- 74- Khan, T., (1997). **An analysis of risk sharing in Islamic finance with special reference to Pakistan.** PhD dissertation (unpublished), Lough-borough University, Lough-borough.
- 75-Kamali, Mohammad Hashim (2000). **Islamic Commercial Law.** Cambridge: Islamic Texts Society.
- 76- Kumar, R. (2010). **Research Methodology: A step-by-step guide for beginners,** SAGE Publications Ltd, London
- 77- Lewis, M., and Algaoud, L., (2001). **Islamic Banking.** Edward Elgar, Cheltenham. Los Angeles Times.
- 78-Linbo Fan, L., (2004). **Efficiency versus risk in large domestic US.** Managerial Finance, 30(9), pp. 1-19.
- 79- Masood, O., (2013). **Islamic banking and Finance.** Cambridge Scholars Publishing, Newcastle upon Themes, UK. ISBN (10): 1-4438-4770-4.
- 80- Masood, O., (2011). **Islamic banking and Finance: Definitive Texts and Cases.** Palgrave MacMillan, USA.
- 81- Masood, O., Al Suwaidi, H., & Thapa, P. D. P., (2012). **Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE.** Qualitative Research in Financial Markets, 4(2/3), pp. 197-205.
- 82- Meyer, L., (2000). **Why Risk Management Is Important for Global Financial Institutions.** In: United Nations Conference Center Bangkok, Risk Management of Financial Institutions, Thailand, September 1, 2000, Basel Committee on Banking Supervision: Bangkok.
- 83- Mirakhor, A., (2000). **General characteristics of an Islamic economic system.** In: A.

Siddiqi, Ed. 2000. Anthology of Islamic Banking, Institute of Islamic Banking and Insurance. London, pp. 11-31.

84-Nazir, M.S., Daniel, A., & Nawaz, M.M., (2012). **Risk Management Practices: A Comparison of Conventional and Islamic Banks in Pakistan**. American Journal of Scientific research, (68), pp.114–122.

85-Nunnally, C.J., (1978). **Psychometric Theory**. McGraw-Hill, New York, NY.

86- Oldfield, George S., and Santomero, Anthony M., (1997). **Risk management in financial institutions**. Sloan Management Review, fall, pp. 33-46.

87- Oliveira, J., Rodrigues, L.L. & Craig, R., (2011). **Voluntary risk reporting to enhance institutional and organizational legitimacy: Evidence from Portuguese banks**. Journal of Financial Regulation and Compliance, 19(3), pp.271–289.

88- Nunnally J, and Bernstein L., (1994). **Psychometric theory**. New York: McGraw-Hill

89-PWC, (2008a). **Risk assessment forms the foundation of an effective enterprise risk management program**. A practical guide to risk assessment.

90- PWC, (2008b). **Effective risk assessment requires a consistent approach, tailored to the organization**. A practical guide to risk assessment.

91-Rahman, Abd H. Z. H. U., (2007). **Difference between Islamic banks and conventional**.

92-Rahman, M.M. (2011). **Different Parametric and Non-parametric Approaches to Model the Efficiency of Islamic and Conventional Banks in Bangladesh**. International Journal of Business and Management Science, vol. 4, no. 2, pp. 147-174.

93-Rahman, R. A., Kighir, A., Oyefeso, L. O., & Salam O. A., (2013). **Risk Management Disclosure Practices of Islamic Banks in the Mena Region: An Empirical Analysis**. Middle-East Journal of Scientific Research, 15(1), 152-160.

94- Rehman, A. A, Masood, O., (2012). **Why do customers patronize Islamic banks? A case study of Pakistan**. Qualitative Research in Financial Markets, 4(2), pp. 130 – 141.

95-Rosly, S. A., (1999). **Al-Bay' Bithaman Ajil financing: Impacts on Islamic banking performance**, Thunderbird International Business Review, 41(4-5), pp. 461-480.

96-Rosly, S.A., (2011). **Risk-based pricing in an Al Bai Bithaman Ajil (BBA)/ Murabaha Sales: Fiscal Liability with Business and Credit Risks Exposures**. In: Paper presented at the 14<sup>th</sup> International Business Research Conference, Crown Plaza Hotel, Sheikh Zayed Road, Duabi, UAE.

97-Rosman, R. and Rahman, A., (2010). **Risk Management Practices of Islamic Banks: International Evidence**. A.R Conference Proceedings. Durham Islamic Finance Conference, July 14-15, 2010.

98-Rosman, Romzie, (2009). **Risk management practices and risk management processes of Islamic banks: a proposed framework**. International Review of Business Research Papers, 5(1), pp. 242-254.

- 99-Sabato, G., (2010). **Financial Crisis: Where did risk management fail?** International Review of Applied financial issues & Economics, 2(2), pp. 315-327.
- 100-Saha, A.K., & Arifuzzaman, S.M., (2011). **Management Disclosures on Internal Control in Annual Reports- A Study on Banking Sector: Bangladesh Perspective.** International Journal of Economics and Finance, 3(5), pp.216–223.
- 101-Said, A., (2012). **Efficiency in Islamic Banking during a Financial Crisis-an Empirical Analysis of Forty-Seven Banks.** Journal of Applied Finance and Banking, 2(3), p. 163-197.
- 102-Samad, A., and Hassan, M . K., (1999). **The performance of Malaysian Islamic bank during 1984 – 1997: An exploratory study.** International Journal of Islamic Financial.
- 103-Samad, A., (1999). **Relative performance of conventional banking vis-à -Vis Islamic bank in Malaysia.** IIUM Journal of Economics and Management, 7 (1), pp. 1–25.
- 104-Santomero, Anthony M., (1997). **Commercial bank Risk Management: An Analysis of the process.** Journal of Financial Research, 12(2/3), pp.83-115.
- 105-SAP Group Agency, (2005), **Building A Business Case for Basel II**, Germany, working papersp 8.www.sap.com.
- 106-Sarker, M. A. A., (1999). **Islamic banking in Bangladesh: Performance, problems, and prospects.** International Journal of Islamic Financial Services, 1 (3), pp. 15 – 36.
- 107-Saunders, M., Lewis, P. & Thornhill, A., (2009). **Research methods for business students (5th Ed.)**. Harlow, Pearson Education.
- 108-Savvides, S.C., & Savvidou, N., (2012). **Market risk disclosures of banks: a cross-country study.** International Journal of Organizational Analysis, 20(4), pp.379–405.
- 109-Schmitt, John T., and Kendall, R., (1990). **Cost effectiveness of risk management.** The Journal of risk and Insurance, 7(3), pp. 455-470.
- 110-Shafiq, A., & Nasr, M., (2010). **Risk Management Practices Followed by the Commercial Banks in Pakistan.** International Review of Business Research Papers, 6(2).
- 111-Shafique, O., Hussain, N. & Hassan, T.M., (2013). **Differences in the risk management practices of Islamic versus conventional financial institutions in Pakistan: An empirical study.** The Journal of Risk Finance, 14(2), pp.179–196.
- 112-Siddiqui, A., 2008. **Financial contracts, risk and performance of Islamic banking.** Managerial Finance, 34(10), pp. 680-694.
- 113-Sundararajan, V., (2007). **Risk characteristics of Islamic product: implications for risk measurements and supervision.** In: Simon Archer & Rifaat Ahmed Abdel Rifaat, Ed. 2007. Islamic finance: the regulatory challenge. John Wiley & Sons Ltd, pp 40-68
- 114-Sundararajan, V., and Errico L. (2002). **Islamic Financial Institutions and Products**

**in the Global Financial System: Key issues in risk management and challenges ahead.** IMF Working Paper 192.

115-Sundararajan, V., (2005). **Risk measurement and disclosure in Islamic finance and the implications of profit sharing investment accounts.** In: Proceedings of the 6th International Conference on Islamic Economics and Finance, Jakarta, Indonesia, 23- 24 November, Vol. 2.

116-Talwar, S., (2011). **Averting Bank Distress in Internationalized Financial System: Evolving a Comprehensive Risk Management Process.** IUP Journal of Financial Risk Management, 8(4), pp. 37-56.

117-Taylor, G., Tower, G., and Neilson, J., (2010). **Corporate communication of financial risk.** Accounting and Finance, Vol. 50, pp. 417-46.

118-Van Grenning, H., and Iqbal Z., (2007). **Banking and the risk environment.** In: Simon Archer & Rifaat Ahmed Abdel Rifaat, ed. 2007. Islamic finance: the regulatory challenge. John Wiley&Sons, Ltd, pp 11-39.

119-Van Greuning, H., and Bratanovic, S. B., (2009). **Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk.** Herndon, USA: The World Bank.

120-Tufano, P., (1996). **Who Manages Risk? An Empirical Examination of Risk Management Practices in the Gold Mining Industry.** Journal of Finance, September,

121-Vyas, M., & Singh, S., (2010). **Risk management in banking sector.** BVIMR Management Edge, 4(1), pp. 15-24.

122-Wasiuzzaman, S., & Gunasegavan, U. N., (2013). **Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks: The case of Malaysia.** Humanomics, 29(1), p. 43-60.

123-West, C., (1999). **Marketing Research.** Macmillan business.

124-Williams, C. C., (2008). **Towards a taxonomy of corporate reporting strategies.** Journal of Business Communication, 45: 232-264.

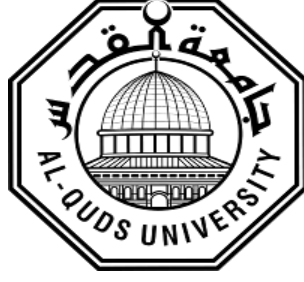
125-Williams, C.A., Smith, M.I. and Young, P.C., (1998). **Risk Management and Insurance.** Boston: Irwin McGraw Hill.

126-Wong, S. P., (2012). **The impact of culture on risk management disclosures: an exploratory study of international banks.** DBA thesis, Southern Cross University, Lismore, NSW.

ملحق (1) الإستبانة



بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

الدراسات العليا

كلية الاعمال والاقتصاد

الأخ الموظف/الأخت الموظفة:

تحية طيبة وبعد:

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة :

" إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء معايير بازل الدولية للرقابة  
على المصارف "

لذلك نرجو منكم التفضل بالاطلاع على هذه الاستبانة والإجابة على أسئلتها بكل دقة وموضوعية  
وذلك من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل ومن ثم خدمتكم ونؤكد لكم حرصنا الشديد على  
سرية البيانات المقدمة من قبلكم وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين حسن تعاونكم معنا

الباحث

أسيد عبد الرحيم محمد عيسه

بإشراف

د.عروبة البرغوثي

✓ القسم الأول: ملف الشركة

الجزء (1) : اسم البنك: -----

1. الملكية :  المحلية  أجنبي   
2. نوع البنك:  البنك الإسلامي  البنك التقليدي

الجزء (2): أ- أي منها يتبع تحديد الهوية الطرق المستخدمة من قبل البنك الخاص بك (يمكنك اختيار أكثر من خيار واحد) :

- التفتيش من قبل موظفي البنك  مراجعة مخاطر المراجعة  
 تحليل القوائم المالية  مسح المخاطر  
 تحليل العملية  تحليل SWOT  
 التفتيش من قبل أعضاء هيئة الرقابة (البنوك الإسلامية فقط)  المرجعية  
 تحليل السيناريو  الاتصال الداخلي  
 اختبار الإجهاد  الآخرين \_\_\_\_\_

ب- المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك الخاص بك هي:

- مخاطر الائتمان  مخاطر التشغيلية  
 مخاطر  مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية  
 مخاطر معدل العائد (البنوك الإسلامية فقط)  مخاطر أسعار الفائدة (البنوك التقليدية فقط)  
 مخاطر السوق  المخاطر الاستراتيجية  
 مخاطر الملاءة  المخاطر التنظيمية  
 خطر قانوني  مخاطر السمعة  
 مخاطر الشريعة (البنوك الإسلامية)  مخاطر الأسهم  
الآخرين \_\_\_\_\_

✓ القسم الثاني: ملف الموظف

سأكون ممتناً لو تمكنت من إكمال الإجابات القصيرة التالية عن نفسك. سيتم الاحتفاظ بسرية جميع المعلومات وسيتم استخدامها لأغراض البحث فقط. يرجى وضع علامة (✓) في المربع المناسب:

اسمك (اختياري): \_\_\_\_\_

اسمك في البنك: \_\_\_\_\_

1. الجنس :  ذكر  أنثى  
2. الفئة العمرية:  (34-25)  (44-35)  (54-45)  (64-55)  +65  
3. تحقيق أعلى مستوى تعليم:

شهادة دبلوم  بكالوريوس  ماجستير  دكتوراه  غير ذلك (يرجى التحديد)

4. خلفية التأهيل (يرجى وضع علامة حسب الاقتضاء):

إحصاء  الشريعة  تكنولوجيا المعلومات  المالية  اقتصاد  محاسبة  إدارة الأعمال  هندسة مالية  غير ذلك (يرجى التحديد)

5. التأهيل المهني (يرجى وضع علامة حسب الاقتضاء):

خبير مخاطر معتمد  محلل مالي معتمد (CFA)  محاسبة  مدير المخاطر المالية (FRM)  الاكوتاري (FSA / ASA / FIA) الآخرين

### القسم الثالث: فهم إدارة المخاطر

تتعلق الأسئلة (1-9) بفهم إدارة المخاطر فيما يتعلق بممارسات إدارة المخاطر في البنك الخاص بك. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1	هناك فهم مشترك لإدارة المخاطر عبر البنك .							
2	تم تحديد مسؤولية إدارة المخاطر بوضوح وفهمها في جميع أنحاء البنك							
3	يتم إبلاغ سياسة إدارة المخاطر على طول الخط وفهمها جيداً من قبل جميع الأطراف المعنية (المخاطرين ومراجعي المخاطر وما إلى ذلك).							
4	إن المساءلة عن إدارة المخاطر محددة بوضوح ومفهومة في جميع أنحاء البنك.							
5	إدارة المخاطر مهمة لنجاح وأداء البنك.							
6	تطبيق التقنيات الأكثر تطوراً في إدارة المخاطر أمر حيوي.							
7	الهدف من البنك الذي تتعامل معه هو توسيع تطبيقات تقنية إدارة المخاطر المتقدمة.							
8	من المهم بالنسبة للمصرف الذي تتعامل معه التركيز على المراجعة والتقييم المستمر للتقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر							
9	تطبيقات تقنيات إدارة المخاطر تقلل التكاليف أو الخسائر المتوقعة.							

### ✓ القسم الرابع: تحديد المخاطر

تتعلق الأسئلة من (1-6) بنظام تحديد المخاطر المعتمد في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

رقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1-	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتحديد شامل ومنهجي لمخاطره المتعلقة بكل من أهدافه وغاياته المعلنة.							
2-	تحديد المخاطر هو عملية مستمرة في البنك الخاص بك على مستوى المعاملات والمحافظة.							
3-	يجد البنك صعوبة في تحديد المخاطر الرئيسية وتحديد أولوياتها.							
4-	يتم التعرف على التغييرات في المخاطر وتحديدها مع قواعد ومسؤوليات البنك.							
5-	يدرك البنك الذي تتعامل معه نقاط القوة والضعف في أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الأخرى.							
6-	قام البنك الذي تتعامل معه بتطوير وتطبيق إجراءات لتحديد فرص الاستثمار بشكل منهجي.							

#### ✓ القسم الخامس: تقييم وتحليل المخاطر

تتعلق الأسئلة (1-7) بتقييم المخاطر وتحليلها المعتمد في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

رقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1-	يقيم البنك الذي تتعامل معه احتمالية حدوث المخاطر.							
2-	يقوم البنك الخاص بك بتقييم المخاطر باستخدام طرق التحليل النوعي (على سبيل المثال ، مرتفع ومتوسط ومنخفض).							
3-	يقوم البنك الخاص بك بتقييم المخاطر باستخدام طريقة التحليل الكمي.							
4-	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتحليل وتقييم الفرص التي لديه لتحقيق الأهداف.							
5-	تتضمن استجابة البنك الخاص بك لتحليل المخاطر تقييماً لتكاليف وفوائد كل مخاطر.							
6-	تتضمن استجابة البنك لتحليل المخاطر تحديد أولويات المخاطر واختيار تلك التي تحتاج إلى تطبيق للإدارة النشطة.							
7-	تتضمن استجابة البنك لتحليل المخاطر تحديد أولويات علاجات المخاطر حيث توجد قيود على الموارد لتنفيذ معالجة المخاطر.							

#### ✓ القسم السادس: ممارسات إدارة المخاطر

تتعلق الأسئلة (1-15) بممارسات إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

رقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق إلى حد ما	غير محدد	موافق إلى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1	تحدد سياسة إدارة المخاطر في البنك بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف موظفي البنك.							
2	إدارة المخاطر من أهداف البنك الخاص بك.							
3	البنك الذي تتعامل معه فعال للغاية في المراجعة/التعليق المستمر على استراتيجيات إدارة المخاطر والأداء.							
4	تراجع الإدارة التنفيذية لمصرفك بانتظام أداء البنك في إدارة مخاطر أعماله.							
5	يتم توثيق إجراءات وعمليات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف الذي تتعامل معه وتقديم إرشادات للموظفين حول إدارة المخاطر.							
6	تشجع سياسة البنك الذي تتعامل معه برامج التدريب في مجالات إدارة المخاطر والأخلاقيات.							
7	يشدد البنك الذي تتعامل معه على توظيف أشخاص مؤهلين تأهيلاً عالياً لديهم معرفة بإدارة المخاطر.							
8	يتم نقل سياسة إدارة المخاطر من أعلى إلى أسفل في البنك الخاص بك.							
9	لدى البنك الذي تتعامل معه عملية شاملة لإدارة المخاطر (بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة العليا) لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ والتحكم في جميع المخاطر المادية في الوقت المناسب.							
10	يجد البنك الذي تتعامل معه أن من الخطر للغاية استثمار الأموال في قطاع معين من قطاعات الاقتصاد.							
11	تتسم استراتيجية إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه بالمرونة الكافية للتعامل بسرعة وكفاءة مع جميع المخاطر.							
12	سيؤدي تطبيق اتفاقية بازل II واتفاقية بازل III إلى تحسين الكفاءة وممارسات إدارة المخاطر في البنوك بشكل عام وخاصة في البنك الذي تتعامل معه.							
13	ينفذ البنك بنجاح مبادئ / لجنة بازل والبنك المركزي فيما يتعلق بإدارة المخاطر.							
14	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة فيما يتعلق بملف تعريف المخاطر والسوق وظروف الاقتصاد الكلي.							
15	أنا أعتبر مستوى ممارسات إدارة المخاطر في البنك الخاص بي ممتازاً.							

✓ القسم السابع: أدوات قياس المخاطر والتخفيف منها

1. من فضلك استخدم مقياس (مؤشرات) حسابية تستخدمها مؤسستك لقياس المخاطر الكامنة في البنك الخاص بك عن طريق وضع علامة (✓) في المربعات المناسبة. (يرجى وضع علامة عند الاقتضاء)

الإشارة	البيانات	
	تصنيفات الائتمان للمستثمرين المحتملين	أ.
	تحليل الفجوات	ب.
	تحليل المدة	ج.
	تحليل مطابقة النضج	د.
	الكسب في خطر	هـ.
	القيمة المعرضة للخطر	و.
	تقنيات المحاكاة	ز.
	نظام التصنيف الداخلي	ح.
	تقدير السيناريو الأسوأ	ط.
	العائد على رأس المال المعدل (RAROC)	ي.
	أخرى (يرجى التحديد)	ك.

2. يرجى الإشارة إلى الأداة / الأدوات التي تستخدمها مؤسستك للتخفيف من المخاطر الكامنة في المنتجات عن طريق وضع علامة (✓) في المربعات المناسبة. (يرجى وضع علامة عند الاقتضاء)

الإشارة	البيانات	
	ترتيب جانبي	أ.
	ترتيب الطرف الثالث	ب.
	مخصص فقدان القرض	ج.
	على الميزانية العمومية	د.
	المعاوضة خارج الميزانية العمومية	هـ.
	ضمانات	و.
	التقييمات الداخلية	ز.
	(فوق المشتقات الإسلامية)	ح.
	مقايضات معدل الربح	ط.
	التوريق	ي.
	مبادلة الائتمان الافتراضية	ك.
	مشتقات الائتمان	ل.
	غير ذلك (يرجى التحديد)	م.

✓ القسم الثامن: مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها

تتعلق الأسئلة من (1 - 9) بمراقبة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بممارسات إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

رقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1	تعد مراقبة فعالية إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من تقارير الإدارة الروتينية في البنك الذي تتعامل معه.							
2	مستوى السيطرة من قبل البنك مناسب للمخاطر التي يواجهها.							
3	تدعم عمليات إعداد التقارير والتواصل داخل البنك الإدارة الفعالة للمخاطر.							
4	تتضمن استجابة البنك للمخاطر تقييماً لفعالية الضوابط الحالية واستجابات إدارة المخاطر.							
5	تتضمن استجابة البنك للمخاطر خطط عمل في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمخاطر المحددة.							
6	تقوم إدارة البنك الذي تتعامل معه بمراقبة تنفيذ سياسة إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة.							
7	تراقب إدارة البنك الذي تتعامل معه بانتظام فعالية نظام إدارة المخاطر.							
8	يعزز الهيكل التنظيمي لمصرفك من المراقبة والتحكم في المخاطر التي يتم اتخاذها.							
9	رئيس إدارة المخاطر / وظيفة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن مراقبة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه.							

✓ القسم التاسع: تحليل مخاطر الائتمان

تتعلق الأسئلة 1-10 بتحليل مخاطر الائتمان في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

رقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1	يقوم البنك الذي تتعامل معه بتحليل الجدارة الائتمانية قبل منح القروض.							
2	قبل منح القروض ، يجري البنك الذي تتعامل معه تحليلاً محدداً يشمل شخصيات العميل وقدرته و ضماناته ورأس ماله وظروفه.							
3	يتم تصنيف المقترضين وفقاً لعامل الخطر (تصنيف المخاطر) في البنك الذي تتعامل معه.							
4	تتناسب سياسة الائتمان مع سياسة إدارة المخاطر الشاملة.							
5	يحصل البنك الذي تتعامل معه على معلومات حول المقترضين من مكتب المعلومات الائتمانية.							
6	وضعت إدارة البنك الذي تتعامل معه حدود ائتمانية لشرائح العملاء المختلفة والقطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية وما إلى ذلك لتجنب تركيز الائتمان.							
7	يتم رصد مخاطر الائتمان بشكل منتظم وإبلاغ الإدارة العليا عنها.							
8	يوجد لدى مصرفك لجنة لإدارة مخاطر الائتمان للإشراف على وظيفة إدارة مخاطر الائتمان.							
9	تضمن إدارة الائتمان الموافقة الصحيحة واكتمال المستندات واستلام الضمانات والموافقة على الاستثناءات قبل صرف الائتمان.							
10	يراجع مجلس الإدارة بشكل دوري استراتيجية مخاطر الائتمان وسياسة الائتمان.							

القسم العاشر: تحليل مخاطر السيولة



- الجزء (1): تتعلق الأسئلة من (1-11) بتحليل مخاطر السيولة في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1	السيولة هي المحدد الرئيسي لسلامة القطاع المصرفي.							
2	يحدد "مجلس الإدارة" استراتيجية مخاطر السيولة ، ولا سيما تحمّل البنك لمخاطر السيولة بناءً على توصية صادرة عن لجنة الخزنة والمخاطر.							
3	تولي إدارة البنك الخاص بك الاعتبار الواجب للعامل الخارجي والداخلي الذي يشكل مخاطر السيولة أثناء صياغة سياسة السيولة.							
4	تحدد سياسة البنك الذي تتعامل معه استراتيجية السيولة العامة (قصيرة وطويلة الأجل).							
5	السياسة مرنة بما يكفي للتعامل مع ضغوط السيولة غير العادية.							
6	يراجع مجلس الإدارة والإدارة العليا سياسة السيولة بانتظام في البنك الذي تتعامل معه.							
7	تتألف لجنة إدارة المسؤولية عن الأصول من الإدارة العليا من كل مجال من مجالات العمليات الرئيسية في البنك الذي تتعامل معه.							
8	لجنة إدارة خصوم الأصول مسؤولة عن مراجعة والتوصية بسياسات مخاطر السيولة في البنك الذي تتعامل معه.							
9	حدد البنك الذي تتعامل معه الوسائل والطرق اللازمة لتلبية متطلبات التمويل الخاصة به.							
10	يلعب اختبار الإجهاد وتحليل السيناريو دورًا محوريًا في إطار إدارة مخاطر السيولة في البنك الذي تتعامل معه.							
11	يطبق مصرفك اختبار الإجهاد بناءً على تقنية القيمة المعرضة للخطر (VAR) كأداة لإدارة مخاطر السوق.							

-الجزء 2: يرجى تحديد الأداة التي يستخدمها البنك الخاص بك لإدارة السيولة:

نسبة الاحتياطي النقدي  عمليات نافذة الخصم

معدل السيولة

عملية السوق المفتوحة

الأخرين

✓ القسم الحادي عشر: حوكمة المخاطر

الجزء (1) :

1. هل يشارك مجلس إدارة البنك الذي تتعامل معه في عملية إدارة المخاطر؟  نعم  لا
2. يرجى الإشارة إلى اللجان الإدارية / أو لجان مجلس إدارة البنك التي تتعامل بانتظام مع قضايا إدارة المخاطر. (يرجى وضع علامة عند الاقتضاء)  
 لجنة إدارة المخاطر  لجنة التدقيق  لجنة إدارة الأصول والخصوم  
 اللجنة التنفيذية  أخرى (يرجى التحديد) \_\_\_\_\_
3. يعتمد تنفيذ لائحة إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه على ما يلي: (يرجى وضع علامة حسب الاقتضاء) :

بازل III

الخدمة المالية الإسلامية (IFSB)

بازل II

المحاسبة والتدقيق في التمويل الإسلامي (AAOIF)

غير ذلك (يرجى التحديد) \_\_\_\_\_

- الجزء (2) :

تتعلق الأسئلة 1-18 بإدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه. أرجو أن تبين وجهة نظرك بوضع إشارة (✓) ضمن الخيار المناسب:

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
1	يوافق مجلس إدارة البنك الذي تتعامل معه ويشرف على إطار عمل الرغبة في المخاطرة؛ السياسات والعمليات لتطبيق إطار إدارة المخاطر في البنك.							
2	يمتلك مجلس إدارة البنك الذي تتعامل معه المهارات ذات الصلة بالصناعة المالية وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الالتزام بالوقت مع البنك.							
3	يقوم مجلس الإدارة بصياغة وتحديد مهام ومسؤوليات اللجان على مستوى المجلس (لجنة المخاطر؛ لجنة المراجعة) التي تتعامل مع إدارة المخاطر.							
4	أعضاء لجنة إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه مستقلون ومؤهلون.							
5	تقدم لجنة إدارة المخاطر سياسات واستراتيجيات كافية لإدارة المخاطر.							
6	تقوم لجنة المخاطر بمراجعة توصيات مجلس الإدارة والتوصية باستراتيجية المخاطر وتشرف على تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر.							
7	يقوم الرئيس التنفيذي بتطوير والتوصية باستراتيجية الأعمال العامة، واستراتيجية المخاطر، وبيان الرغبة في المخاطرة، وتحمل المخاطر.							
8	يشرف رئيس قسم المخاطر على وظيفة إدارة المخاطر في البنك الذي تتعامل معه.							
9	يقوم كبير مسؤولي المخاطر بتطوير مقاييس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير عنها لتعكس بيان الرغبة في المخاطرة أمام لجنة المخاطر.							
10	يضمن المدققون الداخليون امتثال عمليات إدارة المخاطر لسياسات البنك.							
11	يقوم المدققون الداخليون بتقييم فعالية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر.							
الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	تعارض	لا أوافق الى حد ما	غير محدد	موافق الى حد ما	يوافق على	موافق بشدة
12	المدققون الداخليون مستقلون وخاضعون للمساءلة مباشرة أمام مجلس الإدارة.							

							دور البنك المركزي فعال في الإشراف على عملية إدارة المخاطر في البنك الخاص بك.	13
							يراجع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا تقارير المراجعة الداخلية وتقارير التحوط وتقارير الخبراء الخارجيين كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر.	14
							تتوافق سياسات وممارسات المكافآت الخاصة بالمصرف مع الثقافة المؤسسية للبنك والأهداف طويلة المدى والاستراتيجية وبيئة التحكم.	15
							يتجنب البنك الذي تتعامل معه سياسات التعويض التي تخلق حوافز للمخاطرة المفرطة.	16
							يخضع البنك الذي تتعامل معه بطريقة شفافة.	17
							يشمل الإفصاح البنكي الخاص بك معلومات عن الأمور التالية: النتائج المالية والتشغيلية، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين إدارة	18

===== نهاية أسئلة الاستطلاع =====

إذا كان هناك أي شيء آخر تود إخبارنا به حول هذا الاستطلاع أو أي تعليقات أخرى ترغب في إبدائها حول ممارسات إدارة المخاطر في البنك الخاص بك ، يرجى تقديمها في المساحة المتوفرة أدناه.

.....  
.....

شكراً لمشاركتك في الاستبيان

ملحق رقم (2): قائمة محكمين الاستبيان

مكان العمل	الاسم	
جامعة القدس ابو ديس	د.سلوى البرغوثي	-1
جامعة القدس ابو ديس	د.عمر الصليبي	-2
سلطة النقد الفلسطينية	د.رياض ابو شحاده	-3

جامعة القدس ابو ديس	د.محمد بدر	-4
---------------------	------------	----

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	مراحل تطور اتفاقية بازل	1.3.2
31	مراحل بازل II	2.3.2
32	آلية احتساب كفاية راس المال	3.3.2
40	ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية	4.3.2

42	حساب كلفة استبدال التدفق النقدي التي تكمن فيها المخاطر الائتمانية	5.3.2
43	القيمة التقديرية لأصل مبلغ لطريقة التعرض الأصلي للمخاطرة.	6.3.2
48	تصنيف الأصول وإدراج نسبة من المخاطر	7.3.2
54	البيانات التي قدمتها سلطة التقيد للبنك الإسلامي الفلسطيني	8.3.2
92	تحليل الموثوقية.	1.4
93	ملف البنك.	أ.2.4
94	ملف المستجيبين.	ب.2.4
96	الردود على البيانات حول فهم المخاطر وإدارة المخاطر (URRM.)	3.4
97	الردود على البيانات حول تحديد المخاطر (RI)	4.4
98	الردود على البيانات حول تقييم المخاطر وتحليلها (RAA)	5.4
100	الردود على البيانات حول ممارسات إدارة المخاطر (RMP)	6.4
101	الردود على البيانات حول مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها (RMR)	7.4
102	الردود على البيانات حول تحليل مخاطر الائتمان (CRA)	8.4
104	الردود على البيانات حول تحليل مخاطر السيولة (LRA)	9.4
106	الردود على البيانات المتعلقة بإدارة المخاطر (RG)	10.4
108	تحليل التردد وتصنيف طرق تحديد المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية	11.4
109	تكرار وتصنيف أنواع المخاطر الموجودة في البنوك الإسلامية والتقليدية	12.4
110	تكرارات وترتيب تقنيات قياس المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية	13.4

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
111	تكرارات وترتيبات تقنيات تخفيف المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية	14.4
117	مصفوفة ارتباط Spearman's Rho حول جوانب عملية إدارة المخاطر في جميع البنوك	15.4

118	مصفوفة ارتباط Spearman's Rho حول جوانب عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.	16.4
119	مصفوفة ارتباط Spearman's Rho حول جوانب عملية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية	17.4
126	تحليل الانحدار التدريجي للمصارف.	18.4
132	تحليل الانحدار التدريجي للمصارف الإسلامية.	19.4
138	تحليل الانحدار التدريجي للمصارف التقليدية	20.4
141	مقارنة نتائج الانحدار بين البنوك الإسلامية والتقليدية	21.4
143	الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية على المتغيرات باستخدام اختبار مان وتيني .	22.4

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	نموذج الدراسة	1.1
9	أنشطة البنوك التجارية	1.2

22	الوساطة المالية الإسلامية	1.3
112	أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية.	1.4
113	مشاركة مجلس الإدارة في عملية إدارة المخاطر.	2.4
113	مشاركة البنك في الإدارة و / أو لجان المجلس في عملية إدارة المخاطر	3.4
114	تطبيق أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية.	4.4
115	مصفوفة الرسم المبعثر للمتغيرات المستقلة	5.4

### فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	إقرار	
ب	الشكر والعرفان	



ج	الملخص بالعربية	
د	الملخص بالانجليزية	
هـ	مختصرات الدراسة	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1	المقدمة	1.1
3	أهمية الدراسة	2.1
4	مشكلة الدراسة	3.1
4	أهداف الدراسة	4.1
5	أسئلة الدراسة	5.1
5	نموذج الدراسة	6.1
6	فرضيات الدراسة	7.1
6	حدود الدراسة	8.1
7	مصطلحات الدراسة	9.1
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
8	المبحث الأول : ادارة المخاطر في البنوك التقليدية	1.2
8	هيكلية البنوك التقليدية	1.1.2
9	منتجات البنوك التقليدية	1.1.1.2
9	مخاطر البنوك التقليدية	2.1.2
10	مخاطر المعاملات	1.2.1.2
10	مخاطر الائتمان	2.2.1.2
الصفحة	العنوان	الرقم
10	مخاطر السوق	3.2.1.2
11	مخاطر السيولة	4.2.1.2
11	مخاطر العمليات	2.2.1.2

12	المخاطر المتبقية	3.2.1.2
12	مخاطر السمعة	1.3.1.2
12	مخاطر الامتثال	2.3.2.1.2
12	مخاطر الدولة	3.3.2.1.2
12	نموذج مخاطر البنك	3.1.2
13	إدارة مخاطر البنوك	4.1.2
13	عملية إدارة المخاطر	5.1.2
14	تحديد المخاطر	1.5.1.2
15	تقدير وتحليل المخاطر	2.5.1.2
15	مراقبة المخاطر	3.5.1.2
16	السيطرة على المخاطر وتخفيضها	4.5.1.2
17	المبحث الثاني : ادارة المخاطر البنوك الاسلامية	2.2
17	تاريخ البنوك الاسلامية	1.2.2
19	التمويل الإسلامي	2.2.2
19	مصادر التشريع الإسلامي	3.2.2
20	تطور البنوك الإسلامية	4.2.2
20	ادوات التمويل الإسلامي	5.2.2
20	المرابحة	1.5.2.2
20	المشاركة	2.5.2.2
21	المضاربة	3.5.2.2
	<b>العنوان</b>	<b>الرقم</b>
21	الوكالة	4.5.2.2
21	الإجارة	5.5.2.2
22	بيع السلم	6.5.2.2

22	الاستصناع	7.5.2.2
22	القرض الحسن	8.5.2.2
22	الصكوك	9.5.2.2
23	مخاطر البنوك الإسلامية	6.2.2
23	مخاطر مالية	1.6.2.2
23	مخاطر الائتمان	1.1.6.2.2
23	مخاطر السوق	2.1.6.2.2
23	مخاطر أسعار العملات	3.1.6.2.2
24	مخاطر سعر السلعة	4.1.6.2.2
24	مخاطر العمليات	2.6.2.2
24	مخاطر الأعمال	3.6.2.2
24	مخاطر العائد على الاستثمار	1.3.6.2.2
25	مخاطر سحب الودائع	2.3.6.2.2
25	مخاطر السيولة	3.3.6.2.2
26	مخاطر عدم الامتثال للشريعة	4.3.6.2.2
26	مخاطر متعلقة في الصيرفة الإسلامية	4.6.2.2
27	إدارة مخاطر البنوك الإسلامية باستخدام معايير بازل للرقابة على البنوك	7.2.2
28	المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنوك التقليدية والبنوك التقليدية	3.2
29	مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض اليها المصارف	1.3.2
29	تعريف وشرح مراحل تطور اتفاقية بازل	1.1.3.2
الصفحة	العنوان	الرقم
31	بازل   عام 1988	2.1.3.2
31	بازل    عام 2006	3.1.3.2
32	بازل     عام 2010	4.1.3.2

32	الرقابة وتقييم البنوك بموجب نظام camels	2.3.2
33	كفاية رأس المال	1.2.3.2
34	نوعية الموجودات/ الأصول	2.2.3.2
34	نوعية الإدارة	3.2.3.2
34	أداء الربحية	4.2.3.2
35	السيولة	5.2.3.2
35	الحساسية لمخاطر السوق	6.3.3.2
35	تقرير لجنة بازل فيما يتعلق بالملاءة المصرفية	3.3.2
36	المراحل التاريخية التي مرت بها مقررات لجنة بازل	4.3.2
37	مكونات شرائح رأس المال وفقا لتعديلات لجنة بازل	5.3.2
38	أهم الاختلافات الرئيسية بين بازل I، وبازل II	6.3.2
38	الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال	7.3.2
38	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	1.7.3.2
38	مخاطر الائتمان	1.1.7.3.2
39	المنهج المعتمد على القياس الداخلي	1.1.1.7.3.2
40	المنهج المعياري أو النمطي	2.1.1.7.3.2
41	مخاطر السوق	2.1.7.3.2
43	مخاطر التشغيل	3.1.7.3.2
44	المراجعة الرقابية	2.7.3.2
45	انضباط السوق	3.7.3.2
45	متطلبات معيار كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل II	8.3.2
الصفحة	العنوان	الرقم
46	المخاطرة التجارية العادية	1.8.3.2
46	المخاطرة التجارية المنقولة	2.8.3.2

47	المخاطرة الائتمانية	3.8.3.2
51	التحفظات على الإطار المعدل لرأس المال في بازل II	9.3.2
51	تعليمات سلطة النقد على بازل ومدى تطبيقها على المصارف الإسلامية الفلسطينية	10.3.2
53	تطبيق اتفاقية بازل في البنوك الإسلامية الفلسطينية	1.10.3.2
55	أهمية تطبيق اتفاقية بازل للبنوك الإسلامية	2.10.3.2
56	بازل اطار امان وليست اجبارية. ماذا يحدث للبنوك في حال عدم اعتمادها ؟	3.10.3.2
59	المبحث الرابع : الدراسات السابقة	4.1
الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات		
75	تصميم البحث	1.3
76	تثليث البيانات	1.1.3
76	منهج البحث	2.3
77	تحليل محتوى	3.3
77	عملية تحليل المحتوى الكمي	1.3.3
78	تحليل قائم على الترددات	1.1.3.3
78	قياس الإفصاح عن إدارة المخاطر	2.1.3
79	نقاط القوة والضعف في تحليل المحتوى	2.3.3
79	موثوقية وصلاحيه تحليل المحتوى	3.3.3
79	بيان الفرضية لتحليل المحتوى	4.3.3
79	جمع البيانات الأولية	4.3
80	مجتمع الدراسة وأخذ العينات	1.4.3
81	أدوات البحث	2.4.3
الصفحة	العنوان	الرقم
82	دراسة الإطار	4.3.3
82	موثوقية وصحة البيانات الأولية	4.4.4

82	تعميم الدراسة	5.4.4
82	تحليل البيانات	6.4.4
83	افتراضات الاختبارات البارامترية	1.6.4.4
84	افتراضات اختبار t المستقل للعينة المستقلة (اختبار معلمي)	2.6.4.4
84	بيانات فرضية البحث	7.4.4.4
86	تحليل الانحدار	8.4.4
88	مشكلات الانحدار الخطي المتعدد	9.4.4
88	افتراضات اختبار Mann-Whitney U (اختبار غير بارامتري)	10.4.4
89	الإستنتاجات	5.4
الفصل الرابع: تحليل ومناقشة البيانات الأولية		
91	تحليل الموثوقية، وتحليل التكرارات للملف الشخصي والملف الشخصي للمجيب، والتحليل الوصفي	1.4
91	تحليل الموثوقية	1.1.4
92	جدول تحليل الترددات	2.1.4
95	الإحصاء الوصفي	3.1.4
107	التمثيل البياني للمخاطر وأساليب إدارة المخاطر المستخدمة من قبل البنوك	2.4
114	الإحصائيات الاستدلالية	3.4
114	مخطط مبعثر للمتغيرات التفسيرية	1.3.4
116	مصفوفة الارتباطات $\rho$ Correlation	2.3.4
120	تحليل الانحدار التدريجي	3.3.4
120	معادلات الانحدار	1.3.3.4
الصفحة	العنوان	الرقم
144	نتائج فرضية البحث	4.4.4
الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات		

146	الاستنتاجات	5.1
147	توصيات الدراسة	5.2
149	المصادر والمراجع	
161	الملاحق	
174	فهرس الجداول	
176	فهرس الأشكال	